الأمم المتحدة

A/74/6 (Sect. 21)

الجمعية العامة

Distr.: General
15 April 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البندان ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الخامس
التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب ٢١
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

البرنامج ١٨
التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المحتويات

الصفحة

تصدير ٣

التوجه العام ٤

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨** ١١

* A/74/50.

** تمشـــيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يقدَّم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

170519 110419 19-04541 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** . . . ٦٩

المرفقات

الأول – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠ . . . . . ١١٢

الثاني – موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العنصر والبرنامج الفرعي ١١٣

*** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

في عام ٢٠١٨، احتفلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية) بالذكرى السنوية السبعين لتأسيسها. وقد وطدت اللجنة دورها كمركز فكر رائد بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وعززت دورها في عقد الاجتماعات حيث وفرت محافل حكومية دولية للحوار حول السياسات والتعلم من الأقران والمناقشة المعيارية، كما قدمت المشورة السياساتية والدعم التشغيلي والتعاون التقني بناءً على طلب الدول الأعضاء من أجل تنفيذ أنشطة تنمية القدرات على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي وعبر الحدود. وأتاح لنا الاحتفال بهذه الذكرى السنوية الجديدة الفرصةَ لتنشيط رسالتنا وإعادة تأكيد التزامنا بالقيَم التي تشكّل أساس عملنا اليومي.

وخلال السنة، عقدت اللجنة الاقتصادية الاجتماعَ الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي وفر محفلا لأصحاب المصلحة المتعددين لتبادل الخبرات وإقامة الشراكات من أجل متابعة واستعراض وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، ومن أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتعلم من الأقران. وعلى مدى العقد الماضي، ركزت اللجنة الاقتصادية على المساواة بوصفها المسألة الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠. وقدمت اللجنة الاقتصادية الدعم أيضاً إلى دول المنطقة الأعضاء في عملية التفاوض التي تُوِّجت بإبرام الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاثو). وكان ذلك معلما تاريخيا في مجال المساواة البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وفي أيار/مايو ٢٠١٨، عقدت اللجنة الاقتصادية دورتها السابعة والثلاثين، في هافانا، بحضور كل من الأمين العام ونائبة الأمين العام. وفي هذه الدورة، قدّمت اللجنة إلى الدول الأعضاء المنشور المعنون *عدم كفاءة اللامساواة*؛ وقد دأبت اللجنة، منذ ما يقرب من عقد من الزمان، على جعل المساواة حجر الأساس للتنمية، كمبدأ أخلاقي غير قابل للاختزال يستند إلى الحقوق، وقدمت تحليلات وبيانات ومعارف جديدة عن الاتجاهات والعوامل الرئيسية المتعلقة بعدم المساواة في المنطقة. ولقد شرفتُ حقاً باستقبال الأمين العام خلال الدورة وبالاستماع إليه وهو يقول: ”لا تزال اللجنة الاقتصادية نصيراً تقدمياً للعدالة الاجتماعية في الاقتصاد العالمي وصوتاً معتمداً للدفاع عنها. وهي تشجع باستمرار وجرأة رؤيةً للتنمية تعتبر المساواة القوةَ الدافعة وراء النمو“.

ودعت السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، بالاشتراك مع المكسيك، اللجنةَ الاقتصادية أيضا إلى تقديم الدعم في وضع خطط للتنمية الداخلية كوسيلة لتوفير الفرص لسكان تلك البلدان، بما يجعل الهجرة خيارا بدلا من أن تكون اختيارا قسريا. واللجنة الاقتصادية يشرفها أن تعاونِ البلدان في تصميم وتنفيذ الخطط التي ستكون ملكيتها أمراً أساسياً.

وأخيرا، عملت اللجنة الاقتصادية على التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل، فشجعت اتباع منهجية الفجوة الهيكلية كمؤشر أفضل للتنمية، ومنحت منطقة البحر الكاريبي، التي تضم في معظمها دولا جزرية صغيرة نامية، الأولويةَ في جميع الأنشطة التي تنفذها، مواصلةً الدعوة إلى إطلاق مبادرة لمقايضة الديون. وتبرهن استراتيجية ”الكاريبي أولاً“ على عزم اللجنة المتجدد على تعزيز فعاليتها في الدفاع عن مصالح تلك البلدان مستفيدةً في ذلك مما يبديه المجتمع الدولي من نوايا طيبة وتضامن ودعم.

(توقيع) أليسيا **بارسينا**
الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

٢١-١ تضطلع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اللجنة الاقتصادية) بالمسؤولية عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بيئياً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من خلال التعاون الدولي، وعن طريق إجراء بحوث تطبيقية وتحليلات مقارَنة للعمليات الإنمائية، وتوفير ما يتصل بذلك من خدمات معيارية وخدمات تتعلق بتنمية القدرة التشغيلية وبالتعاون التقني، وكذلك الخدمات الاستشارية، دعما للجهود الإنمائية في المنطقة. والولاية مستمدةٌ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٦ (سادساً) الذي أنشأ المجلسُ بموجبه اللجنة الاقتصادية. وفي عام ١٩٩٦، قررت اللجنة، وفقاً لقرارها ٥٥٣ (د-٢٦)، أن عليها، في جملة أمور، أن تتعاون مع الدول الأعضاء في إجراء تحليل شامل للعمليات الإنمائية موجَّه نحو صياغة ورصد وتقييم السياسات العامة وفيما يترتب على ذلك من تقديم للخدمات التشغيلية في مجالات المعلومات المتخصصة والخدمات الاستشارية والتدريب ودعم التعاون والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والدولي. والدعم المقدّم من اللجنة الاقتصادية من أجل تنمية قدرة الحكومات على صوغ وتنفيذ سياسات للتنمية المستدامة يتوافر أيضا من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وخطط العمل الأخرى المؤدية إلى التحول

٢١-٢ يسترشد كل برنامج من البرامج الفرعية بالولايات المنوطة باللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنفيذ منجزاته المستهدفة التي تسهم في بلوغ هدفه. وتتواءم أهداف البرامج الفرعية مع مقصد المنظمة المتمثل في تحقيق التعاون الدولي على حل المشكلات الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب العرق أو نوع الجنس أو اللغة أو الدين، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد هذه المقاصد الواردة في المادة الأولى من الميثاق تجسيداً لها في أهداف التنمية المستدامة. ويوجز الشكل ٢١-أولا أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهداف كل برنامج من البرامج الفرعية، ومن ثم منجزاته المستهدفة.

الشكل ٢١-أولا

التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المواءمة بين البرامج الفرعية وأهداف التنمية المستدامة

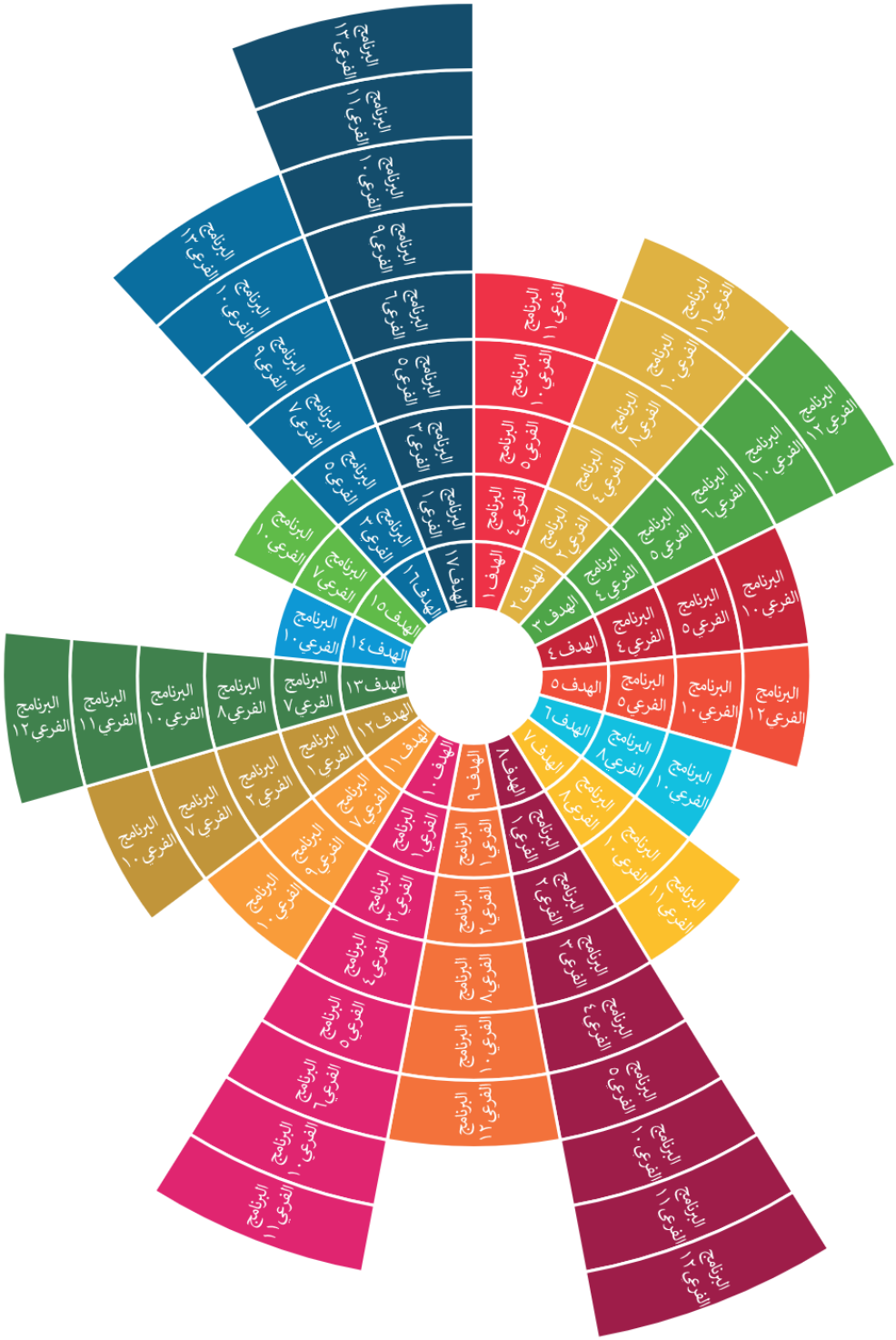

٢١-٣ وتتواءم أهداف البرامج الفرعية أيضاً مع توافق آراء مونتيري وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإعلان موريشيوس واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والخطة الحضرية الجديدة، والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وإطار العمل لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وتنفيذ ومتابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

التطورات الأخيرة

٢١-٤ تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيناريو معقداً. فمتوسط معدلات النمو في المنطقة يظل منخفضاً، حيث يتجاوز بالكاد نسبة ١ في المائة، مع تفاوت في الأداء فيما بين البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال هناك قدر كبير من عدم اليقين يكتنف الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتحدّ هذه الحالة، مقترنةً بزيادة التقلبات المالية وانخفاض معدلات الاستثمار الإقليمي، من الإنتاجية ومن التغيرات الهيكلية اللازمة للتقدم نحو نمط جديد من أنماط التنمية. وتهدد العوامل المذكورة أيضاً أوجه التقدم الاجتماعي الذي حققته بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خلال العقود القليلة الماضية، ولا سيما الحدّ من الفقر وعدم المساواة. ولا تزال هناك ثغرات هيكلية هامة، مع وجود خطر يهدد بتدهور الأحوال الاجتماعية في منطقة تعطلت فيها مسيرةُ الحد من الفقر ويقطنها ١٧٥ مليون شخص ما زالوا يعانون من الفقر. وهذا أمر يثير الشواغل ويبرز الحاجة إلى خيارات سياساتية جديدة يستعان فيها بنهج قائم على الحقوق يحقق التغطية الشاملة.

٢١-٥ وتواجه المنطقة أيضاً تحديات نابعة من كونها تتألف أساساً من بلدان متوسطة الدخل، حيث تندرج في هذه الفئة ٢٨ دولة من أصل ٣٣ دولة عضوا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتظهر فيما بينها تفاوتات شديدة. وتُقصى هذه البلدان المتوسطة الدخل بشكل متزايد من نظام تعاون دولي يستخدم نصيب الفرد من الدخل بوصفه المؤشر التمثيلي للتنمية.

٢١-٦ ولقد حددت اللجنة الاقتصادية في التوقيت المناسب العقباتِ الإضافية التي تعترض سبيل التنمية المستدامة من جراء تغير المناخ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تعاني بشكل غير متناسب من آثار هذه الظاهرة وتهديداتها الدائمة والمتزايدة. والبحر الكاريبي وأمريكا الوسطى هما المنطقتان دون الإقليميتين الأكثر قابلية للتضرر من آثار الكوارث الطبيعية. ويرجح، على وجه التحديد، أن تضار الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي ضررا شديداً من آثار تغير المناخ، بما فيها ارتفاع منسوب مياه البحر وتزايد وتيرة و/أو شدة العواصف وزيادة هطول الأمطار وابيضاض الشعاب المرجانية.

٢١-٧ وفي هذا السياق، تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أكثر من أي وقت مضى، فرصةً فريدة لإحداث تغيير عميق ودائم في نموذج التنمية السائد. فعلى مدى عقد من الزمان تقريبا، دأبت اللجنة الاقتصادية على جعل المساواة حجر الأساس للتنمية، أي أنها اتخذتها مبدأ أخلاقيا غير قابل للاختزال يستند إلى الحقوق. وقد اعترف المجتمع الدولي بهذا المبدأ عندما أدرج المساواة ضمن الأبعاد المحورية لخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وتُعرِّف اللجنة الاقتصادية المساواة بأنها هدف التنمية، والتغييرَ الهيكلي بأنه السبيل إلى تحقيقها، وصنع السياسات بأنه أداة تحقيق ذلك. ويجسّد اقتراح اللجنة الاقتصادية الأفكارَ والخيارات السياساتية الرئيسية الواردة في وثائق الموقف الخمس الماضية المقدمة إلى اللجنة في دوراتها العادية، لا سيما في المنشور المعنون *عدم كفاءة اللامساواة* الذي اعتمدته الدول الأعضاء في اللجنة في دورتها السابعة والثلاثين المعقودة في هافانا في أيار/مايو ٢٠١٨.

٢١-٨ وبالإضافة إلى ذلك، عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٨ بسانتياغو الاجتماع الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية. وعُرضت الاستنتاجات الرئيسية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عُقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي ذلك الاجتماع، عرضت اللجنة الاقتصادية التقرير السنوي الثاني بشأن التقدم المحرز والتحديات الماثلة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

٢١-٩ ستواصل اللجنة السعي إلى تحقيق الأهداف التي تتقاسمها مع جميع اللجان الإقليمية، وستستمر في دعم ركيزة التنمية في الأمم المتحدة، وتعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا إلى جانب أهداف التنمية المستدامة، وتيسير التنمية المستدامة من خلال المساعدة على سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما بين بلدان المنطقة وبينها وبين الاقتصادات الصناعية.

٢١-١٠ وتحقيقاً لتلك الأهداف، ستواصل اللجنة الاقتصادية تلبية احتياجات بلدان المنطقة، من خلال عملها كمنتدى إقليمي وجِهة ميسّرة من أجل التوصل إلى توافق للآراء على الصعيد الإقليمي، ودعمها لرسم السياسات العامة بغية التصدي للتحديات الإنمائية التي تواجهها المنطقة، وتشجيعها للحوار المتعدد الأطراف وإجرائها له، وتبادلها المعارف وإقامتها شبكات التواصل على الصعد الأقاليمي والإقليمي ودون الإقليمي.

٢١-١١ وتسهم اللجنة الاقتصادية في جهد يُبذل على نطاق المنظومة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يشمل ما يلي: (أ) إقامة وتعزيز المؤسسات الإقليمية والوطنية لتحسين اتساق السياسات وتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؛ (ب) تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الوطني والأطر المالية والميزانيات الوطنية وضمان اتساق السياسات والمؤسسات وتناسقها وتنسيقها؛ (ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على جمع وتجهيز وتحليل ونشر البيانات والإحصاءات والمؤشرات؛ (د) دعم الاستفادة الفعالة من وسائل التنفيذ. وفي هذا السياق، سيُعقد الاجتماع الرابع لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠٢٠. وستواصل اللجنة توفير الدعم بوصفها أمانة المنتدى، وخاصة فيما يتعلق بالمتابعة والاستعراض على المستوى الإقليمي، وتقديمَ تقرير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على المستوى العالمي، وبالتالي الربط بين الأبعاد الوطنية والإقليمية والعالمية للعملية.

٢١-١٢ وستعزز اللجنة الاقتصادية التعاون على المستوى الأقاليمي من خلال اتخاذ إجراءات منسقّة مع باقي اللجان الإقليمية، وستتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى، ولا سيما كيانات الأمم المتحدة، من أجل تعزيز التعاون في المنطقة. ونظراً إلى التطور السريع لطلبات الدول الأعضاء، ستواصل اللجنة الاقتصادية توفير تحليلات وتوصيات سياساتية ذات صلة في الوقت المناسب بشأن المسائل الإنمائية. وستعمل اللجنة عن كثب مع الحكومات في المنطقة والمؤسسات النظيرة الأخرى من أجل تعزيز الروابط بين الخبرات الوطنية لكل بلد والمنظورات الإقليمية، وتيسير إمكانية مقارنة البيانات وتبادل الممارسات الجيدة، وتوفير خدمات تعاون تقني فعال بشأن المسائل العابرة للحدود التي تدخل ضمن اختصاصها. وستركّز اللجنة على الأنشطة التحليلية والمعيارية وأنشطة الدعوة وبناء القدرات لتعزيز تصميم استراتيجيات التنمية المستدامة والسياسات العامة ولتيسير مواصلة متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة تماشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وستؤدي الخدمات التشغيلية في مجالات المعلومات المتخصصة والتعاون التقني والتدريب إلى تعزيز التعاون وإقامة الشبكات وتبادل الممارسات الجيدة على الصعد دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢١-١٣ وستواصل اللجنة الاقتصادية إتاحة هيكلها الحكومي الدولي للمناقشات والحوارات الإقليمية التي تحلل الوسائل الرئيسية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتقاسمَ الخبرات في هذا المجال، مؤديةً دور الأمانة الفنية للجنة الجامعة التابعة لها، واللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، والمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية، والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢١-١٤ وفي عام ٢٠٢٠، سوف تعقد اللجنة الاقتصادية أيضا دورتها الثامنة والثلاثين. وتتألف اللجنة من ٤٦ عضوا و ١٤ عضوا منتسبا، وتعقد دوراتٍ لاستعراض أعمال أمانتها وإقرار برنامج عملها، وكذلك لاستعراض تقريرها عن الأنشطة. وستعد اللجنة الوثيقةَ الفنية الرئيسية المقرر مناقشتها في الدورة وتحيلها لأعضائها للنظر فيها.

٢١-١٥ وستواصل اللجنة الاقتصادية متابعة مؤتمرات القمة العالمية من منظور إقليمي على نحو متكامل وشامل، ولا سيما من خلال تنسيق النهج الذي تتبعه المنطقة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتحقيقاً لهذا الغرض، ستعزز اللجنة دورها القيادي بصفتها الجهة الداعية إلى عقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تقدم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة. وسوف تواصل اللجنة مشاركتها النشطة في تعزيز التنسيق الفني فيما بين جميع الكيانات المشاركة في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢١-١٦ وتتمحور الاستراتيجية العامة التي تتبعها اللجنة في تحقيق أهداف البرنامج حول ١٣ برنامجا فرعيا تترابط وتتكامل فيما بينها ويتم تنفيذها باتباع نَهج متكامل ومتعدد التخصصات. وقد بُذلت جهود خاصة لكفالة أن تتجلى استراتيجيةُ اللجنة المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب هذه الخطة البرنامجية السنوية.

٢١-١٧ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند الخطة العامة لعام ٢٠٢٠ إلى افتراضات التخطيط التالية:

(أ) في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من خطط التنمية الإقليمية والدولية، أن تدعم الجماعات الإقليمية والدولية الدولَ الأعضاء في اللجنة الاقتصادية وتستجيب لاحتياجاتها وشواغلها المحددة فيما يتعلق بما يلي: '١' التجارة والتكامل على الصعيد الدولي؛ '٢' سياسات التنمية المنتِجة التي تتبعها؛ '٣' سياساتها في مجال الاقتصاد الكلي واستراتيجياتها للنمو المستدام اقتصاديا؛ '٤' التنمية الاجتماعية والنهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق الحماية الاجتماعية والمساواة؛ '٥' إعطاء الأولوية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة؛ '٦' تنفيذ توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وتوافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، والاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ '٧' الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتوفير الخدمات العامة والبنى التحتية؛ '٨' تحقيق نتائج ذات جدوى في المفاوضات الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة والمستوطنات البشرية؛ '٩' إعطاء الأولوية للتخطيط الإنمائي والإدارة العامة على الصعيدين الوطني ودون الوطني؛ '١٠' أعمال المؤتمر الإحصائي للأمريكتين والأولويات التي يضعها للتنمية الإحصائية في المنطقة؛

(ب) أن تواصل بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقديم الدعم وإيلاء أولوية عليا لخطط التعاون والتكامل والتقارب على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بيئيا؛

(ج) أن تواصل الجماعات الإقليمية والدولية تعزيز التنسيق بين المنظمات والكيانات المعنية بغية تحقيق الربط بين المسائل الاجتماعية والاتجاهات الديمغرافية والديناميات الاقتصادية، ولا سيما التجارة والتكامل والتمويل الدولي، لإيجاد فرص جديدة للتنمية في سياق العولمة والاتجاهات الطويلة الأمد؛

(د) أن يواصل المجتمع الدولي التزامه بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتنفيذه لها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

٢١-١٨ وتراعي اللجنة الاقتصادية المنظور الجنساني في أنشطتها التشغيلية ومنجزاتها المستهدفة ونتائجها على النحو المناسب. فالنتيجة المتوخاة في البرنامج الفرعي ٥، على سبيل المثال، تعكس زيادة طلب بلدان المنطقة على أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل وضع إحصاءات استعمال الوقت لقياس أعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة.

٢١-١٩ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، ستواصل اللجنة الاقتصادية التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، وخصوصا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك مع غيرهما من منظمات البلدان الأمريكية والبلدان الإيبيرية – الأمريكية مثل منظمة الدول الأمريكية ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والأمانة العامة الإيبيرية – الأمريكية والمصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، ستعزز اللجنة تعاونها الوثيق مع الآليات الإقليمية، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والجماعة الكاريبية، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة الجنوبية، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية. وستوثق اللجنة أيضاً تعاونها مع رابطات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الفكر والقطاع الأكاديمي بهدف تعزيز الحوار حول السياسات وإشراك تلك الهيئات في تنفيذ الدول الأعضاء لخطة عام ٢٠٣٠.

٢١-٢٠ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، سوف تعزز اللجنة الاقتصادية دورها الريادي بصفتها الجهة الداعية لاجتماع آلية التنسيق الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تقدم تقاريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة، بغية تنسيق برنامج العمل للوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المنطقة. وسوف تواصل اللجنة مشاركتها النشطة الرامية إلى تعزيز التنسيق الفني فيما بين جميع الكيانات المشاركة في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

أنشطة التقييم

٢١-٢١ استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام ٢٠١٨:

(أ) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (E/AC.51/2018/7)؛

(ب) التقرير المرحلي لوحدة التفتيش المشتركة عن التوصيات الواردة في استعراض التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2018/2)؛

(ج) ستة تقارير تقييم عن المسائل المتعلقة بما يلي: تعزيز القدرات الإحصائية لإنتاج مؤشرات اقتصادية وبيئية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا والمحيط الهادئ؛ والتكامل اللوجستي من أجل الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية في أمريكا اللاتينية؛ وتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الحقوق تتناول رعاية السكان المعالين واستقلالية المرأة؛ وتعزيز قدرة بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال إدارة المالية العامة؛ وتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج متعلقة بالعمل والتنمية الاجتماعية موجهة لتحقيق الإنصاف، في بلدان مختارة من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا؛ وتعزيز التمويل الشامل من خلال الممارسات المبتكرة للأعمال المصرفية الإنمائية بغية دعم التنمية المنتجة والتغيير الهيكلي.

٢١-٢٢ وروعيت في وضع الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ نتائج التقييمات المشار إليها في الفقرة ٢١-٢١. فمن خلال تسليط الضوء على الحاجة إلى استراتيجية للخروج من برامج الحماية الاجتماعية، وجّهت توصياتُ التقييمات البرامجَ الفرعية ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ١٠ إلى رسم مخطط عام للخطوات اللازمة لضمان استدامة النتائج، وحسب الاقتضاء، استمرار المشاركة الناجحة للجنة الاقتصادية من خلال خطتها البرنامجية في المجالات الرئيسية للتدخلات، وهي الشمول المالي، والسياسات الرامية إلى تحقيق المساواة، والاستقلال الاقتصادي للمرأة في التنمية الحضرية، والاستغلال المستدام للموارد الطبيعية، والقدرات الإحصائية لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة. وركزت التوصيات الموجهة إلى المشاريع التي يديرها البرنامجان الفرعيان ٥ و ١٢ أيضاً على مراعاة فئة المشاركين في أنشطة بناء القدرات من أجل تصميم التدريب بما يتناسب مع احتياجاتهم بغية تحقيق أقصى قدر من التأثير. وبالنظر إلى إمكانية تطبيق هذه التوصيات على نطاق واسع، يجري العمل على إدراجها في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية.

٢١-٢٣ ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام ٢٠٢٠:

(أ) أربعة تقييمات بشأن المسائل المتعلقة بما يلي: تعزيز القدرات الوطنية على تقييم الفرص والتحديات الناجمة عن التحول الديمغرافي في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وجداول المدخلات والمخرجات من أجل تصميم وتنفيذ السياسات التجارية الصناعية القائمة على الأدلة؛ واستخدام البيانات الضخمة لأغراض قياس وتعزيز الاقتصاد الرقمي؛ ومواجهة التحديات الاجتماعية – البيئية الخطيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) تقييم شامل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ وأداء البرامج لعام ٢٠١٨

برنامج العمل

البرنامج الفرعي ١
الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

١ – الهدف

٢١-٢٤ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو النهوض بالتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز دور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٢٥ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ – أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

توسيع نطاق الاتحاد الجمركي للمثلث الشمالي

يمثل تقديم المساعدة التقنية من أجل تعزيز التكامل الإقليمي والتجارة داخل المنطقة وتعزيز دور المنطقة في الاقتصاد العالمي عنصرا أساسيا من عناصر عمل البرنامج الفرعي. وفي عام ٢٠١٦، قدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية إلى غواتيمالا وهندوراس بهدف تعميق التكامل والروابط الإنتاجية في أمريكا الوسطى عن طريق عرض الآثار المحتملة لإنشاء اتحاد جمركي ثنائي بين البلدين. وخلُص البرنامج الفرعي إلى أن كلا البلدين سوف يحقق مكاسب كبيرة، وعلى أساس هذه النتائج، أنشئ الاتحاد الجمركي بين غواتيمالا وهندوراس في تموز/يوليه ٢٠١٧.

وفي عام ٢٠١٨، أجرى البرنامج الفرعي بناءً على طلب السلفادور تقييما شاملا للتأثيرات المتوقعة لتوسيع نطاق العضوية في

رؤساء السلفادور وغواتيمالا وهندوراس يحتفلون بانضمام السلفادور إلى الاتحاد الجمركي للمثلث الشمالي. المصدر: PRNewsFoto.

الاتحاد الجمركي ليشمل ذلك البلد. ودرس البرنامج الفرعي عدة عوامل على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي، وأثبت من خلال عمليات المحاكاة الفوائدَ المحتملة التي سيجنيها أعضاء الاتحاد الجمركي من حيث زيادة القدرة التنافسية القطاعية والنمو الاقتصادي والتدفقات التجارية داخل المنطقة، وتعزيز مركزهم في سلاسل القيمة العالمية. وبعد النظر في توصيات البرنامج الفرعي، انضمت السلفادور إلى الاتحاد الجمركي بين غواتيمالا وهندوراس.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي توسيع نطاق الاتحاد الجمركي وزيادة التكامل الاقتصادي والشراكات ذات المنفعة المتبادلة فيما بين البلدان.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة تصديقَ المجلس التشريعي في السلفادور في تموز/يوليه ٢٠١٨ على بروتوكول الانضمام إلى الاتحاد الجمركي، وتعديل الاتفاق التأسيسي للاتحاد الجمركي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لكي يعمل بوصفه اتحادا جمركيا جديدا متعدد الأطراف يضم كلا من السلفادور وغواتيمالا وهندوراس.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-٢٦ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تحسين قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من ازدياد النسبة المئوية لأصحاب المصلحة (٩٢ في المائة) (المسؤولون الحكوميون والأكاديميون وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني وآليات التكامل، ضمن آخرين) الذين يقرون بأنهم استفادوا من التحليلات والتوصيات السياساتية الواردة في المنشور المعنون *توقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي* (المعنون سابقا *أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الاقتصاد العالمي*). واتفق أصحاب المصلحة على أن المنشور يجسد الاتجاهات الرئيسية للحالة الاقتصادية العالمية والإقليمية، وأن التحليل الوارد في الوثيقة مهم لفهم المسائل والتحديات الإنمائية في المنطقة، وأن التحليلات والتوصيات السياساتية المقدمة مفيدة لتحسين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

فهم سلاسل القيمة الإقليمية الثنائية مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أجرى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ تحليلا لسلاسل القيمة الإقليمية من خلال إعداد جدول منسق للمدخلات - المخرجات الإقليمية، يمثل الروابط بين قطاعي السلع والخدمات داخل الاقتصادات الوطنية وفيما بينها والدخل المتولد في مختلف مراحل عملية الإنتاج. وأدى إنجاز جداول مدخلات - مخرجات دون إقليمية محدثة لجماعة دول الأنديز والسوق الجنوبية المشتركة وتقديم حلقات عمل تدريبية للموظفين الوطنيين إلى تعميق فهمهم للروابط الإنتاجية والتجارية دون الإقليمية. وستتمخض عملية إعداد جدول المدخلات - المخرجات على الصعيد الإقليمي، التي لا تزال جارية، عن مسح شامل للعلاقات بين القطاعات في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، مما يعزز اتخاذ الأدلة التجريبية أساساً لإجراء تحليلات للتجارة في المنطقة.

التحدي والاستجابة

يتمثل أحد التحديات المطروحة في مساعدة الدول الأعضاء على إدماج مجموعة واسعة من الشركاء من خارج المنطقة في التحليل الهادف إلى تحديد خط أساس لسلاسل القيمة الإقليمية الثنائية القائمة، واستكشاف إمكانيات تعزيز شبكات الإنتاج الإقليمية الثنائية.

واستجابة لذلك، سيقيم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ شراكات مع المؤسسات الوطنية (على سبيل المثال، المكاتب الإحصائية ووزارات التجارة والمصارف المركزية) والشركاء من خارج المنطقة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، للحصول على بيانات أولية موثوقة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على صياغة السياسات العامة اعتماداً على الأدلة المستخلصة من جداول المدخلات – المخرجات التي جرى وضعها.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، العدد التراكمي للدول الأعضاء المجازة في استخدام جداول المدخلات – المخرجات دون الإقليمية و/أو الإقليمية و/أو الإقليمية الثنائية لصياغة السياسات الصناعية والتجارية، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: العدد التراكمي لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المجازة في استخدام جداول المدخلات – المخرجات دون الإقليمية و/أو الإقليمية و/أو الإقليمية الثنائية

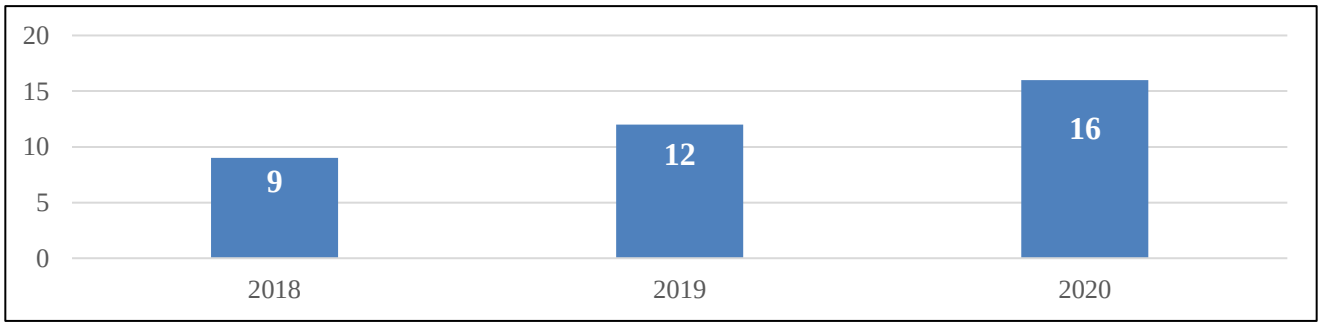

٢١-٢٧ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ – المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٢٨ يعرض الجدول ٢١-١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-١

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء – توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٨	٨	٦	٨
المنشورات (عدد المنشورات)	١٩	١٩	٢٠	٢١

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٥	٥	٥	٥
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-٢٩ يعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى أن التدريب المتوخى لتسخير مشاركة المنطقة في سلاسل الإمداد العالمية سيُعقد في عام ٢٠٢٠.

البرنامج الفرعي ٢
الإنتاج والابتكار

١ - الهدف

٢١-٣٠ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز التغيير الهيكلي وزيادة الإنتاجية والابتكار في المنطقة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٣١ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تحسين الإنتاجية الزراعية ودخل صغار المزارعين من خلال تعزيز تكافؤ فرص الوصول إلى الأراضي والتكنولوجيا والأسواق وتعزيز نظم إنتاجٍ غذائي مستدامة وممارسات زراعية متينة، إلى جانب زيادة الاستثمارات من خلال التعاون الدولي.

٢١-٣٢ ويتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

٢١-٣٣ إضافة إلى ذلك، يتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وهو إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ هذا الهدف على تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً.

٢١-٣٤ وأخيرا، يتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على دعم البلدان النامية من أجل تعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تعزيز الرقمنة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

شكلت الثورة التكنولوجية في السنوات الأخيرة محركاً استراتيجياً للتنمية. وتماشياً مع هذا الاتجاه، تحدد دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي برامج عملها الرقمية الوطنية، مع التركيز على تعزيز إمكانية حصول الأسر المعيشية والشركات على التكنولوجيات الرقمية واعتمادها إياها. ومع ذلك، فإن التغير التكنولوجي السريع يتطلب التنقيح والتكييف الدائمين لاستراتيجيات الرقمنة.

ومن عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨، قُدمت الخدمات الاستشارية في إطار البرنامج الفرعي إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحكومة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي، والرقمنة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقامت اللجنة الاقتصادية أيضاً بتنفيذ أنشطة للتوعية، مثل جمع ونشر البيانات المتعلقة بتعريفة التغطية بالنطاق العريض، مع إبراز الفجوات القائمة فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وداخلها.

اعتماد برنامج العمل الرقمي eLAC 2020، كارتاخينا، كولومبيا.

المصدر: Cadena Caracol.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة التزام بلدان المنطقة باستخدام استراتيجيات رقمية تعزّز التنمية والإدماج وتجعل الوصول إلى شبكة الإنترنت في متناول المواطنين.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة اعتماد ٢٥ من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في نيسان/أبريل ٢٠١٨، برنامج العمل الرقمي eLAC 2020 للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ وإنشاء ثمانية أفرقة عاملة مهمتها توجيه تنفيذ السياسات الرقمية الوطنية فيما يتعلق بإمكانية الوصول والبُنى التحتية، والاقتصاد الرقمي، والحكومة الرقمية، والإدماج الثقافي والمهارات الرقمية، وإدارة الإنترنت، والأطر القانونية، والعمل عن بعد، والتكنولوجيات الناشئة والسوق الرقمية الإقليمية. وقد أسهم برنامج العمل الرقمي في تصميم السياسات الوطنية التي تعزز الشمول الرقمي، ومنها على سبيل المثال خطة مجتمع المعلومات في إكوادور للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-٣٥ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز المعارف والقدرات المؤسسية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحسين تنويع هياكل الإنتاج، وتقليص الفجوة الإنتاجية التي تفصل بينها وبين الاقتصادات المتقدمة النمو، وتشجيع الابتكار، والأخذ بالتكنولوجيات الجديدة في عمليتي الإنتاج والإدارة، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من الزيادة في النسبة المئوية للمشاركين (٩٤ في المائة) في الحلقات الدراسية أو حلقات العمل أو الدورات التدريبية التي تنظَّم في إطار البرنامج الفرعي، الذين يقرون بأنهم استفادوا من خدمات التعاون التقني التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لتحسين قدرتهم على تعزيز التقارب في مستويات الإنتاج وتشجيع الابتكار ودعم الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

قدرات مؤسسية جديدة من أجل إحداث تغييرات هيكلية

من العوامل الرئيسية وراء انخفاض الإنتاجية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شدة تركُّز هيكلها الاقتصادي في القطاعات المولِدة لقيمة مضافة منخفضة، الذي يُعزى إلى قلة اعتماد التكنولوجيا ومحدودية المنافسة وإلى اتجاهٍ تطبعه ضآلة مستويات الاستثمار.

ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في منطقة تشهد تباطؤاً في النمو المحتمل لناتجها منذ عام ٢٠١١ وفي وقت يمر فيه الاقتصاد الدولي بتحولات كبرى (منها، على سبيل المثال، ظهور جهات فاعلة جديدة على الساحة العالمية، وتسارع الثورة التكنولوجية، وتزايد عولمة التجارة والتدفقات المالية).

وفي السنوات الأخيرة، حددت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي العقباتِ الهيكلية الرئيسية في عملية التنمية، مثل الإنتاجية والهشاشة الاجتماعية والتحديات البيئية والأطر المؤسسية. ومن أجل التعامل مع هذه العقبات، يتعين إعادة النظر في القدرات المؤسسية داخل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وتعزيزها.

التحدي والاستجابة

يتمثل التحدي في بذل جهود دعوية للتشجيع على وضع السياسات الهيكلية للتنويع والابتكار في صدارة الخطة الإنمائية في بلدان المنطقة، وتحويلها إلى سياسات تقودها الدولة لا الحكومة، وجعلها أقل ارتهاناً بالتغييرات السياسية.

واستجابة لذلك، سيقدم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ الخدمات الاستشارية والتدريب وسينظم اجتماعات الخبراء ومشاريع التعاون التقني بهدف تعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات جديدة من أجل تنويع هياكل الإنتاج.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة، وهي زيادة قدرة الحكومات على صياغة سياسات تفضي إلى تحقيق التنويع الاقتصادي.

وستشمل الأدلة التي تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، عدد المسؤولين الوطنيين الذين يستكملون التدريب المتعلق بالسياسات الإنتاجية الهادفة إلى تعزيز التحول الهيكلي والابتكار.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد المسؤولين الوطنيين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الحاصلين على تدريب في مجالات جديدة من مجالات التنويع الاقتصادي

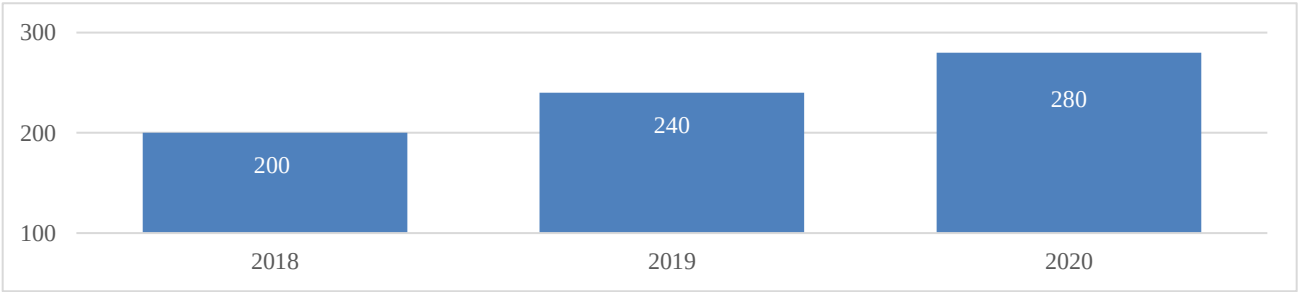

٢١-٣٦ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٣٧ يعرض الجدول ٢١-٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويُتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-٢

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٨	٨	٦	٨
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٣	٣	٣	٣
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٤٩	٤٩	٤٥	٤٧
المنشورات (عدد المنشورات)	١٠	١٠	٩	١٢
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-٣٨ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى أن مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يعقد جلساتِه العامة مرة كل سنتين في السنوات الزوجية (٢٠١٨ و ٢٠٢٠) واجتماعاته التحضيرية، الأقصر مدة، في السنوات الفردية (٢٠١٩).

٢١-٣٩ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى زيادة عدد المنشورات والدراسات المعدة عن هياكل الإنتاج في المنطقة، والزراعة والعمل في المناطق الريفية، وتأثير تغير المناخ على الزراعة وما يتصل بذلك من استراتيجيات التكيف والتخفيف، والاستثمار الأجنبي، والسياسات الصناعية، والتكنولوجيات الجديدة والابتكار، وذلك تلبية لاحتياجات الدول الأعضاء على نحو ما ترد في قرار اللجنة الاقتصادية ٧٢٨ (د-٣٧).

البرنامج الفرعي ٣
سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

١ - الهدف

٢١-٤٠ الهدف الذي يسهم البرنامج الفرعي في بلوغه هو تحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مطردين ومستدامين وشاملين للجميع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٤١ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة. وسيساعد أيضا على تعزيز السياسات الموجّهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية. إضافة إلى ذلك، سيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وعلى إنفاذ مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة.

٢١-٤٢ ويتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لي لأدنى ٤٠ في المائة من السكان بمعدل أعلى من المتوسط الوطني، وعلى اعتماد السياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا. وسيشجع أيضا المساعدةَ الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد حاجتها إليها، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية.

٢١-٤٣ إضافة إلى ذلك، يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات. وفي الوقت نفسه، سيحدّ بقدر كبير من التدفقات المالية غير المشروعة.

٢١-٤٤ وأخيرا، يتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز تعبئة الموارد المحلية بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات، إلى جانب حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية. وسيساعد البلدان النامية أيضاً على تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

السياسات الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل نمو وتنمية اقتصاديين شاملين للجميع

نسّاجة حرفية في سان بيدرو دي كاخاس، بيرو. المصدر: Shutterstock.

يوفر البرنامج الفرعي تحليلات وتوصيات في مجال الاقتصاد الكلي بشأن تعبئة الموارد المحلية والأجنبية من أجل التنمية. ويشمل عمل البرنامج الفرعي، في جملة أمور، تقديم مقترحات للحدّ من التدفقات المالية غير المشروعة ومن التهرب من الضرائب وتجنبها، ومقترحات بشأن إجراء إصلاحات في مجالي الضرائب والإنفاق، وتوصيات بشأن سياسات تنشيط الاستثمار وسياسات العمل التي تناسب الثورة التكنولوجية الناشئة.

وقد كان الوصول إلى التمويل في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقيداً على وجه العموم بسبب الانخفاض التقليدي لمعدلات الادخار الوطني فيها، وهشاشة أنظمتها المالية التي تقدّم في المقام الأول أدوات مصرفية قصيرة الأجل، إلى جانب نقص نمو أسواقها لرؤوس الأموال. وتتأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم خصوصاً بهذا النقص في التمويل المتاح، مما يحد من إمكاناتها الإنتاجية. وبالنظر إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المنطقة (تبلغ حصتها في الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٣٢ في المائة وفي فرص العمل ٨٨ في المائة)، فإن الافتقار إلى التمويل يمثل تحديا كبيرا يعرقل إطلاق العنان لنمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام.

وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، حددت اللجنة الاقتصادية مصارف التنمية باعتبارها واحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية القادرة على اختراق هذا الحاجز، التي يمكن أن تعزز في الوقت نفسه التمويلَ الشامل في المنطقة. وقد أجرى البرنامج الفرعي تحليلات ووضع اقتراحات سياساتية تتعلق باستخدام مصارف التنمية في المنطقة للأدوات المالية المبتكرة - تماشيا مع خطة عمل أديس أبابا - من أجل فتح الطريق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للاستفادة من التمويل. واقترح البرنامج الفرعي، على وجه الخصوص، أن تشجع مصارفُ التنمية الشمولَ المالي من خلال استحداث أدوات تسهل الوصول إلى النظام المالي وتحدّ من المخاطر، إلى جانب إجراء تغييرات في العمليات تؤدي إلى توسيع الشبكة المالية وتضفي قدرا أكبر من المرونة على طريقة تقييم قدرة الأفراد والشركات على السداد.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة، وهي تعزيز قدرة مصارف التنمية في المنطقة على تحليل واعتماد أدوات مالية مبتكرة لتعزيز استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الخدمات المالية.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة استفادةَ مصارف التنمية في كوستاريكا وإكوادور وبيرو من التحليلات والتوصيات السياسية للبرنامج الفرعي في تقييم سياساتها الخاصة، والتغييراتِ التي أعلن مصرف COFIDE للتنمية في بيرو إدخالها على سياسته للشمول المالي استنادا إلى توصيات اللجنة الاقتصادية.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-٤٥ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة قدرة مقرري السياسات وغيرهم من الأطراف المعنية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحليل القضايا الراهنة والناشئة المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، على نحو ما أُشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من زيادة النسبة المئوية للقراء المشاركين في الاستقصاءات الذين يقرون بأنهم استفادوا من منشورات البرنامج الفرعي في تعزيز قدرتهم على تحليل القضايا المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتمويل التنمية (٩٧ في المائة من المجيبين على استقصاء أُجري بين قراء المنشور المعنون *دراسة الحالة الاقتصادية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي*، ٢٠١٨).

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق تنمية في بيئة بطيئة النمو

تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بيئة مالية خارجية متزايدة التعقيد والتقلب. وفي الوقت نفسه، أصبح النمو الاقتصادي أقل دينامية في المنطقة. ويتمثل أحد التحديات الهامة التي يواجهها صانعو السياسات في كيفية تنشيط النمو المطرد والشامل للجميع في سياق تقلص مساحة صنع السياسات، خاصة في البلدان التي تعاني من قيود الاقتصاد الكلي التي تحدّ من قدرتها على امتصاص الصدمات الخارجية.

وفي عام ٢٠١٨، سعى البرنامج الفرعي إلى معالجة تلك الشواغل من خلال تحليل الاتجاهات الاقتصادية الإقليمية والوطنية وتقييمها في عدة مجالات من بينها السياسات المالية والنقدية وسياسات العمل وتعبئة الموارد المحلية وتمويل التنمية تمشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وتم التركيز بشكل خاص على دور الاستثمار باعتباره محركا للنمو الاقتصادي.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في إعداد تقييمات عالية الجودة تقدَّم في الوقت المناسب بشأن تحديات الاقتصاد الكلي والتحديات القطاعية التي تواجهها المنطقة - في الأجلين القصير والطويل على السواء - في سياق دولي سريع التطور.

واستجابة لذلك، سيضع البرنامج الفرعي وينقح، في عام ٢٠٢٠، مقترحات جديدة وحسنة التوقيت تتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي في مجال السياسات المالية والنقدية وسياسات العمل وتعبئة الموارد المحلية وتمويل التنمية، وتستجيب للطلب الناشئ على الصعيدين الإقليمي والقطري.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة توافر أحدث البحوث والدراسات وتحسين إمكانية الاستفادة منها لغرض صياغة سياسات للاقتصاد الكلي على نحو أفضل.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، زيادةَ العدد التراكمي للتدابير التي اتخذتها بلدان المنطقة والتي تتماشى مع تحليلات اللجنة الاقتصادية وتوصياتها في مجالي سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: العدد التراكمي للتدابير التي تتخذها بلدان المنطقة والتي تتماشى مع تحليلات اللجنة الاقتصادية وتوصياتها في مجالي سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات تمويل التنمية

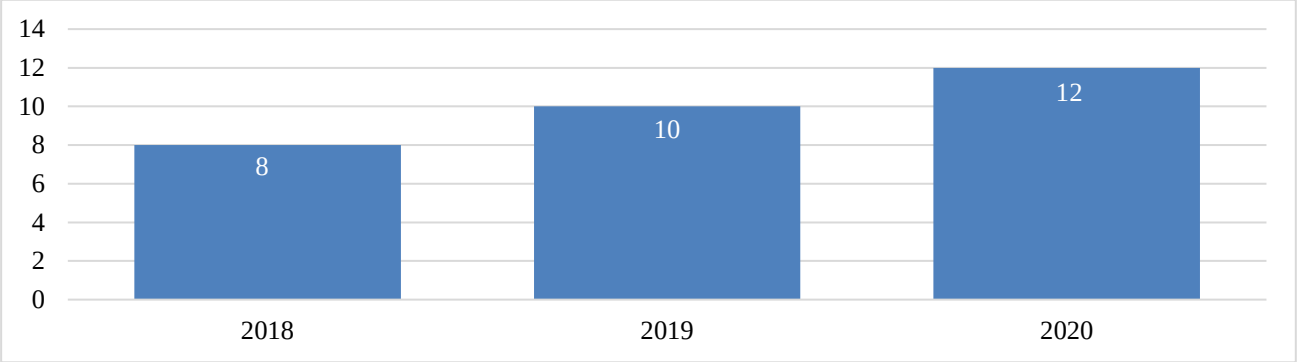

٢١-٤٦ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٤٧ يعرض الجدول ٢١-٣ قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويُتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٨	٨	١٠	١٠
المنشورات (عدد المنشورات)	١٦	١٦	١٧	١٨
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

البرنامج الفرعي ٤
التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي

١ - الهدف

٢١-٤٨ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز المساواة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة وتحقيق الرفاه العام لشعوب المنطقة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٤٩ يتواءم الهدف ١ مع أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٣ (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية يحفز المشاركةَ الوطنية في سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة

ممثلو البلدان خلال الاجتماع الثاني لأعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. المصدر: بيرو، وزارة التنمية والإدماج الاجتماعي.

تعتمد أنشطة البرنامج الفرعي نهجاً قائماً على الحقوق، وهو ما يتسنى أساساً عن طريق تعزيز قدرة الحكومات الوطنية على وضع السياسات والخطط والبرامج التي تعالج الثغرات الهيكلية والناشئة في المساواة التي تؤثر في فئات اقتصادية - اجتماعية ومجموعات سكانية مختلفة، بمن في ذلك الأطفال والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والشعوب الأصلية والمنحدرون من أصل أفريقي والمهاجرون. ويوفر البرنامج الفرعي، من خلال العمل الذي يضطلع به، الدعم للبلدان في مجموعة من مجالات السياسة العامة، من بينها التصدي للفقر وعدم المساواة، وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي؛ والنهوض بالحماية الاجتماعية والتعليم والصحة وبالإدماج في سوق العمل؛ وتعزيز المؤسسات الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي. ووضعت

اللجنة الاقتصادية نهجا نظاميا يعتبر الحماية الاجتماعية مجالا مرتبطا بمعظم القطاعات الأخرى له القدرة على تعزيز الإدماج الاجتماعي (حتى لا يتخلف أحد عن الركب) عن طريق عناصره المتصلة بالضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية.

ويشمل عمل البرنامج الفرعي أيضاً توفير قواعد بيانات متخصصة وبحوث نوعية وكمية وتحليلات سياساتية وتوصيات وخدمات مشورة وحلقات دراسية وتدريب، وإقامة الشبكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت المناقشة والدعوة في مجال السياسات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي أساسية لتقوية الإرادة السياسية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية. وفي هذا السياق، أصبح المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عاملاً محورياً في هذه العملية منذ عام ٢٠١٥.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عُقد الاجتماع الثاني لأعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وناقشت اثنتان وعشرون دولة عضوا تعزيز السياسات العامة التي تعالج أوجه عدم المساواة الهيكلية في المنطقة والتحديات الناشئة والمساهمات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكان المنشور الذي أعده البرنامج الفرعي بعنوان ”*Towards a regional agenda for inclusive social development: bases and initial proposal*“ [نحو وضع خطة إقليمية للتنمية الاجتماعية الشاملة: الأسس والمقترح الأولي] الذي يركز على بعض التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول الأعضاء في تحقيق أهداف البعد الاجتماعي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فيما يتعلق باعتماد سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة (أهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ١٠)، الأساسَ الذي استندت إليه المناقشات خلال الاجتماع. وتتمثل المبادئ التوجيهية الموصى بها في تلك الوثيقة فيما يلي: اعتماد منظور للتغطية الشاملة يراعي الاختلافات من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب؛ والتدرج في التدابير المتفق عليها وعدم التراجع عنها، بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة مع احترام القرارات السيادية للدول؛ وإيلاء الأولوية للفعالية والكفاءة والاستدامة والكفاية والمشاركة والشفافية وإمكانية الوصول إلى المعلومات في مجال السياسات الاجتماعية.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة مشاركة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وضع سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة سواء على الصعيد القطري أم على صعيد الهيئات دون الإقليمية.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة وضع أمانة التكامل الاجتماعي لأمريكا الوسطى الخطةَ الإقليمية المشتركة بين القطاعات من أجل الحماية الاجتماعية والإدماج المنتج مع الإنصاف؛ ونظر السوق الجنوبية المشتركة في السياسات الاجتماعية الشاملة كجزء من خطتها الاستراتيجية للعمل الاجتماعي؛ ووضع السلفادور لاستراتيجية وطنية جديدة للحماية الاجتماعية تشمل الجميع؛ وإنشاء باراغواي وزارة جديدة للتنمية الاجتماعية مسؤولة عن سياسات الحماية الاجتماعية غير القائمة على دفع اشتراكات وإطلاق شبكة جديدة للحماية الاجتماعية؛ وطلب هايتي الحصول على الدعم من أجل وضع استراتيجية جديدة للحماية الاجتماعية؛ واستخدام بيرو للمنشورات والمواد التقنية التي تصدرها اللجنة الاقتصادية كأساس لاقتراحها الداعي إلى وضع استراتيجية وطنية جديدة للحماية الاجتماعية.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدّم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-٥٠ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز قدرة الحكومات المركزية أو الحكومات دون الوطنية في المنطقة على صياغة سياسات وخطط وبرامج تعالج الثغرات الهيكلية والناشئة في المساواة التي تؤثر في فئات اقتصادية - اجتماعية ومجموعات سكانية مختلفة، وذلك باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من اعتماد أو تحديث السياسات والخطط والبرامج الاجتماعية التي أعدتها الحكومات المركزية أو الحكومات دون الوطنية في بلدان المنطقة من أجل التصدي للثغرات الهيكلية والناشئة في المساواة، تماشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية. ومن الأمثلة المحددة على ذلك قيام أمانة الرعاية الاجتماعية والعمل في المكسيك، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية ومنظمة العمل الدولية، بإطلاق نموذج تحديد مخاطر عمل الأطفال في أيار/مايو ٢٠١٨، وهو أداة إحصائية

يراد بها تنفيذ إجراءات محددة الهدف لمنع عمل الأطفال؛ واعتماد وزارة العمل في كولومبيا لهذا النموذج في أيار/مايو ٢٠١٨ وإدراجه في السياسة العامة من أجل منع عمل الأطفال للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧؛ واعتماد رئيس الجمهورية الدومينيكية ووزارة التعليم بذلك البلد في حزيران/يونيه ٢٠١٨ لتوصيات اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن دراسةٍ تتعلق بإعادة إلحاق الشباب والمراهقين بالمدارس.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تنفيذ الالتزام الإقليمي بتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة

في عام ٢٠١٨، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعم لمؤسسات السياسة الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على صعيدي القدرة التقنية والحوار السياساتي على حد سواء، من أجل التوصل لالتزام سياسي بالإدماج الاجتماعي من أجل تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد شهد السياق الإقليمي في السنوات الأخيرة تطورات تبيّن معها عدم إحراز تقدم في عملية الحدّ من الفقر وإحراز تقدم محدود في مؤشرات التنمية الاجتماعية الأخرى. ولا تزال هناك عقبات رئيسية يتعين تذليلها، بما في ذلك انعدام المساواة، والافتقار إلى فرص العمل اللائق، وعدم تكافؤ فرص الحصول على الحماية الاجتماعية وعلى خدمات صحية وتعليمية جيدة النوعية، من بين أمور أخرى.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في حشد الدعم من الدول الأعضاء وتعزيز التزامها بتحسين فعالية سياسات اجتماعية معينة. ويقوم البرنامج الفرعي، في عام ٢٠١٩، بتكثيف جهوده في سياق الحوار الإقليمي ودون الإقليمي لتعزيز الإرادة السياسية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، مع الاستفادة من الاجتماع الثالث للمؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعمليات المساعدة التقنية وإسداء المشورة السياساتية التي تقودها اللجنة الاقتصادية على الصعيد القطري.

واستجابةً لذلك، ستركز اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠٢٠ على تنفيذ الالتزام السياسي من خلال تعزيز قدرات البلدان على وضع السياسات والخطط والبرامج الاجتماعية الشاملة التي تعالج الثغرات الهيكلية والناشئة في المساواة التي تؤثر في فئات اقتصادية - اجتماعية ومجموعات سكانية مختلفة، مع التركيز بشكل خاص على حقوق المرأة والطفل والشباب والشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والمهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة، متبعةً في ذلك نهجاً قائما على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وسيجري البرنامج الفرعي بحوثا تطبيقية نوعية وكمية، ويعد التحليلات، وينشر المعلومات والإحصاءات ونتائج البحوث، ويضع التوصيات السياساتية من أجل تعزيز قدرة الجهات صاحبة المصلحة على إجراء تقييمات تشخيصية سليمة للمسائل الاجتماعية بغية الاستفادة من تلك التقييمات في وضع السياسات وتنفيذها.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحسين السياسات أو الأطر المؤسسية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، وضع البلدان لاستراتيجيات من أجل تحسين الأطر المؤسسية وبلورة سياسات معززة تعكس الالتزام بتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة في إطار المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على النحو المبين في الجدول أدناه.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
تحدد البلدان العقبات التي تعترض التنمية الاجتماعية الشاملة في بلدان المنطقة	تلتزم البلدان بالتنمية الاجتماعية الشاملة، تمشيا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	تضع البلدان استراتيجيات لتحسين الأطر المؤسسية وبلورة سياسات ذات نوعية جيدة من أجل تنفيذ التزامها بوضع سياسات اجتماعية شاملة تكفل ألا يتخلف أحد عن الركب

٢١-٥١ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٥٢ يعرض الجدول ٢١-٤ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويُتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-٤

البرنامج الفرعي ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١	١	١٢	١
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٢	٢	٢	٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١٧	١٧	٩	١٠
المنشورات (عدد المنشورات)	٩	٩	٥	٧
المواد التقنية (عدد المواد)	٢	٢	٢	٢
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-٥٣ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى أن اجتماعات المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تُعقد مرة كل سنتين وإلى أن اجتماعا سيُعقد في عام ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، ستكون فترة الاجتماع السنوي لأعضاء المكتب التنفيذي للمؤتمر الإقليمي أطول في عام ٢٠١٩ بسبب انعقاده كمناسبة جانبية على هامش اجتماع منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة.

٢١-٥٤ ويُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساساً إلى زيادة الأنشطة التدريبية المتعلقة بسياسات الحد من الفقر، والمساواة والرفاه، ووضع السياسات من أجل التخفيف من وطأة الفقر، وإمكانية الوصول إلى شبكات الحماية الاجتماعية، وبناء القدرات، المتوخى عقدها في عام ٢٠٢٠ في ضوء متطلبات جدول الأعمال.

٢١-٥٥ ويُعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى زيادة عدد الدراسات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك الدراسات المتعلقة بالحقوق الاجتماعية بين فئات معينة من السكان، والحماية الاجتماعية بما يشمل الحصول على عمل لائق والحد من الفقر وتوزيع الدخل، والسياسات والبرامج الاجتماعية، وذلك مقارنة بعام ٢٠١٩ المتوخى ترشيد المنشورات فيه.

البرنامج الفرعي ٥
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

١ - الهدف

٢١-٥٦ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعميم منظور يراعي المساواة بين الجنسين في استراتيجيات التنمية المستدامة الشاملة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٥٧ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٣ (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: ريادة في قياس معدلات قتل الإناث

امرأة تحتج على العنف الجنساني. المصدر: أورلاندو باريا/قاعدة البيانات الخاصة بوكالة EFE الإخبارية.

في عام ٢٠١٨، أبلغت معظم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية بإحصاءات عن قتل الإناث قابلة للمقارنة على الصعيد الإقليمي، وكانت هذه الإحصاءات ثمرة عمل استمر على مدى ١٠ سنوات مع حكومات المنطقة لتسليط الضوء على مظاهر العنف ضد المرأة. ويُعرّف قتل النساء أو الإناث بأنه قتل لامرأة لا لشيء إلا لكونها امرأة. ونظرا لأنه التعبير الأكثر حدة وجذرية عن العنف ضد المرأة، فقد مثّل مصدر قلق بالغ للمنطقة. ولذلك، طلبت الدول الأعضاء من اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠٠٩ وضع مؤشر لقياس هذه الظاهرة بدقة أكبر. واستجابة لهذا الطلب، وضعت اللجنة الاقتصادية منهجيةً لقياس معدلات قتل الإناث وقدمت مساعدةً تقنية وتوجيهاتٍ مستمرة إلى الحكومات لتطوير القدرات في هذا المجال. كما كان أداء اللجنة الاقتصادية متميزاً في قياس معدلات وفيات النساء في المجالين العام والخاص.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي قدرة البلدان على قياس معدلات قتل الإناث بدقة من خلال توافر الإحصاءات المتمايزة واستخدامها الفعال. ويوفر ذلك بدوره صورة أكثر دقة عن مدى تأثير قتل الإناث على البلدان في أنحاء المنطقة.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة أن ٢٣ بلدا أصبحت قادرة الآن على تقديم بيانات أكثر دقة لقياس معدلات قتل الإناث، كما يتضح من التقارير الواردة إلى مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية الذي يوفر إحصاءات منسّقة وقابلة للمقارنة بين البلدان لدعم وضع سياسات عامة قائمة على الأدلة. ومن المهم الإشارة إلى أن هذه النتيجة تجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنطقة الوحيدة في العالم التي يمكنها قياس معدلات قتل الإناث بطريقة شاملة.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-٥٨ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز قدرة بلدان المنطقة على تنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين تمشيا مع توافق الآراء الإقليمي وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاقات الدولية الأخرى، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من زيادة عدد السياسات أو التدابير أو الإجراءات التي اعتمدتها بلدان المنطقة في المجالات ذات الأولوية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تنفيذا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك اعتماد أوروغواي للاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين لعام ٢٠٣٠ (المرسوم رقم ٠١٨/١٣٧ الصادر في أيار/مايو ٢٠١٨) التي تتضمن الالتزامات المنصوص عليها في استراتيجية مونتيفيديو لتنفيذ الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية في سياق إطار التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

توسيع وتعزيز القدرة على إجراء الإحصاءات الجنسانية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

في عام ٢٠١٨، أقرت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية بالتحديات المتزايدة التي تعترض النهوض بالمساواة بين الجنسين في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالتزاماتها الحالية بموجب الخطة الإقليمية للشؤون الجنسانية. وطلبت الدول الأعضاء من اللجنة الاقتصادية توفير خدمات بناء القدرات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في خططها الإنمائية الوطنية وكذلك في نظمها الإحصائية. ومن مجالات الطلب المتزايد في هذا الصدد الطلبُ على إعداد الإحصاءات ذات المنظور الجنساني. وعلى مدى أكثر من عقد من الزمان، قدم البرنامج الفرعي قيادة فكرية وإرشادات منهجية لوضع الإحصاءات الجنسانية، مما جعله موردا رئيسيا للبلدان في هذا الموضوع.

التحدي والاستجابة

يتمثّل التحدي في تلبية طلبات الدول الأعضاء المتزايدة تقديم الدعم إلى المؤسسات الوطنية في إعداد إحصاءات ذات منهجيات منسّقة باستخدام طرق مبتكرة لتقاسم البيانات واستخدامها.

واستجابة لذلك، ستعزز اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠٢٠ جهود بناء القدرات في هذه المجالات من خلال نشر المبادئ التوجيهية وتوفير التدريب والمساعدة التقنية بشأن الطرق المبتكرة والفعالة للإبلاغ بالإحصاءات من منظور جنساني.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة عدد البلدان القادرة على إنتاج إحصاءات ذات منظور جنساني وفقا لمنهجيات ومعايير متفق عليها دوليا.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، إتمام ٧٠ مسؤولا وطنيا بنجاح التدريبَ على إنتاج واستخدام الإحصاءات الجنسانية، كما هو مبين في الشكل أدناه.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد المسؤولين الوطنيين المدربين على إنتاج واستخدام الإحصاءات ذات المنظور الجنساني

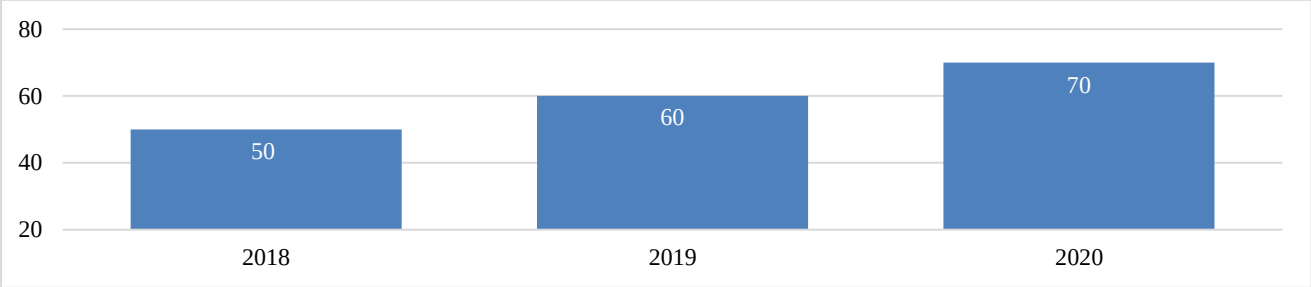

٢١-٥٩ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٦٠ يعرض الجدول ٢١-٥ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-٥

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٩	٩	٢٩	١٥
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٧	٧	٩	٨
المنشورات (عدد المنشورات)	٥	٥	٨	٧
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-٦١ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساساً إلى عقد الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاجتماعات التحضيرية دون الإقليمية في مناطق البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى في عام ٢٠١٩. وتُعقد دورات المؤتمر الإقليمي كل ثلاث سنوات.

٢١-٦٢ ويُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى زيادة اجتماعات أفرقة الخبراء والاجتماعات المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠١٩، بسبب عقد الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢١-٦٣ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى إصدار منشور إضافي في عام ٢٠١٩، بمناسبة انعقاد الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

البرنامج الفرعي ٦
السكان والتنمية

١ - الهدف

٢١-٦٤ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو دمج قضايا السكان بشكل كامل في تخطيط التنمية وسياساتها وبرامجها في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٦٥ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، وهو ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار. وسيساعد إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف في ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والتوعية والتثقيف بشأنها، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية.

٢١-٦٦ ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، وهو الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وسيساعد إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف على تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن أو نوع الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك؛ وعلى تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

٢١-٦٧ وعلاوة على ذلك، يتواءم هذا الهدف أيضاً مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف على تحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصّلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغير ذلك من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تحسين تعدادات السكان والمساكن لإبراز الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي في مجال الإحصاءات بغية تعزيز حقوقهم

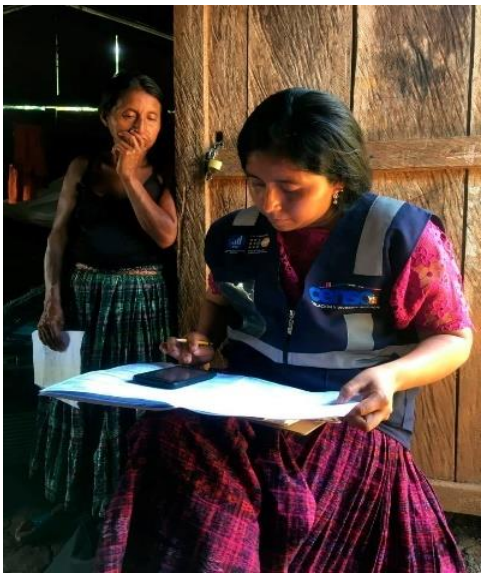

جمع البيانات لتعداد السكان والمساكن في غواتيمالا، ٢٠١٨. المصدر: المعهد الإحصائي الوطني لغواتيمالا/صندوق الأمم المتحدة للسكان.

خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨، بدأت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في التحضير لجولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠. وفي ضوء الديناميات الاجتماعية ومعايير حقوق الإنسان في الوقت الراهن، وكذلك اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اعتُرف على نطاق واسع بالحاجة إلى مراجعة محتوى التعدادات. ويتمثل أحد المساعي الإقليمية الرئيسية في تحسين التعرف على الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتأثرون بشكل خاص بمستويات انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية المرتفعة في المنطقة. وثمة معايير لحقوق الإنسان واتفاقات دولية وإقليمية تتناول أحوال هذه المجموعات، بما في ذلك حقها في المعلومات. وعلاوة على ذلك، أصبحت طائفة واسعة من السلطات الحكومية تطلب بشكل منتظم تصنيف البيانات باعتباره احتياجاً أساسياً للسياسات، ومثلها العديد من منظمات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوي الإعاقة التي تطلبه لأغراض المساءلة والتأثير السياسي.

ويساهم البرنامج الفرعي مساهمة نشطة، منذ ستينات القرن الماضي، في توليد المعرفة ووضع المعايير بشأن المسائل المتعلقة بالتعداد.

وفي عام ٢٠١٨، قدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية في ستة بلدان؛ ونظم ثلاث حلقات عمل واجتماعاً للخبراء مع ممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية في ١٩ بلدا؛ وأعد سبع دراسات فنية ومنشورا متخصصاً عن جولة التعدادات لعام ٢٠٢٠. وبالإضافة إلى ذلك، دعا البرنامج الفرعي باستمرار إلى إدراج المجموعات المحددة المذكورة في الغاية ١٧-١٨ من أهداف التنمية المستدامة في استبيانات التعداد.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تحسين التعرف على الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الدمج التدريجي للجوانب الثقافية في عمليات التعداد الوطنية باستخدام آليات تشاركية مع ممثلي المجموعات المعنية، طبقا لاتفاقات توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة تزايدَ إدراج أسئلة عن التحديد الذاتي للهوية موجّهة للمنحدرين من أصل أفريقي في جولة التعدادات لعام ٢٠١٠، علاوة على التحسّن الملموس في صياغة الأسئلة المتعلقة بالشعوب الأصلية ونجاحها في التقاط المعلومات الأساسية ذات الطابع الاجتماعي. وعلى وجه التحديد، ازداد بحلول عام ٢٠١٨ عدد بلدان المنطقة التي أدرجت أسئلة بشأن التحديد الذاتي للهوية موجّهة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي ليصل إلى الضعف تقريباً، إذ ارتفع عددها من ٨ بلدان في العقد السابق إلى ١٤ بلدا. وبالمثل، أدرج ١٥ بلداً في غضون الإطار الزمني نفسه أسئلة محسّنة بشكل كبير من أجل تحديد الهوية الذاتية للشعوب الأصلية، مع مراعاة الجوانب الثقافية وبالاستفادة من الآليات التشاركية. وتشكّل كولومبيا مثالا بارزا على ذلك: فقد أجرت مشاورات منظمة مع الشعوب الأصلية في تعداد عام ٢٠١٨ طوال العملية بأكملها لكي تكفل لهذه المجموعة حقها في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة. وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، نقحت المكاتب الإحصائية الوطنية لسبعة بلدان الأسئلة ذات الصلة بهم لكي تعتمد النظرةَ الاجتماعية للإعاقة بدلاً من النهج المنصب على النواحي الطبية البيولوجية كما هو شائع في التعدادات السابقة. ولم يكن أي بلد في المنطقة قد أدرج هذا المنظور في التعدادات السابقة.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-٦٨ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة قدرة الجهات المعنية بقضايا السكان والتنمية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على رصد الاتجاهات السكانية ومعالجة القضايا السكانية والإنمائية باتباع نهج مراعٍ للاعتبارات الجنسانية للاستعانة بذلك عند وضع السياسات والبرامج الاجتماعية – الديمغرافية، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من زيادة النسبة المئوية للمجيبين على الاستقصاءات من المشاركين في الحلقات الدراسية أو حلقات العمل أو الدورات التدريبية أو أنشطة التعاون التقني الذين أقروا بأنهم استفادوا من خدمات التعاون التقني التي تقدمها اللجنة الاقتصادية في مجالات رصد الاتجاهات السكانية ومعالجة القضايا السكانية والإنمائية في وضع السياسات والبرامج الاجتماعية – الديمغرافية. وتشمل الأمثلة على ذلك دراسة استقصائية أُجريت للمشاركين في اجتماع الخبراء الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ حول التحديات الماثلة حتى بدء جولة تعدادات عام ٢٠٢٠، وكان معظم هؤلاء المشاركين من مكاتب الإحصاء الوطنية. وأقر جميع المجيبين آنذاك بأنهم استفادوا من محتوى الاجتماع ومناقشاته وتوصياته ومواده التقنية. وقد دعم هذا النشاطَ مصرفُ التنمية للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اللذان اعترفا تمام الاعتراف بالدور الحاسم الذي يضطلع به البرنامج الفرعي في زيادة قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على معالجة المسائل المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن.

٤ – أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

موجة جديدة من الأخصائيين الديمغرافيين تنير الطريق لمقرري السياسات

أعربت حكومات المنطقة مراراً عن افتقارها إلى الموظفين المهرة في مجال الديمغرافيا، مما يؤثر في قدرتها على إنتاج وتحليل المعلومات الديمغرافية ومن ثم قدرتها على دمج قضايا السكان بشكل كامل في السياسات العامة والتخطيط للتنمية. واستجابة لذلك، قدم البرنامج الفرعي دورةً إقليمية مكثفة للتحليل الديمغرافي نُظمت على أساس التفرغ وعُقدت في سانتياغو لمدة ثلاثة أشهر ونصف كل عام فيما بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦. وقد حضر الدوراتِ التدريبية الخمس ٦٠ مهنياً من المكاتب الإحصائية والمؤسسات الوطنية الأخرى، يمثلون ١٦ بلدا في المنطقة. وكشفت دراسة متابعة أجريت في عام ٢٠١٦ أن ٥٢ من المشاركين السابقين في الدورة أكدوا أنها كانت ذات فائدة كبيرة في أدائهم المهني. وبعد عام ٢٠١٦، أوقِف تنظيم الدورة التدريبية بسبب الصعوبات المتزايدة التي تواجه البلدان في الحصول على التمويل اللازم لتغطية تكاليف مشاركة كل ممثل لمدة ثلاثة أشهر ونصف، وبسبب تأثر سير العمل المعتاد بالغياب المطول لموظفيها.

التحدي والاستجابة

يتمثّل التحدي في تصميم نموذج جديد للدورة التدريبية يمكن أن يقلل العقبات التي تحول دون المشاركة، بما في ذلك عن طريق تقليل مدة الغياب المطلوبة عن المكتب وخفض تكاليف المشاركة، مع الحفاظ على جودة الدورة والغرض منها.

واستجابة لذلك، سينفذ البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ دورة جديدة تُعقد في بلد مختار من بلدان المنطقة ويسهُل الوصول إليها جغرافياً بغية تيسير مشاركة ممثلي البلدان الأخرى من المنطقة. وستشتمل الدورة على الاستراتيجية الجديدة لتعزيز تدريب المدربين المحليين وستنشئ تحالفاً مع جامعة محلية بغرض منح إجازةٍ أكاديمية. وعلاوة على ذلك، سيجري تطوير الدورة التدريبية لتكون ذات طابع مختلط، بحيث تقل مدة الفصول التي تتطلب الحضور الشخصي مما يحد من عوائق المشاركة. وسيتطلب تنفيذ هذه الدورة التدريبية في شكلها الجديد، في جملة أمور، إعداد مواد تكميلية ووضع استراتيجية للتعلم عن بعد، بما في ذلك عبر المنصات الافتراضية، واستقدام المعلمين.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة القدرات في مجال الديمغرافيا في جميع بلدان المنطقة، ولا سيما في المكاتب الإحصائية الوطنية، من أجل توليد معلومات ديمغرافية جيدة، بما في ذلك التقديرات والتوقعات السكانية، للاسترشاد بها على النحو المناسب في السياسات القطاعية وفي توزيع الموارد العامة. وإضافة إلى ذلك، يتمثل الغرض أيضا في تزويد البلد المضيف بمجموعة من المدربين في مجال الديمغرافيا يمكنهم توفير المزيد من خدمات بناء القدرات، بما يسمح للجامعات المتعاونة بإدراج الدورة المتعلقة بالديمغرافيا في مناهجها الدراسية.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، مشاركةَ ما بين ٢٥ و ٣٠ مشاركا ونظرَ جامعة واحدة على الأقل في إدراج دورة متعلقة بالديمغرافيا في مناهجها الدراسية.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: ممثلو المؤسسات الوطنية الْمُدَرَّبون في مجال الديمغرافيا

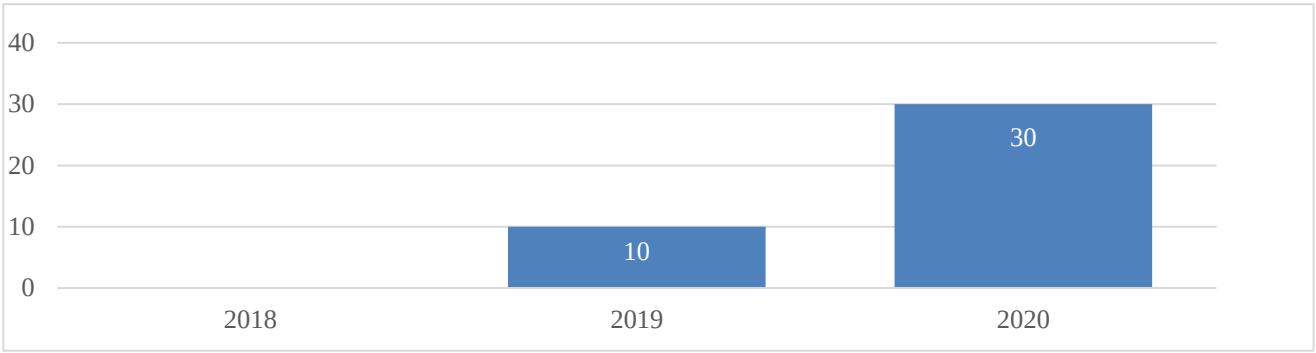

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
لا توجد دورة إقليمية شاملة في مجال الديمغرافيا	تنفذ دورةٌ في موضوعات مختارة في مجال الديمغرافيا؛ ويوضع نموذج جديد لدورة إقليمية شاملة (تصميم وإعداد المحتوى والمواد، وإبرام الاتفاقات المؤسسية مع البلد المضيف وصناديق التعاون، والدعوة إلى المشاركة واختيار المشاركين)	تزيد المكاتبُ الإحصائية الوطنية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة من قدرتها على إنتاج المعلومات الديمغرافية وتحليلها ومن توافر المدرِّبين الْمُدَرَّبين لكي يقدموا التدريب مستقبلا في مجال الديمغرافيا (جامعة واحدة على الأقل تدرج ضمن دوراتها دورة في مجال الديمغرافيا)

٢١-٦٩ وأُسندت الولاية الجديدة التالية إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨: قرار اللجنة الاقتصادية ٧٢٣ (د-٣٧) بشأن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيواصل البرنامج الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٧٠ يعرض الجدول ٢١-٦ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويُتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-٦

البرنامج الفرعي ٦: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٩	٩	٩	٩
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٣٣	٣٣	٤٢	٧٥
المنشورات (عدد المنشورات)	١٠	١٠	٨	١٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٣	٣	٣	٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-٧١ يعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية أساساً إلى الدورة الإقليمية المكثفة للتدريب على إجراء التحليلات الديمغرافية باستخدام نهج مراع للاعتبارات الجنسانية، إذ أدرجت نسخة موسعة من هذه الدورة في خطة عام ٢٠٢٠ مقارنةً بالنسخة المدرجة في خطة عام ٢٠١٩.

٢١-٧٢ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى أن الدراسات المتعلقة بالديمغرافيا والمسائل الجنسانية، والاتجاهات الديمغرافية للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، والسكان والتنمية سيزداد عددها في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، لأسباب متعلقة بالبرمجة.

البرنامج الفرعي ٧
التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

١ - الهدف

٢١-٧٣ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو كفالة إدماج الشواغل والفرص المتعلقة بالبيئة والمناخ والإدارة الحضرية في عمليات صنع وتنفيذ السياسات وإيلاء الاعتبار الواجب لها في هذه العمليات.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٧٤ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تحسين الديمقراطية البيئية من أجل عدم ترك أحد خلف الركب: اتفاق إسكاثو

الاجتماع التاسع للجنة التفاوض، إسكاثو، كوستاريكا، ٢٨ شباط/فبراير - ٤ آذار/مارس ٢٠١٨. المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

في عام ٢٠١٢، أصدرت ١٠ دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إعلانا بشأن المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية من أجل كفالة التنفيذ الكامل لهذا المبدأ في المنطقة. ودعمت اللجنة الاقتصادية بنشاط هذه العملية، التي تطورت حتى أصبحت عملية تفاوض دولية. وفي هذا الإطار، يسّر البرنامج الفرعي اجتماعاتِ لجنة التفاوض، وأجرى بحوثا إقليمية موسعة شكّلت خط الأساس للتفاوض ونشَرها، وأعد دراسات محددة لتقييم الوضع في منطقة البحر الكاريبي، وقدم مساعدة تقنية ومساعدة في بناء القدرات للحكومات وجهات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالإدارة البيئية وبشأن تنفيذها للمبدأ ١٠ على الصعيدين الإقليمي والوطني.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي اعتماد الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاثو) في إسكاثو، كوستاريكا، في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨. ويعتبر اتفاق إسكاثو أول اتفاق ملزِم لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالقضايا البيئية، ويشمل أحكاما محددة لضمان توفير بيئة آمنة وتمكينية للمدافعين عن حقوق الإنسان في المسائل البيئية. وهو أول اتفاق يُبرم تحت رعاية اللجنة الاقتصادية.

وعلاوة على ذلك، فإن اتفاق إسكاثو يضع، من خلال ربطه بين الأطر العالمية والوطنية، معايير إقليمية، ويشجع بناء القدرات، بخاصة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويرسي الأسس لإنشاء هيكل مؤسسي داعم، ويوفر أدوات لتحسين صنع السياسات والقرارات. ويهدف الاتفاق إلى مكافحة عدم المساواة والتمييز وضمان حق كل شخص في بيئة صحية وتنمية مستدامة. وفي سياق ذلك الهدف، يولي الاتفاق الاهتمام لمن يعيشون في أوضاع هشة من الأشخاص والفئات ويضع المساواة في موضع القلب من التنمية المستدامة. وقد فُتح باب التوقيع على الاتفاق أمام دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الـ ٣٣ في مقر الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة قيام ٢٤ بلداً من بلدان المنطقة باعتماد اتفاق إسكاثو و ١٦ بلداً بالتصديق عليه، مما يفيد ما يقرب من ٤٩١ مليونا من سكان المنطقة.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو إنجاز هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-٧٥ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إدماج معايير الاستدامة في السياسات والتدابير الإنمائية، لا سيما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وتدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره والمستوطنات البشرية، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من ازدياد عدد السياسات أو التدابير أو الإجراءات التي اعتمدتها البلدان في مجالات التنمية المستدامة وتغير المناخ والمستوطنات البشرية، بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية (سبعة منجزات في شكل سياسات أو تدابير أو إجراءات). فعلى سبيل المثال، نتيجة للمساعدة التقنية التي قدمها البرنامج الفرعي، اعتمدت وزارة المالية في غواتيمالا استراتيجية مالية عامة للشؤون البيئية متوافقة مع الأهداف المتعلقة بالمناخ وباقي الأهداف البيئية، وأنشأت كوستاريكا المجلس الوطني للحسابات البيئية، وهو كيان مشترك بين الوزارات تأسس بهدف تشجيع قياس المحاسبة البيئية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

ضمان إحراز تقدم نحو تحقيق الاستدامة الحضرية لأغراض العمل المناخي

في عام ٢٠١٨، كان ٨٠ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعيشون في مدن أو مناطق حضرية. وتعد المدن مصدراً لما نسبته ٧٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة الإقليمية، ويعزى ذلك أساسا إلى استخدام الطاقة، لا سيما استهلاك الكهرباء والنقل والتخلص من النفايات. وتواجه المدن أيضا العديد من التحديات المتصلة بتغير المناخ، مثل توافر المياه والظواهر الجوية القصوى وارتفاع مستوى سطح البحر، مع إقامة حوالي ٥ في المائة من سكان المنطقة في نطاق ١٠ متر من الساحل. ولذلك، فإن المدن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤدي دورا رئيسيا في زيادة قدرة المجتمعات على الصمود وفي الانتقال إلى مسار التنمية المنخفضة الكربون الذي تعكسه المساهمات المحددة وطنياً، على النحو الملتزم به في اتفاق باريس.

وقد عمل البرنامج الفرعي مع الحكومات المحلية والجهات صاحبة المصلحة في جميع أنحاء المنطقة، بما يشمل القطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي والمجتمع المدني، من أجل تعزيز قدرتها على وضع السياسات المتعلقة بتغير المناخ وتحديد مصادر التمويل. علاوة على ذلك، أتاح

البرنامج الفرعي مساحات للحوار التمثيلي والشامل للجميع على المستويين الإقليمي والمتعدد الأطراف من أجل تبادل الخبرات والمعلومات وأفضل الممارسات. ومن الأمثلة على ذلك تنظيم مؤتمرين من مؤتمرات المدن التي تعالج المسائل المناخية والبيئية، مثل الحوكمة والتنقل والتمويل والتخطيط. وأبدت الجمعية العامة للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التزامَها بتشجيع تطبيق خطة العمل الإقليمية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (التي اشترك البرنامج الفرعي في وضعها مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في إطار متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)) باعتبار هذه الخطة إطارا لتحقيق الاستدامة الحضرية في المنطقة.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في دعم المدن في قياس مصادر انبعاثات غازات الدفيئة فيها، ووضع وتنفيذ إجراءات مناخية تمتثل للمساهمات المحددة وطنياً المقررة على الصعيد القطري.

واستجابة لذلك، سينظم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ مؤتمر المدن وسيبدأ في إنشاء منبر المدن والمناطق الحضرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو عبارة عن فضاء افتراضي لتجميع أفضل الممارسات، وتشجيع التعاون والحوار فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز أوساط الممارسين في المنطقة. وسيقدم البرنامج الفرعي أيضا المساعدة التقنية إلى ما لا يقل عن أربع مدن في المنطقة لتحديد الثغرات وأفضل الممارسات.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي زيادة قدرة الحكومات المحلية على قياس الاستدامة الحضرية لأغراض العمل المناخي وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى تحقيقها ورصد التقدم المحرز في هذا الاتجاه.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيامَ ما لا يقل عن أربع مدن بوضع خطط للتنمية الحضرية المستدامة تشتمل على نهج متكامل للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره يعالج مسائل استخدام الطاقة والتخلص من النفايات وإدارة الموارد الطبيعية والتنقل.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد المدن التي تضع خططا جديدة للتنمية الحضرية المستدامة تمشيا مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

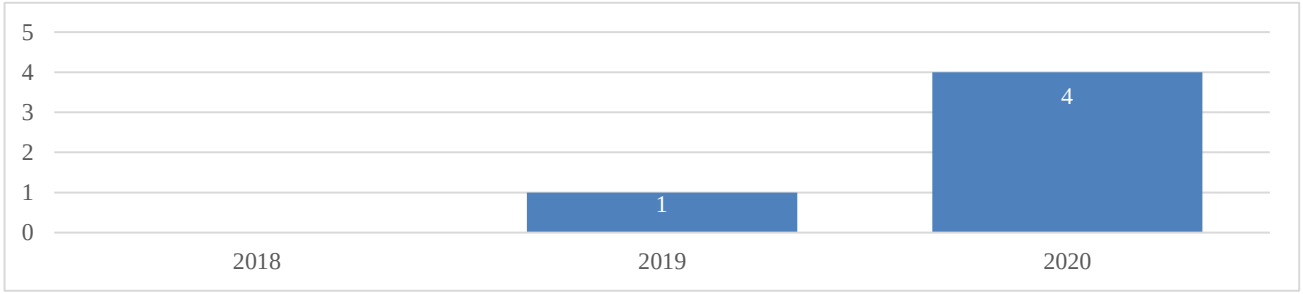

٢١-٧٦ وأسندت إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ الولاية الجديدة التالية: قرار اللجنة الاقتصادية ٧٢٥ (د-٣٧) المتعلق بالاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٧٧ يعرض الجدول ٢١-٧ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويُتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-٧

البرنامج الفرعي ٧: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	١٢	١٢	٦	٦
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٦	٦	٦	٧
المنشورات (عدد المنشورات)	٨	٨	٩	٨
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-٧٨ يُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى دورات إضافية يتوخى عقدها في عام ٢٠٢٠ في مجالات التنمية المستدامة و/أو اقتصاديات البيئة، وتقييمات وسياسات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والقضايا المتعلقة بالمستوطنات البشرية، في ضوء متطلبات جدول الأعمال.

٢١-٧٩ ويُعزى الفرق في بند المنشورات إلى انخفاض عدد المنشورات المقررة لعام ٢٠٢٠، بالنظر إلى ترشيد المنشورات.

البرنامج الفرعي ٨
الموارد الطبيعية والبنى التحتية

١ - الهدف

٢١-٨٠ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز القدرات المؤسسية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية وخدمات البنى التحتية دعماً لأهداف التنمية المستدامة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٨١ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

اعتماد سياسة إطارية إقليمية بشأن التنقل واللوجستيات في أمريكا الوسطى

إطلاق السياسة الإطارية الإقليمية بشأن التنقل واللوجستيات، سان سلفادور، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨. المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

لا يزال الافتقار إلى خدمات البنى التحتية الكافية والمستدامة أحد عراقيل عملية التنمية في المنطقة، بالنظر إلى غياب التنسيق وعدم الاعتداد بالشواغل الاجتماعية والبيئية لدى تصميم البنى التحتية على المستوى دون الإقليمي. ويقوّض هذ الوضع إمكانيةَ التشجيع على استخدام وسائط النقل ذات الآثار الاجتماعية والبيئية الأكثر انخفاضا، مثل خطوط السكك الحديدية أو النقل البحري، بدلا من استخدام الشاحنات في نقل البضائع الإقليمية على نطاق واسع كما يحدث حاليا. وتستلزم معالجة هذا الوضع السعيَ إلى زيادة التكامل بين السياسات القطاعية على الصعد المحلي والوطني ودون الإقليمي. ومنذ عام ٢٠١٠، ساعد البرنامج الفرعي بلدان المنطقة في صياغة السياسات الوطنية وتنفيذها بطريقة أكثر اتساقا واستدامة من خلال إدماج الشواغل الاجتماعية والبيئية، وفي تنسيق التدابير، على الصعيد دون الإقليمي.

وفي عام ٢٠١٨، واصل البرنامج الفرعي تقديم خدمات التعاون التقني والدعوة والتنسيق المؤسسي إلى الجهات صاحبة المصلحة في المنطقة في المجالات المتعلقة باللوجستيات والتنقل.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي إبداء البلدان المشاركة في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس) التزامها السياسي بتحقيق التكامل في بُناها التحتية اللوجستية وبتنسيق التدابير التقنية والاقتصادية المتخذة لكفالة حركة البضائع والمسافرين بطريقة أكثر استدامة في سوق دون إقليمية موسعة.

وتشمل الأدلة التي تثبِت تحقق النتيجة توقيعَ البلدان الستة المذكورة أعلاه على سياسة إطارية إقليمية إلزامية بشأن التنقل واللوجستيات، تهدف إلى تشجيع زيادة التكامل والتنافسية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، يتجلى هذا الالتزام في إنشاء عدة هياكل مؤسسية تتولى على الصعيد دون الإقليمي تنسيق الاستثمار في البنى التحتية وتسوية المسائل المتعلقة بالتيسير وعبور الحدود التي تمثل جزءا هاما من إجمالي التكاليف اللوجستية. ويتيح ذلك أيضا تنسيق الجهود الرامية إلى تنفيذ وتمويل مشاريع نقل إقليمية، مثل النقل البحري القصير المسافات الذي يتيح الشحن البحري للبضائع الوطنية أو تسيير قطار يربط بين بلدان أمريكا الوسطى، ليس من أجل تحسين الربط فحسب، إنما من أجل خفض تكاليف النقل وآثاره الخارجية أيضاً وتشجيع التكامل الإقليمي بوصفه عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو إنجاز هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-٨٢ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز التنسيق ومواءمة السياسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتوفير المرافق العامة وخدمات البنى التحتية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من ازدياد عدد المؤسسات العامة والأكاديمية والتجارية التي اتخذت إجراءات لتنسيق أو مواءمة السياسات في ميدان إدارة الموارد الطبيعية و/أو لتوفير المرافق العامة وخدمات البنى التحتية، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تماشياً مع توصيات اللجنة الاقتصادية (سبع مؤسسات). ففي عام ٢٠١٨، أقر كل من رابطة الدول الكاريبية ومشروع أمريكا الوسطى للتكامل والتنمية، إلى جانب المؤسسات المعنية بعمليات النقل على الصعيد دون الإقليمي مثل الرابطة الأمريكية لسلطات الموانئ، واللجنة الإدارية لنهر أوروغواي، والرابطة الكاريبية للنقل البحري، والأمانة الفنية لمجلس مديري طرق إيبيريا والمنطقة الإيبيرية - الأمريكية، والرابطة العالمية لهيكليات النقل المائي، والرابطة النسائية للنقل والتجارة البحريين الدوليين، بجودة وفائدة التعاون الذي توفره اللجنة الاقتصادية من أجل تعزيز التنسيق ومواءمة السياسات على الصعيد الإقليمي.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

المرصد الإقليمي المعني بالطاقة المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

يديم نمط التنمية الحالي في المنطقة، القائم على استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة، مستوياتٍ عالية من الاستخدام الكثيف للمواد وإنتاج النفايات، مما يؤدي إلى تأثيرات بيئية شديدة ومستويات منخفضة من الكفاءة والإنصاف في أنماط الطاقة قد تهدد التنمية المستدامة للمنطقة. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تنويع مصفوفة الطاقة لديها في اتجاه مصادر الطاقة المتجددة، يتعين بذل المزيد من الجهود لتحسين تصميم السياسات والأدوات والآليات التي تتيح تنفيذ تدابير رامية إلى ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

وفي عام ٢٠١٨، أنشئ المرصد الإقليمي المعني بالطاقة المستدامة ليكون شبكة تنسيق لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تيسّر الاستفادة من تبادل أفضل الممارسات، ونظم جمع البيانات، ومنهجيات الرصد، وتصميم السياسات والبرامج في مجال الطاقة المستدامة، وتحديد رؤية سياسية لمستقبل الطاقة المستدامة وأداةٍ لرصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في دعم تكوين نهج متسق في تصميم سياسات لكفاءة استخدام الطاقة توضع خصيصاً لتحقيق تنمية أكثر استدامة.

واستجابة لذلك، سيقدم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ المساعدة في تعزيز القدرات الوطنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رسم وتنفيذ سياسات وخطط عمل قائمة على الأدلة وموجهة نحو تعزيز الطاقة المستدامة في المنطقة، يراعى فيها لا البصمة الكربونية وتكلفة إنتاج الطاقة وتوزيعها فحسب، بل ومجموعة جديدة من التدابير الرامية إلى ضمان إمكانية حصول جميع شرائح السكان على الخدمات أيضا تمشياً مع الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية على وضع واعتماد تدابير إضافية تهدف إلى توفير الطاقة المستدامة بتكلفة ميسورة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد بلدان المنطقة ثلاثة تدابير إضافية من أجل تنفيذ سياسات للطاقة توفر للجميع إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو إنجاز الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: اعتماد بلدان المنطقة تدابير إضافية من أجل تنفيذ سياسات للطاقة توفر للجميع إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة بتكلفة ميسورة

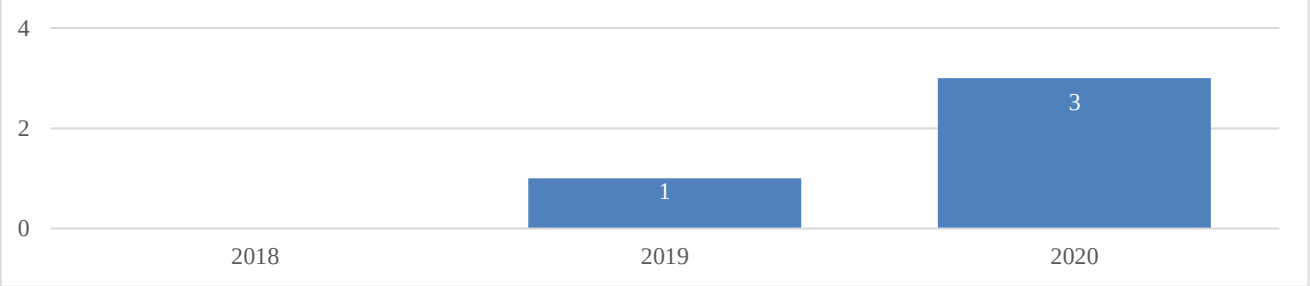

ملاحظة: تمثل القيمة المناظرة لعام ٢٠١٨ الوضع الأصلي (أي أن خط الأساس يساوي صفرا)؛ ويرتبط مقياس الأداء بالأدلة التي تثبت وجود تدابير جديدة أو إضافية تضمن حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

٢١-٨٣ وقد أُسندت الولاية الجديدة التالية إلى البرنامج الفرعي في ٢٠١٨: قرار اللجنة الاقتصادية ٧٣٢ (د-٣٧) بشأن استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٨٤ يعرض الجدول ٢١-٨ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويُتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-٨

البرنامج الفرعي ٨: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٢	٢	٢	٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٨	٨	٨	٩
المنشورات (عدد المنشورات)	٨	٨	٨	٩
المواد التقنية (عدد المواد)	١٠	١٠	١٠	١٠
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٨٥-٢١ يُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى اجتماعات خبراء إضافية بشأن الطاقة المستدامة، والسياسات العامة المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية، والسياسات المستدامة للوجستيات والتنقل والبنى التحتية، يتوخى عقدها في عام ٢٠٢٠ في ضوء متطلبات جدول الأعمال.

٨٦-٢١ ويُعزى الفرق في بند المنشورات إلى منشور إضافي عن دراسات لمسائل تتعلق بالموارد المائية والصلة بينها وبين القطاعات الأخرى، والتكامل في مجال الطاقة، وإدارة الموارد الطبيعية، والصناعات الاستخراجية، والتجارة البيولوجية - الفيزيائية، من المقرر إصداره في عام ٢٠٢٠ في ضوء المتطلبات البرنامجية.

البرنامج الفرعي ٩
التخطيط والإدارة العامة لأغراض التنمية

١ - الهدف

٢١-٨٧ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز عمليات التخطيط والإدارة العامة في المنطقة من أجل النهوض بالتنمية العادلة والمستدامة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٨٨ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وهو جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز القدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية بصورة تشاركية ومتكاملة ومستدامة؛ وعلى دعم الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية؛ وزيادة عدد المستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ خططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث.

٢١-٨٩ ويتواءم هذا الهدف أيضا مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة؛ وكفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي؛ وكفالة وصول الجمهور إلى المعلومات، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية.

٢١-٩٠ وعلاوة على ذلك، يتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشراكات المتعددة أصحاب المصلحة من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتعزيز الدعم المقدم لبناء القدرات من أجل زيادة توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تعزيز التخطيط للتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

التخطيط الفعال من أجل التنمية المستدامة أداةٌ تكفل التماسك والاتساق والحصافة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتضمن استمرار التقدم في مجال التنمية. وفي عام ٢٠١٥، في محاولة لمعالجة الثغرات في القدرات، أذن المجلس الإقليمي للتخطيط - وهو الهيئة الحكومية الدولية التابعة لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي - بإنشاء منتدى إقليمي للتعلم في مجال التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية بقرار اعتمده في اجتماعه الخامس عشر الذي عُقد في ياشاي، إكوادور. وبناء على ذلك، أُنشئ المرصد الإقليمي للتخطيط الإنمائي في ليما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بهدف دعم المنطقة في تعزيز عملياتها المتعلقة بالتخطيط والإدارة العامة وتوفير منبر لتيسير الربط بين هذه العمليات وخطة عام ٢٠٣٠، وبالتالي توليد معلومات ومعارف جديدة، علاوة على تحديد أفضل الممارسات وتبادل الخبرات.

استراتيجية تحديد أهداف التنمية المستدامة لدمجها في "K'atun: Our Guatemala by 2032"، وهي خطة التنمية الوطنية في غواتيمالا. المصدر: الأمانة الرئاسية للتخطيط والبرمجة بغواتيمالا، والمرصد الإقليمي للتخطيط الإنمائي التابع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تجميع مصور من استراتيجية تحديد أهداف التنمية المستدامة لدمجها في خطة "K'atun: Our Guatemala by 2032".

وفي عام ٢٠١٨، قام المرصد الإقليمي باستكمال موقعه على شبكة الإنترنت، فضمّ فئات ومعلومات تحليلية إضافية على المستوى الإقليمي وعن كل بلد من بلدان المنطقة الـ ٣٣، بما في ذلك أنظمة التخطيط الوطنية، والخطط الوطنية للتنمية والحوكمة المفتوحة، والروابط بين التخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال المناقشة وتبادل الآراء في عين المكان في ١٠ بلدان (الأرجنتين، وإكوادور، وأوروغواي، وبيرو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وشيلي، وغواتيمالا، وكولومبيا)، تم التفاوض بخصوص مضامين المرصد ومعطياته التحليلية والتحقق من صحتها، بما يضمن على حد سواء قوة المنبر وحيز التعلم وتعزيز ملكيتهما على الصعيدين القطري والإقليمي، وإقامة شبكات للخدمة المدنية داخل البلدان تُعنى بالتخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية.

وقد أفرزت هذه العمليات منتدى نشيطاً وديناميا للتعلم الجماعي؛ وحيزاً افتراضياً دائماً للاجتماع يعمل بكامل طاقته ويتيح للمنطقة أن تخلق الكتلة الحرجة الضرورية لا لتقوية قدرات أنظمة التخطيط في كل دولة فحسب، ولكن لتعزيز الحوار الإقليمي أيضا بشأن التحديات المشتركة التي ستواجهها أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي في السنوات المقبلة. وتشمل القضايا الإقليمية ودون الإقليمية الصعوباتِ المتأصلة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط والميزنة والاستثمار العام، علاوة على التحديات الفريدة التي تواجهها الدول في منطقة البحر الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة النامية في التخطيط للقدرة على الصمود.

النتيجة والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز التخطيط من أجل التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتشمل الأدلة على تحقق النتيجة ازدياد النشاط في الموقع الشبكي. فمنذ بداية عام ٢٠١٨، ازداد النشاط الشهري بأكثر من عشرة أضعاف، بمتوسط يناهز ٢٧ ٠٠٠ حصةٍ في الشهر في ٢٠١٨. ويخدم المنتدى الحكومات، ويوفر بوصفه منتدى للبيانات المفتوحة مدخلاتٍ

لطائفة متنوعة من المستخدمين، بمن فيهم البرلمانيون والأحزاب السياسية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشكل عام. وعلاوة على ذلك، تحققت نتائج ملموسة على الصعيد الوطني كما يتضح من المساهمة التي قدمها المرصد الإقليمي إلى مختلف عمليات التخطيط في عام ٢٠١٨. فقد أشار إلى تنوع مجموعة الأطر القانونية في المنطقة، على سبيل المثال، كلٌ من مكتب التخطيط والميزانية التابع لرئاسة أوروغواي في سياق وضعه الإطار القانوني الجديد للتخطيط في ذلك البلد؛ وغواتيمالا في سياق إعداد استراتيجيتها لتحديد أهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية الوطنية المعروفة باسم ”K’atun: Our Guatemala by 2032“؛ والأرجنتين في سياق قيامها مؤخرا بتحديث وثيقتها الاستراتيجية الرئيسية لتخطيط استخدام الأراضي، وهي الخطة الإقليمية الاستراتيجية.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢١-٩١ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة التنسيق وتبادل الممارسات الفضلى وتعزيز التعاون فيما بين الحكومات في المنطقة وغيرها من الجهات المعنية في المسائل المتعلقة بالتخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية، على نحو ما أُشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من زيادة عدد الوكالات العامة وغيرها من المنظمات الرئيسية صاحبة المصلحة المشاركة في الحلقات الدراسية والشبكات المدعومة من البرنامج الفرعي التي تعترف بتوطُّد التعاون وتحسُّن التنسيق المؤسسي والتعليقات المتصلة بالممارسات الفضلى. وتشمل الأمثلة على ذلك مشاركةَ ممثلي ٣٠ وكالة عامة من ١٦ بلداً في المنطقة في شبكات وأنشطة نظّمها وعقدها البرنامج الفرعي، مثل النشاط الجانبي المتعلق بموضوع ”التخطيط كوسيلة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: الأدوات والصكوك والمنهجيات“ الذي عُقد بمناسبة الاجتماع الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، واجتماع شبكة النظم الوطنية للاستثمارات العامة، ونشاط التعلم بين الأقران الذي تناول موضوعا بعنوان ”أدوات لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“ والذي عُقد في مكسيكو سيتي في حزيران/يونيه ٢٠١٨، والاجتماع السابع والعشرين لأعضاء المكتب التنفيذي للمجلس الإقليمي للتخطيط. وساهم البرنامج الفرعي كذلك في تعزيز شبكة مستشرفي المستقبل الإيبيريين - الأمريكيين، ونسّق المناسبةَ الدولية الخامسة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية بشأن الاستشراف من أجل التنمية تحت شعار ”اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الذكرى السبعين لتأسيسها: التخطيط للتنمية مع رؤية للمستقبل“ وعُقدت في سانتياغو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وقد اجتذبت هذه المناسبة ٢٠٠ مشارك من الأوساط الأكاديمية والمؤسسات العامة والمنظمات غير الحكومية، مع إقرار ٨١ في المائة من المجيبين على استقصاء بأهميتها وفائدتها بالنسبة لعملهم.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

أدوات التخطيط والإدارة العامة من أجل إضفاء الطابع الإقليمي على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها

شكّل إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط والميزانيات الإنمائية الوطنية أحد مجالات العمل الأربعة التي حددتها اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠١٧ من أجل دعم تنفيذ ومتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في جميع أنحاء المنطقة. وفي عام ٢٠١٨، سجل المرصدُ الإقليمي للتخطيط الإنمائي وجود ١٠ استراتيجيات وطنية رسمية لتنفيذ الأهداف. وبالمثل، أنشأ ٢٠ بلدا من البلدان الـ ٣٣ في المنطقة آليات تنسيق رسمية لهذا الغرض، معظمها تقع تحت مسؤولية وزارات التخطيط. وخلال عام ٢٠١٨، زوّد البرنامج الفرعي الوزارات والوكالات بأدوات مفاهيمية وتشخيصية عن طريق الدورات التدريبية القائمة على الحضور الشخصي والتعلم الإلكتروني، وأنشطة التعلم من الأقران، والأدلة، والدراسات، والتعاون التقني.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في تقديم الدعم لمعالجة ما تم تحديده على الصعيد الوطني من مواطن ضعف نظُمية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي مواطن ضعف تتسق مع أربع قضايا رئيسية تُواجَه عند التخطيط للتنمية في القرن الحادي والعشرين هي: (أ) إدراج نهج إنمائي طويل الأجل في عمليات التخطيط ورسم السياسات العامة، وترجمته إلى خطط وسياسات حكومية متوسطة الأجل؛ (ب) تحقيق التكامل بين القطاعات والمنظورات على صعيد الحكومة من أجل كفالة التماسك والاتساق في تقرير السياسات؛ (ج) القيام على نحو فعال بإشراك الجهات الفاعلة المتعددة والمتنوعة من القطاعين العام والخاص على حد سواء في تصميم السياسات ورسمها وتنفيذها؛ (د) تعزيز الحوكمة والتخطيط والإدارة الإقليمية في العمليات المتعلقة بالسياسات العامة. وقد أُقرّت هذه التحديات بوصفها أولويات في اجتماعات المجلس الإقليمي للتخطيط في عام ٢٠١٨.

واستجابة لذلك، سيجري في عام ٢٠٢٠ التوسّع في التدريب التجريبي من خلال وضع أنشطة التعلم الإلكتروني والتدريب القائم على الحضور الشخصي، وسيجري توجيه أدوات منهجية أخرى نحو سد ثغرة واحدة على الأقل من الثغرات التي تم تحديدها فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم وضع مواد تقنية بشأن إضفاء الطابع الإقليمي على الأهداف من خلال تعزيز الحوكمة والتخطيط والإدارة الإقليمية للسياسات العامة، وسيتم استخدام هذه المواد في أنشطة نقل المعارف.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجالي التخطيط والإدارة العامة في المؤسسات العامة من أجل إضفاء الطابع الإقليمي على خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذها.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا تحققت، قيام ٢٠ بلدا في عام ٢٠٢٠ بوضع استراتيجيات رسمية لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وستثبت هذه النتيجة، إذا تحققت، التقدمَ المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

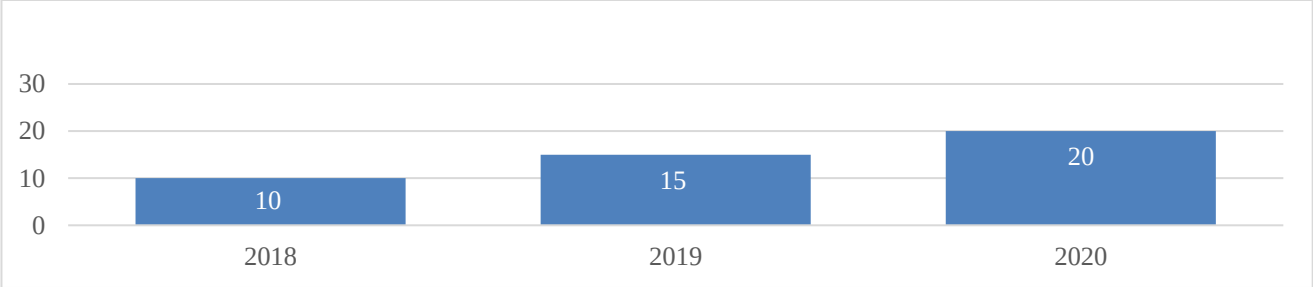

٢١-٩٢ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٩٣ يعرض الجدول ٢١-٩ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-٩

البرنامج الفرعي ٩: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٦	٦	٦	٦
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٥٦	٥٦	٥٦	٥٦
المنشورات (عدد المنشورات)	٦	٦	٥	٥
المواد التقنية (عدد المواد)	١	١	١	١
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

البرنامج الفرعي ١٠
الإحصاءات

١ - الهدف

٢١-٩٤ الهدف الذي يسهم البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تحسين إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها لأغراض اتخاذ القرارات في المنطقة بناء على الأدلة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-٩٥ بالنظر إلى الطابع الواسع النطاق للهدف، فإنه متوائم مع جميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الإطار الإقليمي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

في عام ٢٠١٧، أعربت بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المشارِكة في الاجتماع التاسع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين عن اهتمامها بإيلاء الأولوية للإطار العالمي لرصد أهداف التنمية المستدامة وتكييفه بحيث يتناسب مع خصائص المنطقة والتحدّيات التي تواجهها. وعملية كهذه لن تتيح إطارا يراعي الواقع الإقليمي فحسب، بل وستكون أيضاً دليلا مفيدا يُسترشد به في الجهود الوطنية الرامية إلى وضع أدوات ومؤشرات للقياس ومرجعاً للتعاون الأفقي والدولي.

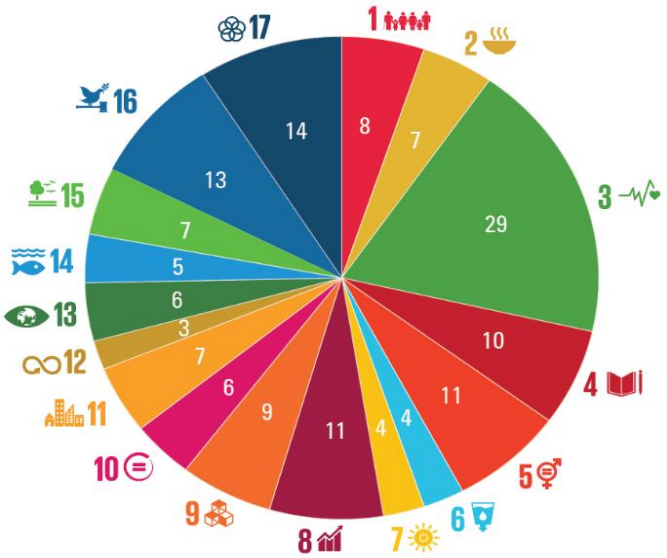

مسح لمؤشرات الإطار الإقليمي في ضوء أهداف التنمية المستدامة. المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

وفي عام ٢٠١٨، عمد البرنامج الفرعي، بوصفه أمانة فريق التنسيق الإحصائي لخطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو فريق يتألف من ١٠ بلدان من المنطقة تشارك في الآليات العالمية الرامية إلى تحديد الجوانب المنهجية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة) وتصميم آليات لسد الثغرات القائمة في الإنتاج الإحصائي للبلدان (الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)، إلى تلبية الطلب الداعي إلى إيلاء الأولوية للإطار العالمي للرصد وتكييفه بحيث يتناسب مع خصائص المنطقة والتحدّيات التي تواجهها. فنفّذ البرنامج الفرعي، على وجه التحديد، منهجيةً لتقرير الأولويات تراعي عدة أبعاد في وقت واحد. واستنادا إلى قائمة أولية موسّعة من المؤشرات تجمع بين مؤشرات الإطار العالمي للرصد والمؤشرات التكميلية ذات الأهمية الإقليمية، أُجري مسح لكل مؤشر من حيث استخدامه في أطر رصد أهداف التنمية

المستدامة على الصعيد الوطني، وتوافُر بياناته على الصعيدين العالمي والإقليمي، وقابلية إنتاج المؤشر وفقا للتصنيف العالمي والمعلومات المبلغ عنها ذاتياً من جانب البلدان.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة توفير قائمة ذات أولوية تتألف من ١٥٤ مؤشرا وافقت عليها الدول الأعضاء، تغطي جميع الأهداف الـ ١٧ و ٩٤ غاية من الغايات الـ ١٦٩ التي تشكل جزءا من إطار المؤشرات العالمية الرسمي، مما يسهم في إيلاء الأولوية لجهود القياس وفي التنسيق الفعال لجهود التعاون الأفقي والإقليمي والدولي، من أجل النهوض بسد الثغرات في مجال القدرات الإحصائية، ويمكّن البلدان في المنطقة من الإبلاغ عما تحرزه من تقدم في تحقيق الأهداف.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٢١-٩٦ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز القدرة التقنية لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على رصد الاتجاهات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وعلى صياغة سياسات قائمة على الأدلة، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من ازدياد عدد الإجراءات التي تتخذها البلدان لتنفيذ توصيات اللجنة الاقتصادية الرامية إلى وضع إحصاءات لرصد الاتجاهات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وقد نَفّذ ما لا يقل عن ١٣ بلدا من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (إكوادور، وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكوبا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس) توصيةً واحدة أو أكثر من التوصيات الواردة عن طريق المساعدة التقنية في تلك المجالات.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

إعداد تقديرات تعادل القوة الشرائية في توقيت أفضل من أجل قياسٍ أكثر موثوقية لاقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

اللجنة الاقتصادية هي الوكالة التي تضطلع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدور المنسِّق لبرنامج المقارنات الدولية، وهو مبادرة إحصائية عالمية قائمة منذ ٥٠ عاما يقودها البنك الدولي حالياً تحت رعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. ويهدف البرنامج إلى توفير قياسات قابلة للمقارنة للأسعار والأحجام من أجل حساب الناتج المحلي الإجمالي لجميع الاقتصادات الوطنية، نظرا للاختلاف الكبير في مستويات الأسعار بين البلدان. ويقدم البرنامج تقديرات لتعادل القوة الشرائية في جميع البلدان.

وقد جرى على نطاق واسع إدراج مفهوم الاختلاف الكبير في القدرة الشرائية بين البلدان في بعض مؤشرات الرفاه الدولية الرئيسية. ويُستخدم تعادل القوة الشرائية لتقدير معدلات الفقر قياساً على الخطوط الدولية للفقر ولحساب مكونات دليل التنمية البشرية، وهو أداة أساسية تتيح قياس نسبة كبيرة من أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، يُستخدم تعادل القوة الشرائية لتحويل بيانات الحسابات القومية، كالناتج المحلي الإجمالي، إلى مرجع يُستند إليه في تحديد الحصص في مؤسسات دولية من قبيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتخصيص الأموال في الاتحاد الأوروبي، وفي طائفة متنوعة من الاستخدامات المتاحة لواضعي السياسات والباحثين والجهات الفاعلة في الأسواق على حد سواء.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء لتقليص الفترات الطويلة التي تفصل بين دورات برنامج المقارنات الدولية، وهو ما أفضى إلى تقديرات غير دقيقة عن تعادل القوة الشرائية في الفترات الانتقالية، وإلى التأخر في إتاحة المعلومات اللازمة لوضع السياسات، واستنزاف المهارات التي تعيَّن إعادة بنائها، والاعتماد على التمويل الخارجي. وقد اختلت، نتيجة لذلك، التصورات المتعلقة بالحجم الحقيقي لاقتصاد معين والرخاء المادي الذي ينعم به المواطنون فيه.

وللاستجابة لما سبق، اتُّخذت خطوات أولى في سياق تنفيذ دورة عام ٢٠١٧ لبرنامج المقارنات الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل الانتقال بالبرنامج من نمطه الحالي إلى نمط مستمر يتألف من دورات أقصر مدتها ثلاث سنوات بناءً على توصية صادرة عن اللجنة الإحصائية. وفي عام ٢٠١٨، نظّمت اللجنة الاقتصادية عدة اجتماعات وتحققت من صحة البيانات التي قدمتها البلدان الـ ٣٥ المشارِكة حاليا وعملت على تجهيزها، وقامت بتخطيط الجدول الزمني للدورة المقبلة. وبناءً على ذلك، ستقوم اللجنة الاقتصادية في عام ٢٠٢٠ بنشر النتائج النهائية لدورة عام ٢٠١٧، ويُتوقع بحلول ذلك الوقت أن يقوم ٣٥ إلى ٤٠ بلدا من بلدان المنطقة بإتاحة النتائج على نحو أنسب من حيث التوقيت. ومن الأمور المحورية في هذا الجهد ما تضطلع به اللجنة الاقتصادية من دور تنسيقي تُواصِل من خلاله المساعدة في تطوير المهارات الإحصائية على الصعيد الوطني عن طريق المؤسسات الشريكة المسؤولة عن جمع البيانات الشاملة اللازمة للبرنامج.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تُسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي إتاحة تقديرات لتعادل القوة الشرائية مستنِدة إلى السلاسل الزمنية تكون أكثر موثوقية وتتوافر في توقيت أفضل من أجل تحسين قياس حجم الاقتصادات في البلدان.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا تحققت، قيام ما لا يقل عن ٤٠ دولة من الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة بتنفيذ نهج النقطة المرجعية المتجددة، على النحو المبين في الشكل أدناه.

وستثبت هذه النتيجة، إذا تحققت، التقدمَ المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد الدول الأعضاء والدول الأعضاء المنتسبة التي تنفذ نهج النقطة المرجعية المتجددة

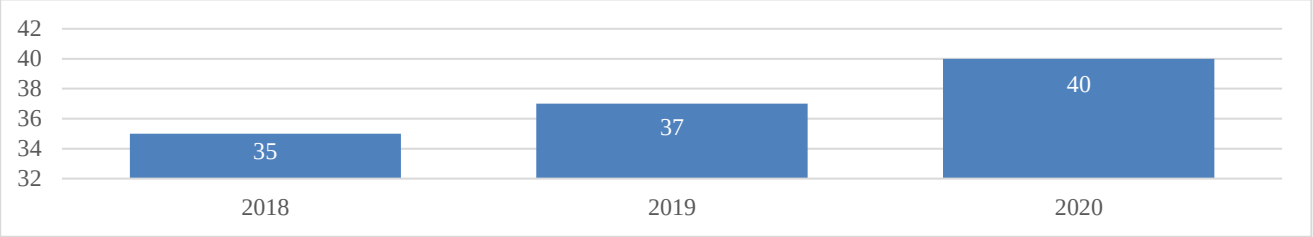

٢١-٩٧ وأُسندت إلى البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ الولاية الجديدة التالية: قرار اللجنة الاقتصادية ٧٢١ (د-٣٧) بشأن المؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي. وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفّر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-٩٨ يعرض الجدول ٢١-١٠ قائمةً بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويُتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-١٠

البرنامج الفرعي ١٠: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٩	٩	١٨	٩
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٤	٤	٤	٤
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١٧	١٧	١٧	٢٠
المنشورات (عدد المنشورات)	٥	٥	٦	٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-٩٩ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى أن اجتماعات المؤتمر الإحصائي للأمريكتين تُعقد مرة كل سنتين وأن من المقرر عقدها في عام ٢٠١٩.

٢١-١٠٠ ويُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية إلى إضافة اجتماع جديد لفريق مخصص من الخبراء يُعقد في عام ٢٠٢٠ بشأن قياس أهداف التنمية المستدامة.

البرنامج الفرعي ١١
الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي

١ - الهدف

٢١-١٠١ الهدف الذي يسهم البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لبلدان المنطقة دون الإقليمية على رسم السياسات العامة القائمة على الأدلة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-١٠٢ يتواءم الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٢ (القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة)، والهدف ٧ (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره) والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

استراتيجية للطاقة المستدامة وخريطة طريق لتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة لبلدان منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى

تدعم اللجنة الاقتصادية، منذ خمسينات القرن الماضي، تطويرَ قطاع الطاقة في بلدان منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى (بليز، وبنما، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وكوستاريكا، ونيكاراغوا، وهندوراس). ومنذ تشكيل اللجنة الفرعية الأولى المعنية بالطاقة والفريق العامل المواضيعي الأول وحتى بدء عمل منظومة الترابط الكهربائي لبلدان أمريكا الوسطى، التي جرى إنشاؤها على مدى حوالي ٤٠ عاما وأُنجزت في عام ٢٠١٤، قدمت اللجنة الاقتصادية الدعمَ لعمليات تعاون ناجحة ثنائية وذات أطراف متعددة أسفرت عن إنشاء عمليات ربط تشغيلية في مجال الكهرباء على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

منظومة الترابط الكهربائي لبلدان أمريكا الوسطى. المصدر: خريطة أعدتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استنادا إلى معلومات قدمتها اللجنة الإقليمية للترابط الكهربائي.

ويشمل الدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية مجال الهيدروكربونات. فهي تقدم، منذ سبعينات القرن الماضي، المشورة في مجال السياسات إلى بلدان أمريكا الوسطى من أجل الحد من هشاشتها تجاه صدمات أسعار النفط. وأدى هذا الدعم المقدم إلى اعتماد خطة الطوارئ (في عام ٢٠٠٣) واستراتيجية الطاقة المستدامة لعام ٢٠٢٠ (في عام ٢٠٠٧). وكان هذان الاتفاقان مفيدين جدا لبلدان أمريكا الوسطى في مواجهة ارتفاع أسعار النفط في الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٣ من خلال تنفيذ مختلف تدابير التعاون المتعددة الأطراف في مجال الطاقة.

وفي عام ٢٠١٨، قدمت اللجنة الاقتصادية توصيات إلى المجلس القطاعي لوزراء الطاقة في البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى وشجعت على اعتماد أنظمته، كما قدمت أنشطة الدعم التقني وبناء القدرات للعديد من المؤسسات في مجالي معايير الكفاءة في استخدام الطاقة وتقييم إمكانات توليد الطاقة من موارد الكتلة الأحيائية وغيرهما من المجالات ذات الصلة. وأدى تعاون البرنامج الفرعي مع وزارات الطاقة إلى تحديث قواعد البيانات المتعلقة بالكفاءة في استخدام الطاقة، وإصدار تقارير وطنية عن الكفاءة في استخدام الطاقة في كل من غواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس كجزء من قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لمؤشرات الكفاءة في استخدام الطاقة.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز قدرة البلدان الأعضاء في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى على صياغة سياسات واستراتيجيات للطاقة المستدامة.

وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة اعتماد المعايير الإقليمية الأربعة الأولى لكفاءة استخدام الطاقة في البلدان الأعضاء، مما سيسهم في زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، لا من حيث الوفورات في الطاقة فحسب، وإنما أيضا من حيث الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وفقا للالتزامات المترتبة على اتفاق باريس. وتتضمن الأدلة أيضا وضعَ نظام للمعلومات الجغرافية المكانية، بالتعاون مع الجامعة الوطنية المستقلة في

المكسيك، من أجل تقييم إمكانيات توليد الطاقة من موارد الكتلة الأحيائية في سبعة من البلدان الأعضاء، بما يتيح تحديد المناطق الجغرافية التي يمكن فيها تحويل موارد الكتلة الأحيائية إلى طاقة (تدفئة أو كهرباء). وتشمل الأدلة أيضا استراتيجية الطاقة المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخريطة الطريق لتحقيق الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة، المقدمتين إلى المجلس القطاعي لوزراء الطاقة في المنظومة في بليز سيتي، بليز، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، واللتين تزودان البلدان الأعضاء باستراتيجيات وتقديرات تتصل بالاستثمارات المطلوبة لتحقيق الغايات الثلاث المتعلقة بالطاقة ضمن الهدف ٧.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-١٠٣ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز القدرة المؤسسية للبلدان في المنطقة دون الإقليمية على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق منها بالمساواة المتعددة الأبعاد (وتشمل الشؤون الجنسانية والعرقية والإقليمية) والقضاء على الفقر، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من زيادة عدد المؤسسات الحكومية في المنطقة دون الإقليمية التي راعت تحليلات اللجنة الاقتصادية وتوصياتها المتعلقة بالسياسات في صياغة خططها الإنمائية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما ما يتعلق منها بالمساواة المتعددة الأبعاد والقضاء على الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، أدت المساعدة التقنية المقدمة إلى بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا إلى وضع مصفوفات وطنية للمدخلات - المخرجات شكّلت الأساس لحساب طائفة واسعة من المؤشرات الاقتصادية ذات الأهمية البالغة في تصميم وتقييم السياسات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، سيتيح توحيد مصفوفات المدخلات - المخرجات في بنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس، إعداد مصفوفة للمدخلات-المخرجات على الصعيد دون الإقليمي، سوف توفر مؤشرات قيّمة عن سلاسل القيمة الإقليمية والتكامل الإقليمي كإسهام يصب في عملية اتخاذ القرارات على أساس الأدلة وتحديد الاستراتيجيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز المؤسسات من أجل تحقيق اتساق السياسات في إطار نهج متكامل نحو تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

في عام ٢٠١٨، كانت بعض المؤسسات الوطنية لا تزال تواجه تحديات في مجال التخطيط من أجل مواءمة خططها واستراتيجياتها مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإدارة مواردها الشحيحة بهدف تعزيز جهودها. وكانت المؤسسات التي حققت بالفعل المواءمة مع خطة عام ٢٠٣٠ بصدد وضع سياسات أو إجراءات متكاملة شاملة لعدة قطاعات مع مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، فضلا عن مواءمة ميزانياتها الوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في المساعدة في تحديد أوجه الترابط الحيوية بين الخطط والاستراتيجيات المؤسسية وخطة عام ٢٠٣٠، وفي وضع مجموعة متكاملة ومتماسكة من السياسات أجل تنفيذ استراتيجيات تشمل عدة قطاعات بهدف تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد وضعت اللجنة الاقتصادية منهجية للتخطيط من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أساس تحديد نقاط التقاطع والصلات الأساسية بين خطة عام ٢٠٣٠ وأدوات التخطيط.

واستجابة لذلك، سيطبق البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ هذه المنهجية الجديدة لتزويد المؤسسات الوطنية بأنشطة مصممة لها خصيصاً في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، من أجل تحديد مجالات التركيز التي ينبغي لهذه المؤسسات أن تبذل فيها جهودها ومواردها وتحديد أوجه التآزر بين خططها واستراتيجياتها وخطة عام ٢٠٣٠، فضلا عن الفرص المتاحة للعمل مع القطاعات الأخرى والجهات المختلفة صاحبة المصلحة. وعلى وجه التحديد، ستنظَّم حلقات عمل للمسؤولين الوطنيين تُعرض فيها المنهجية، وسيقدَّم الدعم لتطبيقها في سياقاتهم الوطنية. وسيقدَّم الدعم التقني أيضا للحكومات الوطنية من أجل مَنهجَة وتحليل النتائج التي يتم التوصل إليها في حلقات العمل، وتقديم العناصر اللازمة لإعداد استراتيجية للتنفيذ.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز القدرات على تحديد أوجه الترابط بين أدوات التخطيط الوطنية أو دون الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.

وستشمل الأدلة التي تُثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد ثلاث مؤسسات وطنية خططا واستراتيجيات تتماشى مع خطة عام ٢٠٣٠ وتتضمن سياسات متماسكة ومبينة شاملة لعدة قطاعات وإجراءات لأصحاب المصلحة المتعددين.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء: عدد المؤسسات الوطنية في المنطقة دون الإقليمية التي واءمت خططها واستراتيجياتها مع خطة عام ٢٠٣٠ بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

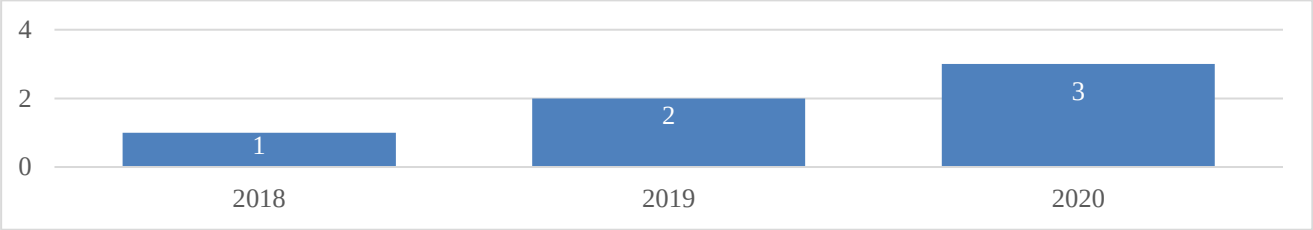

٢١-١٠٤ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-١٠٥ يعرض الجدول ٢١-١١ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-١١

البرنامج الفرعي ١١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١١	١١	١٥	١٥

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المنشورات (عدد المنشورات)	١٠	١٠	٩	١٠
المواد التقنية (عدد المواد)	١١	١١	١١	١١
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-١٠٦ يُعزى الفرق في بند المنشورات إلى الإصدار المقرر لدراسة إضافية عن الطاقة وتغير المناخ لعام ٢٠٢٠، وذلك في ضوء المتطلبات البرنامجية.

البرنامج الفرعي ١٢
الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

١ - الهدف

٢١-١٠٧ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز عملية التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز تعاون المنطقة دون الإقليمية مع أمريكا اللاتينية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-١٠٨ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة (ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٣ (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تقييم الأضرار والخسائر في منطقة البحر الكاريبي

ما برحت اللجنة الاقتصادية تتصدر جهودَ تقييم آثار الكوارث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأعمالَ وضع ونشر منهجية تقييم الأضرار والخسائر على الصعيد العالمي منذ عام ١٩٧٢. وخلال هذه الفترة، تولت اللجنة قيادة أكثر من ١٠٠ تقييم وأعدت تقارير عن الآثار والتداعيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على الكوارث في ٢٨ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويبين تقرير تقييم الأضرار والخسائر آثار الكارثة في عدد من القطاعات الحيوية ويقدم التحليلات والتقديرات المتصلة بها. وهو يتيح أيضا القياس الكمي لخطر وقوع الكارثة وتقدير الاحتياجات المالية للرعاية في حالات الطوارئ، ويُستخدم بوصفه أحد المدخلات في خطط الإنعاش والتعمير في البلد.

وفي أمريكا اللاتينية، غالبا ما تكون الكوارث محلية، وتؤثر على منطقة واحدة أو إقليم واحد. وفي منطقة البحر الكاريبي، عادة ما تكون للكوارث آثار وطنية واسعة النطاق، ويترتب عليها عواقب وخيمة من حيث تشريد السكان والأمور المالية والنشاط الاقتصادي والعمالة، في جملة أمور أخرى. ويمكن أن تمحو مثل هذه الكوارث سريعاً سنوات من التحسينات القيّمة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وتطوير البنية التحتية. ويمكن أن يتفاقم ذلك بصورة أكبر في حالة حدوث عدد من الكوارث خلال فترة

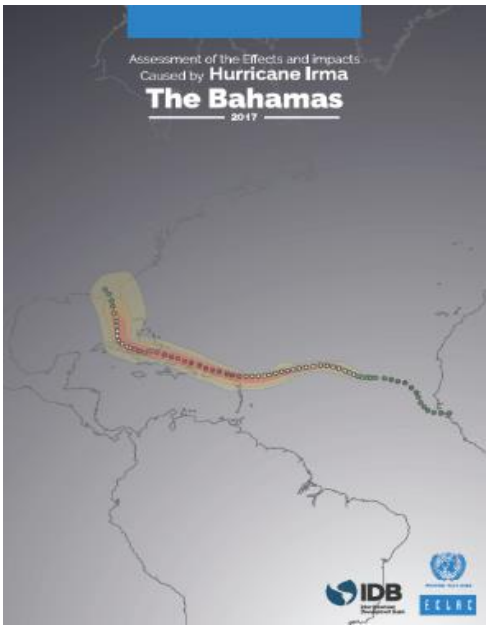

تقرير تقييم الأضرار والخسائر، المعد عن الآثار التي خلفها إعصار إيرما في جزر البهاما. المصدر: مقر اللجنة الاقتصادية دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي.

وجيزة. ومنذ عام ٢٠٠٠، عانت بلدان منطقة البحر الكاريبي من أضرار وخسائر تقدر بقيمة ١٢٥ بليون دولار نتيجة للكوارث الطبيعية. وقد شكل ذلك عبئا ثقيلا على الجهود التي تبذلها بلدان منطقة البحر الكاريبي لتمويل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وغيرهما من الولايات العالمية.

وخلال السنوات الأربع الماضية، ازداد تواتر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي بصورة كبيرة. وقد أدى ذلك إلى زيادة الطلب على بعثات تقييم الأضرار والخسائر. ولذلك جرى نقل قيادة اللجنة الاقتصادية وخبراتها في منهجية تقييم الأضرار والخسائر إلى المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في بورت أوف سبين في عام ٢٠١٥. ومنذ ذلك الحين، أوفدت اللجنة ١١ بعثة لدعم خمسة من البلدان الأعضاء فيها (الأرجنتين، وإكوادور، وبليز، وجزر البهاما، وغواتيمالا) وأربعة من أعضائها المنتسبين (أنغويلا، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وسانت مارتن). وفي حالة جزر البهاما، أوفدت اللجنة بعثات في أعقاب إعصار خواكين (٢٠١٥)، وإعصار ماثيو (٢٠١٦)، وإعصار إيرما (٢٠١٧). وعرضت حكومةُ جزر البهاما نتائج تقارير تقييم الأضرار والخسائر الناجمة عن الأعاصير الثلاثة، التي توقعت أن يصل متوسط التكلفة السنوية لهذه الكوارث إلى ٢٥٦ مليون دولار، في المؤتمر الرفيع المستوى الذي نظمته الأمم المتحدة بشأن إعادة الإعمار والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث في بلدان الجماعة الكاريبية المتأثرة بإعصاري إيرما وماريا، وذلك من أجل توعية الجهات المانحة بالتكلفة المرتفعة لإعادة الإعمار في البلدان الكاريبية وحشد الموارد. وبالإضافة إلى ذلك، استُخدِمت تقارير تقييم الأضرار والخسائر كمدخلات في عملية إنشاء خط ائتمان الطوارئ تحسباً لحالات الكوارث بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وتمت الموافقة عليه. وتوفر هذه الأداة لجزر البهاما الموارِدَ المالية المتاحة للمساعدة في حالات الطوارئ. وجرت الاستفادة من النتائج والتوصيات الواردة في التقارير ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضا من جانب المجتمع الأوسع لمنطقة البحر الكاريبي.

وشهدت الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٨ طلبا متزايدا على تقييمات الأضرار والخسائر في جميع أنحاء المنطقة. واستجابة لذلك، وتنفيذا لولاية إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ المتمثلة في تطوير المزيد من القدرات المحلية، عملت اللجنة الاقتصادية على زيادة الوعي وأنجزت بنجاح تدريبا استفاد منه أكثر من ٥٠٠ من المسؤولين الحكوميين والممارسين من ١٣ بلدا وأربع منظمات إقليمية بشأن قيمة منهجية تقييم الأضرار والخسائر وكيفية استخدامها.

النتيجة والأدلة

أسهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز القدرة على إجراء تقييمات للكوارث الصغيرة بشكل مستقل، والعمل بالتعاون مع الحكومات المحلية في البعثات المقبلة لتقييم الأضرار والخسائر، فضلا عن حشد المزيد من الدعم والالتزام من جانب كبار المسؤولين الحكوميين فيما يتعلق بدراسة وإدماج منهجية تقييم الأضرار والخسائر في السياسات والتدابير والإجراءات المتخذة، مما يؤدي إلى تحسين نظم الإنذار المبكر.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة القرار الذي اتخذته حكومة جزر البهاما بتنفيذ تكنولوجيا نقالة تعرف باسم ”البث الخلوي“، تسمح بتوزيع رسائل بسرعة على جميع أجهزة الهاتف المحمولة والأجهزة المماثلة في منطقة جغرافية محددة. ويبيّن ذلك إدماج منهجية تقييم الأضرار والخسائر.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-١٠٩ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز الحوار والتعاون والتآزر على الصعيد دون الإقليمي في منطقة البحر الكاريبي من أجل بلورة تدابير استراتيجية وصياغتها تلبيةً لأهداف التنمية المستدامة وغيرها من احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من ازدياد عدد المؤسسات الكاريبية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة المشارِكة في الحوار دون الإقليمي و/أو آليات التعاون والتآزر التي تنسقها اللجنة الاقتصادية والتي تنهض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بلدان المنطقة دون

الإقليمية. فقد شارك مديرون وغيرهم من الموظفين الرفيعي المستوى المسؤولين عن شؤون الشباب من ١٥ بلدا ومنظمات أخرى في حوار رفيع المستوى على الصعيد دون الإقليمي، عُقد في جورج تاون يومي ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، حول مسألة الشباب والتنمية في منطقة البحر الكاريبي. واستعرضوا خلال الحوار حالة السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب ومستوى مشاركة الشباب في عملية التنمية في منطقة البحر الكاريبي، وحددوا عددا من الثغرات الرئيسية، بما في ذلك محدودية دور الشباب في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن بين التوصيات التي طُرحت لمعالجة هذه الثغرة كفالة زيادة مشاركة الشباب في المنتديات دون الإقليمية والإقليمية والدولية. وبناء على ذلك، يبذل أصحاب المصلحة المتعددون في الوقت الراهن المساعي من أجل إشراك الشباب في آليات مثل منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، والمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وحتى الآن، أُدرج مبدئيا بند بشأن الشباب والتنمية ضمن جدول أعمال الاجتماع الثالث لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في عام ٢٠١٩.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تبيُّن التحديات التي تعترض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومعالجتها

مع دخول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، دأبت اللجنة الاقتصادية على تقديم الدعم النشط إلى بلدان منطقة البحر الكاريبي من أجل تهيئتها للتخطيط لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها والإبلاغ بالتقدم المحرز فيها على نحو فعال. ومن خلال هذا العمل، تبيّن للجنة أن العديد من بلدان منطقة البحر الكاريبي ليس لديه إطار مؤسسي وطني لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، وهو الأمر الذي يلقي بظلاله على إمكانية بلوغ أهداف التنمية المستدامة في الوقت المقرر لها. ومنذ عام ٢٠١٨، عمدت اللجنة الاقتصادية إلى تعزيز الملكية الوطنية للأهداف المذكورة باعتبارها شرطاً مسبقاً للتنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠. ومن بين أدوات تحقيق الملكية الوطنية تبرز أداتان مهمتان هما تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية وإعداد استعراضات وطنية طوعية تُعرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. ويتيح تعميم مراعاة الأهداف مواءمَتها مع استراتيجية البلد الإنمائية الطويلة الأجل، في حين يسمح إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية بأن يجري البلدُ عملية تقييم ذاتي لما يحرزه من تقدم نحو بلوغ الأهداف العالمية تشمل تحديد الفرص السانحة لتحقيق التنمية المستدامة والتحديات التي تعترضها. ولذلك، تقوم اللجنة الاقتصادية بتوفير المساعدة التقنية لستة بلدان في منطقة البحر الكاريبي لمعاونتها في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية، كما تقدم الدعم لتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة والخطط الإنمائية الأخرى الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في التخطيط الطويل الأجل للتنمية.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في توفير الدعم لاستحداث آلياتٍ مؤسسية فعالة من أجل تصميم خطط التنمية الوطنية وتنفيذها ورصدها وقياس التقدم المحرز فيها. وتطرح محدوديةُ مثل هذه الآليات صعوبات تعرقل قيام الدول الأعضاء من منطقة البحر الكاريبي بوضع إطار لتبيّن تحديات التنمية المدمجة على نحو روتيني وتحديد الاستجابة السياساتية الملائمة.

واستجابة لذلك، يتوخى البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ تعزيز القدرات التقنية لما لا يقل عن خمسة بلدان من منطقة البحر الكاريبي لتمكينها من التخطيط الاستراتيجي على المدى الطويل ومن إجراء تحليلات سياساتية في مجال التنمية المستدامة قائمة على الأدلة. وسيحقق البرنامج الفرعي ذلك عن طريق سلسلة من مبادرات المساعدة التقنية وحلقات العمل تركّز على طرائق وضع خطط التنمية الوطنية الطويلة الأجل لفائدة البلدان التي لا تمتلك مثل هذه الخطط، وعن طريق تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في البلدان التي لديها خطط للتنمية وُضعت قبل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. وسيعمل البرنامج أيضاً على

بناء القدرات الإحصائية على الصعيد الوطني لتيسير إنتاج ونشر الإحصاءات الرسمية بغية تعزيز رسم السياسات القائمة على الأدلة وتحسين قدرة بلدان منطقة البحر الكاريبي على إنتاج بيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز القدرة المؤسسية الإقليمية لبلدان منطقة البحر الكاريبي على إجراء تقييم شامل للتحديات الإنمائية التي تواجهها وما تحرزه من تقدم نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، على نحو يضعها في موقف أكثر قوة يمكّنها من التصدي للتحديات التي تعوق بلوغ هذه الأهداف.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، قيام البلدان التي استفادت من جهود بناء القدرات التي بذلتها اللجنة الاقتصادية بإعداد استعراضات وطنية طوعية من أجل تقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، على النحو المبين في الجدول أدناه.

وسوف تُثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدمَ المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
قدرةٌ مؤسسية إقليمية ضعيفة على إجراء تقييم شامل لتحديات التنمية؛ واستعراضاتٌ وطنية طوعية تعدها ثلاثة بلدان من منطقة البحر الكاريبي	قدرةٌ مؤسسية إقليمية محسّنة على إجراء تقييم شامل لتحديات التنمية؛ واستعراضاتٌ وطنية طوعية تعدها خمسة بلدان على الأقل من منطقة البحر الكاريبي	قدرةٌ مؤسسية إقليمية معزّزة على إجراء تقييم شامل لتحديات التنمية؛ واستعراضاتٌ وطنية طوعية تعدها ثمانية بلدان على الأقل من منطقة البحر الكاريبي

٢١-١١٠ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-١١١ يعرض الجدول ٢١-١٢ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-١٢

البرنامج الفرعي ١٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٣	٣	٣	٣

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
باء – توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١	١	١	١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١٩	١٩	٢٤	٢٥
المنشورات (عدد المنشورات)	٩	٩	٩	١١
المواد التقنية (عدد المواد)	٨	٨	٦	٦
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				
خدمات المكتبات				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-١١٢ يُعزى الفرق في بند المنشورات إلى عدم إصدار *تقرير التنمية في منطقة البحر الكاريبي* في عام ٢٠١٩ في ضوء متطلبات جدول الأعمال، وإضافة مجال بحوث جديد في عام ٢٠٢٠ يتعلق بالأمراض غير السارية في منطقة البحر الكاريبي.

البرنامج الفرعي ١٣
دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

١ - الهدف

٢١-١١٣ الهدف الذي يسهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي لتشجيع التقارب فيما بينها ومشاركة المنطقة في الحوارات السياسية الأقاليمية والعالمية، بما يضمَن تمثيل المواقف الموحدة.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

٢١-١١٤ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وهو التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغه على توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.

٢١-١١٥ ويتواءم الهدف أيضا مع الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وسيساعد التقدم المحرز نحو بلوغ الهدف على تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة؛ وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تكملها شراكات أصحاب المصلحة المتعددين لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية؛ وعلى تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تعزيز تعددية الأطراف

في عام ٢٠١٨، سعت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في خضم سياقٍ اجتماعي وسياسي واقتصادي معقّد إلى الحفاظ على وحدة الصف الإقليمي في مواجهة التحديات العالمية. ورغم تداعيات هذا السيناريو المعقّد على تعددية الأطراف، واصل البرنامجُ الفرعي العمل عن كثب مع جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتحالف المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي، ورابطة تكامل أمريكا اللاتينية، والسوق الجنوبية المشتركة، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، وغير ذلك من الكيانات.

منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، سانتياغو، ١٨-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. المصدر: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وباستخدام المحافل المتعددة الأطراف التي توفرها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة الاقتصادية، وخاصة منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، عُني البرنامج الفرعي بتعزيز الحوار والتعلم من الأقران فيما بين بلدان المنطقة من خلال إعداد منشورات تقنية وفنية تعالج خصوصيات المنطقة - التي تتألف من بلدان متوسطة الدخل وبلدان نامية غير ساحلية إضافة إلى دول جزرية صغيرة نامية في منطقة البحر الكاريبي - بغية تيسير النقاش والاتفاقات وتعزيز قدرة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بما يمكّنها من المشاركة في الحوارات السياسية الأقاليمية والعالمية المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠١٨، أُنشئت الشبكة المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعُقد الاجتماعُ الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة. وقد سلّط الاجتماع المذكور الضوءَ على الأهمية المتزايدة دوماً للبعد الإقليمي، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وينقِل المنظورَ الإقليمي إلى المنتديات العالمية هيكلٌ إقليمي يتمثل في هيئات فرعية تابعة للجنة الاقتصادية.

وإضافة إلى ذلك، اعتمدت البلدان في ذلك الاجتماع استنتاجات وتوصيات متفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي أقرت فيها بأن متابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي يمكن، على النحو المناسب، أن يتيحا فرصاً مفيدة للتعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات ومناقشة الغايات المشتركة، وبأن المنتدى هو الآلية الإقليمية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واتساقاً مع النهج المتعدد أصحاب المصلحة المتّبع في خطة عام ٢٠٣٠، ربَط المنتدى بين حكومات أعضائه ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما يمكّن التكاملَ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

النتيجة والأدلة

ساهمت المنجزات المستهدفة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تعزيز عمليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وتنمية القدرة على المشاركة في الحوارات العالمية المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

وتشمل الأدلة التي تثبت تحقق هذه النتيجة حضورَ ما يزيد على ١ ٠٠٠ مشارك الاجتماعَ الثاني للمنتدى، من بينهم وفود لعدد ٢٨ دولة من الدول الأعضاء ضمت أكثر من ١٦٠ مندوبا، و ١٢٠ ممثلا لمنظمات حكومية دولية، و ٢٣٠ ممثلا من حوالي ١٨٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني، وذلك تمشياً مع النهج المتعدد أصحاب المصلحة المتّبع في خطة عام ٢٠٣٠. وفي إطار الاجتماع الثاني، أقيم ٣٩ نشاطا جانبيا تناولت الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

وتُثبت النتيجة التي تحققت التقدمَ المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

٢١-١١٦ وتحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تحسين قدرة الآليات الإقليمية ودون الإقليمية على تعميق عملياتها الرامية إلى التكامل وتعزيز التقارب فيما بينها، على نحو ما أشير إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، كما يتضح من زيادة عدد الأنشطة أو المبادرات المشتركة التي تشارك فيها خطط وآليات إقليمية ودون إقليمية متنوعة لتعميق عمليات التكامل وتعزيز التقارب فيما بينها (أربعة أنشطة مشتركة). فقد نظّم البرنامج الفرعي الاجتماعَ الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، وساعد في إعداد التقرير السنوي الثاني عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة عام ٢٠٣٠ الذي جرى تحضيره كمساهمةٍ تقدَّم في الاجتماع المذكور وفي المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

خطة عام ٢٠٣٠: منبرٌ للتكامل الإقليمي

في عام ٢٠١٨، أدى السياق السياسي في المنطقة إلى انحسار نشاط بعض آليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي. وفي بعض الحالات، أفضى إلغاء الاجتماعات المنتظمة إلى تأجيل انتخاب رؤساء و/أو أمناء عامين مؤقتين لهذه الآليات. وعلّق بعض بلدان المنطقة عضويته كليّا.

التحدي والاستجابة

يتمثَّل التحدي في إيجاد فرص للتفاعل المتبادل تعزّز الثقة بين البلدان وتضفي الطابع الرسمي على العلاقات بينها، وفي دعم البلدان في سياق اعتماد الاتفاقات المتعددة الأطراف، وضمان أن تكون المواقف الموحدة للمنطقة ممثلةً في الحوارات السياسية الأقاليمية والعالمية.

واستجابةً لذلك، سيقوم البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ بتوفير الدعم للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من خلال خدمة الاجتماعات وتقديم خدمات المشورة السياسية للحدّ من اختلال الموازين على الصعيد الإقليمي، وتعزيز التنمية المستدامة، والتنسيق مع محافل التعاون القائمة في المنطقة، وعن طريق تعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيساهم البرنامج الفرعي، من خلال منشوراته التقنية والفنية التي تتضمن معلومات نوعية وكمية، في عملية صنع القرار وبناء الاتفاقات بين بلدان المنطقة التي تساعد على تشكيل المواقف الإقليمية الموحدة في المحافل المتعددة الأطراف والمؤتمرات العالمية، بما في ذلك منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيستهل دورةَ التنفيذ المقبلة. وفي هذا السياق، سيوطد المنتدى دوره كمنبر للتفاعل المتعدد أصحاب المصلحة تتواصل من خلاله حكومات المنطقة مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

النتيجة والأدلة

من المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتوخاة، وهي تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع مراعاة الخصائص الديمغرافية الاقتصادية للمنطقة التي تضم بلدانا متوسطة الدخل وبلدانا نامية غير ساحلية ودولا جزرية صغيرة نامية، إضافة إلى هايتي وهي البلد الوحيد في المنطقة المصنف في فئة أقل البلدان نموا.

وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التعلمَ من الأقران وتبادل أفضل الممارسات ومناقشة الغايات المشتركة لأغراض التنفيذ الإقليمي لخطة عام ٢٠٣٠ في سياق المنتدى، استنادا إلى التقارير السنوية التي ستكون أيضاً مساهمة تقدَّم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وذلك على النحو المبين في الجدول أدناه.

وسوف تثبِت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدمَ المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
نوقشت في الاجتماع الثاني لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة أفضل الممارسات والغاياتُ المشتركة فيما يتعلق بالتقدم المحرز والتحديات الماثلة على الصعيد الإقليمي في سياق تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بناءً على المساهمات المستمدة من التقرير السنوي الثاني عن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ الذي أعدته اللجنة الاقتصادية	يجري توفير الدعم لعملية استعراض الأقران وتبادل أفضل الممارسات لنهاية الدورة التي تتم في سياق الاجتماع الثالث للمنتدى من خلال التقرير الرباعي السنوات الذي تشترك في إعداده اللجنة الاقتصادية ومجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما يعكس توثّق التعاون	يتيح التقريرُ السنوي الثالث المعد عن التقدم المحرز والتحديات الماثلة إمكانيةَ تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من الدورة السابقة، ويدعم التقرير مناقشاتِ الاجتماع الرابع للمنتدى مع بدء دورة تنفيذ جديدة

٢١-١١٧ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

٢١-١١٨ يعرض الجدول ٢١-١٣ قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي ساهمت ويتوقع أن تساهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ٢١-١٣

البرنامج الفرعي ١٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، مصنفةً حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٥	٥	٢	٥
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢٥	٢٥	١٠	٢٥
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٧	٧	٦	٧
المنشورات (عدد المنشورات)	٤	٤	٢	٣
المواد التقنية (عدد المواد)	٣	٣	٣	٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				

ملاحظة: كتدبير انتقالي، أُدرجت في البرنامج الفرعي ١٣ من الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بعض المنجزات المستهدفة ذات الطابع الشامل التي تسهم جميع البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية في تحقيقها والتي أبلغ بها في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تحت بند التوجيه التنفيذي والإدارة، وهي تحديدا: دورات اللجنة الاقتصادية التي تعقد كل سنتين، واجتماعات منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة والوثائق الرئيسية المحالة لتلك الاجتماعات، وإن كانت الموارد المالية لهذه المنجزات المستهدفة وطرائق تنفيذها لا تتبع البرنامج الفرعي المذكور.

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٢١-١١٩ يُعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى الزيادة في عدد الوثائق اللازمة لدورة اللجنة الاقتصادية، نظرا لأن الدورة الثامنة والثلاثين للجنة ستُعقد في عام ٢٠٢٠. وتعقد اللجنةُ الاقتصادية دوراتها كل سنتين في العادة.

٢١-١٢٠ ويُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات إلى انعقاد اجتماعات الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الاقتصادية في عام ٢٠٢٠.

٢١-١٢١ ويُعزى الفرق في بند المنشورات إلى إصدار منشور إضافي في عام ٢٠٢٠ يتناول دراسات عن تكامل المنظمات والعمليات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حسبما تقتضيه الأولويات البرنامجية.

باء - الاحتياجات المقترحة من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

لمحة عامة

٢١-١٢٢ يرد في الشكل ٢١-ثانيا والجدول ٢١-١٤ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، وتشمل الميزانية العادية والموارد المتوقعة من مصادر خارجة عن الميزانية.

الشكل ٢١-ثانيا

عام ٢٠٢٠ بالأرقام

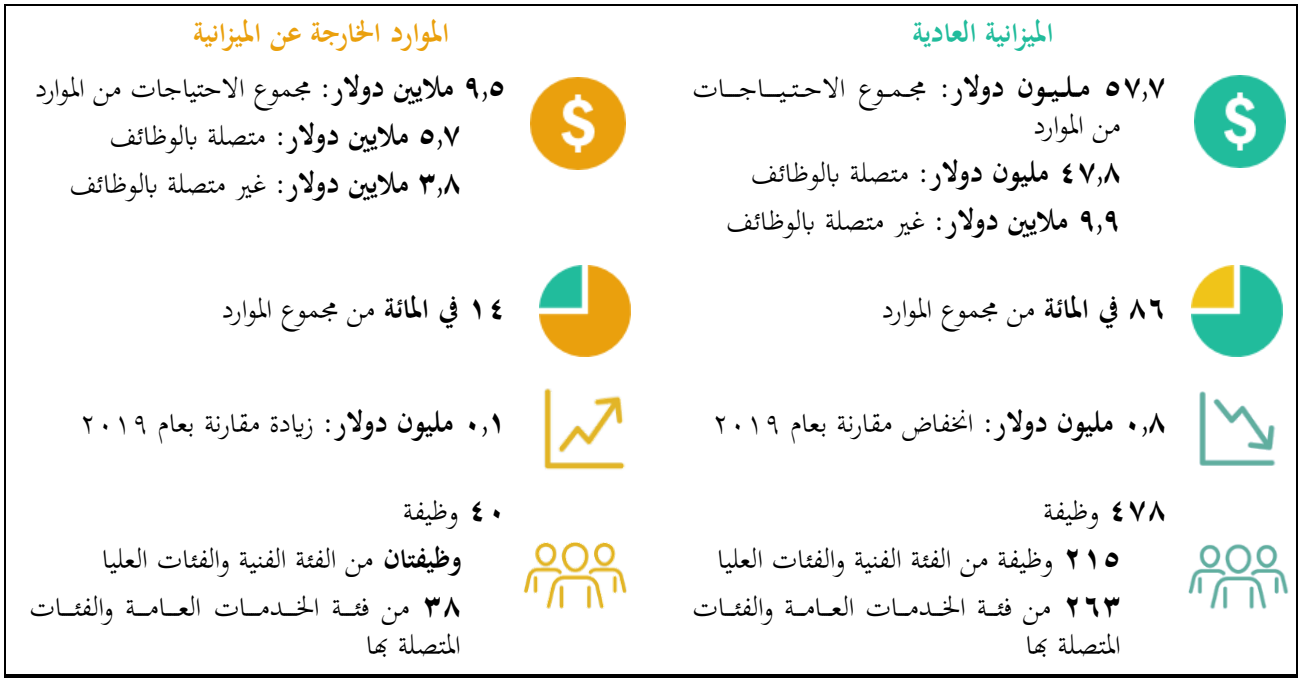

ملاحظة: التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف

الجدول ٢١-١٤

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			*الموارد الخارجة عن الميزانية*			*المجموع*		
	الاعتمادات لعام ٢٠١٩	*التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*التقديرات لعام ٢٠١٩*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*التقديرات لعام ٢٠١٩*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الموارد المالية									
أجهزة تقرير السياسات	٨٢١,١	٨٢١,١	–	–	–	–	٨٢١,١	٨٢١,١	–
التوجيه التنفيذي والإدارة	٤ ٠٣١,٦	٣ ٩٧٥,٨	(٥٥,٨)	٤٤٠,٠	٤٣٠,٠	(١٠,٠)	٤ ٤٧١,٦	٤ ٤٠٥,٨	(٦٥,٨)
برنامج العمل									

	الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
	الاعتمادات لعام ٢٠١٩	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الفرق	التقديرات لعام ٢٠١٩	التقديرات لعام ٢٠٢٠	الفرق	التقديرات لعام ٢٠١٩	التقديرات لعام ٢٠٢٠	الفرق
١ - الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي	٣ ٠٨٢,٣	٣ ٢٧٩,٥	١٩٧,٢	٣٣٠,٠	٣٥٠,٠	٢٠,٠	٣ ٤١٢,٣	٣ ٦٢٩,٥	٢١٧,٢
٢ - الإنتاج والابتكار	٢ ٨٢١,٩	٢ ٥٢٣,٩	(٢٩٨,٠)	١ ٣٠٠,٠	١ ٤٠٠,٠	١٠٠,٠	٤ ١٢١,٩	٣ ٩٢٣,٩	(١٩٨,٠)
٣ - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	٤ ٢٢٦,٧	٤ ٢٦٠,٧	٣٤,٠	٩٥٠,٠	٩٥٠,٠	–	٥ ١٧٦,٧	٥ ٢١٠,٧	٣٤,٠
٤ - التنمية الاجتماعية والمساواة	٢ ١٢٨,١	١ ٩٩١,٨	(١٣٦,٣)	٦٠٠,٠	٧٠٠,٠	١٠٠,٠	٢ ٧٢٨,١	٢ ٦٩١,٨	(٣٦,٣)
٥ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية	١ ٠٦٢,٢	١ ١٨٦,٠	١٢٣,٨	٦٥٠,٠	٦٥٠,٠	–	١ ٧١٢,٢	١ ٨٣٦,٠	١٢٣,٨
٦ - السكان والتنمية	١ ٧٩٧,٩	١ ٧٧٤,٣	(٢٣,٦)	٢٢٠,٠	٢٥٠,٠	٣٠,٠	٢ ٠١٧,٩	٢ ٠٢٤,٣	٦,٤
٧ - التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية	٢ ١٩٣,٩	٢ ٢٦٩,٧	٧٥,٨	١ ٤٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	(٤٠٠,٠)	٣ ٥٩٣,٩	٣ ٢٦٩,٧	(٣٢٤,٢)
٨ - الموارد الطبيعية والبنى التحتية	٢ ١٥٦,٠	٢ ٠٥٥,٨	(١٠٠,٢)	٢٥٠,٠	٣٠٠,٠	٥٠,٠	٢ ٤٠٦,٠	٢ ٣٥٥,٨	(٥٠,٢)
٩ - التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية	١ ٢٥١,٨	١ ٢٥١,٨	-	١ ٢٠٠,٠	١ ٢٠٠,٠	–	٢ ٤٥١,٨	٢ ٤٥١,٨	-
١٠ - الإحصاءات	٢ ٩٢٧,٩	٢ ٩٢٥,٩	(٢,٠)	٤٧٥,٠	٥٠٠,٠	٢٥,٠	٣ ٤٠٢,٩	٣ ٤٢٥,٩	٢٣,٠
١١ - الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي	٤ ٢٥٥,٤	٤ ٤٨٢,١	٢٢٦,٧	٦٥٠,٠	٦٥٠,٠	–	٤ ٩٠٥,٤	٥ ١٣٢,١	٢٢٦,٧
١٢ - الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	٤ ٢٦٧,٥	٤ ١٩٩,٣	(٦٨,٢)	١٠٠,٠	١٥٠,٠	٥٠,٠	٤ ٣٦٧,٥	٤ ٣٤٩,٣	(١٨,٢)
١٣ - دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي	٥٩٩,٢	٥٩٩,٢	–	–	–	–	٥٩٩,٢	٥٩٩,٢	–
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**٣٢ ٧٧٠,٨**	**٣٢ ٨٠٠,٠**	**٢٩,٢**	**٨ ١٢٥,٠**	**٨ ١٠٠,٠**	**(٢٥,٠)**	**٤٠ ٨٩٥,٨**	**٤٠ ٩٠٠,٠**	**٤,٢**
الدعم البرنامجي	٢٠ ٨٢٦,٠	٢٠ ١٠٢,٠	(٧٢٤,٠)	٩٠٠,٠	١ ٠٠٠,٠	١٠٠,٠	٢١ ٧٢٦,٠	٢١ ١٠٢,٠	(٦٢٤,٠)
المجموع	**٥٨ ٤٤٩,٥**	**٥٧ ٦٩٨,٩**	**(٧٥٠,٦)**	**٩ ٤٦٥,٠**	**٩ ٥٣٠,٠**	**٦٥,٠**	**٦٧ ٩١٤,٥**	**٦٧ ٢٢٨,٩**	**(٦٨٥,٦)**
الموارد المتصلة بالوظائف									
التوجيه التنفيذي والإدارة	٣٢	٣٢	-	٢	٢	-	٣٤	٣٤	-
برنامج العمل									

	الميزانية العادية			الموارد الخارجة عن الميزانية			المجموع		
	الاعتمادات لعام ٢٠١٩	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	الفرق	التقديرات لعام ٢٠١٩	التقديرات لعام ٢٠٢٠	الفرق	التقديرات لعام ٢٠١٩	التقديرات لعام ٢٠٢٠	الفرق
١ – الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي	٢٥	٢٦	١	–	–	–	٢٥	٢٦	١
٢ – الإنتاج والابتكار	٢٢	٢٠	(٢)	٣	٣	–	٢٥	٢٣	(٢)
٣ – سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	٣٥	٣٥	–	٦	٣	(٣)	٤١	٣٨	(٣)
٤ – التنمية الاجتماعية والمساواة	١٧	١٦	(١)	٤	٤	–	٢١	٢٠	(١)
٥ – تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية	٨	٩	١	–	٣	٣	٨	١٢	٤
٦ – السكان والتنمية	١٦	١٦	–	–	١	١	١٦	١٧	١
٧ – التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية	١٧	١٨	١	٣	٢	(١)	٢٠	٢٠	–
٨ – الموارد الطبيعية والبنى التحتية	١٨	١٧	(١)	–	–	–	١٨	١٧	(١)
٩ – التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية	١٢	١٢	–	٩	١٠	١	٢١	٢٢	١
١٠ – الإحصاءات	٢٧	٢٧	–	٢	١	(١)	٢٩	٢٨	(١)
١١ – الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي	٤٥	٤٩	٤	٢	٣	١	٤٧	٥٢	٥
١٢ – الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	٣٧	٣٦	(١)	١	٢	١	٣٨	٣٨	–
١٣ – دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي	٤	٤	–	–	–	–	٤	٤	–
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**٢٨٣**	**٢٨٥**	**٢**	**٣٠**	**٣٢**	**٢**	**٣١٣**	**٣١٧**	**٤**
دعم البرنامج	١٦٦	١٦١	(٥)	٨	٦	(٢)	١٧٤	١٦٧	(٧)
المجموع	**٤٨١**	**٤٧٨**	**(٣)**	**٤٠**	**٤٠**	**-**	**٥٢١**	**٥١٨**	**(٣)**

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

٢١-١٢٣ ترد في الجداول من ٢١-١٥ إلى ٢١-١٧ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك توزيع التغيرات في الموارد، حسب الاقتضاء. وتشير المقترحات إلى تخفيض تَحقَّق بعضٌ منه إثر إعادة توزيع العمل؛ واستعراض العقود والخدمات واللوازم والمواد وترشيدها، بما في ذلك التوزيع الرقمي للوثائق غير الرئيسية ووقف العمل بالترتيبات التعاقدية لخدمات السعاة واللوازم والمواد؛ واستعراض النفقات غير المتصلة بالوظائف في المكاتب الوطنية؛ وتمديد العمر الإنتاجي لمعدات تكنولوجيا المعلومات. ويرد مزيد من التفاصيل في كل عنصر من العناصر ذات الصلة. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذاً تاماً يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول ٢١-١٥

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: الولايات الجديدة والموسعة: التعديلات التقنية	التغييرات: الولايات الجديدة والموسعة: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
العنصر									
أجهزة تقرير السياسات	٧٧٥,١	٨٢١,١	–	–	–	–	٨٢١,١	١٩,٧	٨٤٠,٨
التوجيه التنفيذي والإدارة	٤٠٨٨,١	٤٠٣١,٦	–	–	(٥٥,٨)	(١,٤)	٣٩٧٥,٨	١٥٤,٢	٤١٣٠,٠
برنامج العمل	٣٢٨٥٣,٥	٣٢٧٧٠,٨	–	–	٢٩,٢	٠,١	٣٢٨٠٠,٠	١٣٤٦,٤	٣٤١٤٦,٤
الدعم البرنامجي	١٩٧٣٣,٩	٢٠٨٢٦,٠	(٢٣١,٧)	(٤٩٢,٣)	(٧٢٤,٠)	(٣,٥)	٢٠١٠٢,٠	٧١٤,٧	٢٠٨١٦,٧
المجموع	**٥٧٤٥٠,٥**	**٥٨٤٤٩,٥**	**(٢٣١,٧)**	**(٥١٨,٩)**	**(٧٥٠,٦)**	**(١,٣)**	**٥٧٦٩٨,٩**	**٢٢٣٥,٠**	**٥٩٩٣٣,٩**
فئة الإنفاق الرئيسية									
الموارد المتصلة بالوظائف	٤٨٨٥٩,٦	٤٨٠٨٩,١	–	(٢٦٤,٦)	(٢٦٤,٦)	(٠,٦)	٤٧٨٢٤,٥	١٩٨٢,٥	٤٩٨٠٧,٠
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٨٥٩١,٠	١٠٣٦٠,٤	(٢٣١,٧)	(٢٥٤,٣)	(٤٨٦,٠)	(٤,٧)	٩٨٧٤,٤	٢٥٢,٥	١٠١٢٦,٩
المجموع	**٥٧٤٥٠,٥**	**٥٨٤٤٩,٥**	**(٢٣١,٧)**	**(٥١٨,٩)**	**(٧٥٠,٦)**	**(١,٣)**	**٥٧٦٩٨,٩**	**٢٢٣٥,٠**	**٥٩٩٣٣,٩**

الجدول ٢١-١٦

تطور الموارد المتصلة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

	الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات التقنية	التغييرات: الولايات الجديدة والموسعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التقديرات لعام ٢٠٢٠	الفرق
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	١	–	–	–	١	–
مد-٢	٢	–	–	١	٣	١
مد-١	١٣	–	–	(١)	١٢	(١)
ف-٥	٣١	–	–	–	٣١	–

	الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	*التغييرات*			*التقديرات لعام ٢٠٢٠*	*الفرق*
		التعديلات التقنية	*الولايات الجديدة والموسعة*	*تغييرات أخرى*		
ف-٤	٦٠	–	–	–	٦٠	–
ف-٣	٦٠	–	–	–	٦٠	–
ف-٢/ف-١	٤٧	–	–	(٢)	٤٥	(٢)
المجموع الفرعي	**٢١٤**		**–**	**(٢)**	٢١٢	(٢)
فئة الخدمات العامة						
الرتب الأخرى	٤	–	–	–	٤	–
المجموع الفرعي	**٤**	**–**	**–**	**–**	**٤**	**–**
فئات أخرى						
موظف فني وطني	٣	–	–	–	٣	–
الرتب المحلية	٢٥٧	–	–	(١)	٢٥٦	(١)
المجموع الفرعي	**٢٦٠**	**–**	**–**	**(١)**	**٢٥٩**	**(١)**
المجموع	**٤٧٨**	**–**	**–**	**(٣)**	**٤٧٥**	**(٣)**

ملاحظة: يرد في المرفق الثاني توزيع التغييرات في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي والرتبة.

المختصر: و أ ع = وكيل الأمين العام.

الجدول ٢١-١٧

تطور الموارد المتصلة بالوظائف المؤقتة حسب الفئة

	الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	*التغييرات*			*التقديرات لعام ٢٠٢٠*	*الفرق*
		التعديلات التقنية	*الولايات الجديدة والموسعة*	*التغييرات الأخرى*		
الفئة الفنية والفئات العليا						
ف-٤	١	–	–	–	١	–
ف-٣	٢	–	–	–	٢	–
المجموع	**٣**	**–**	**–**	**–**	**٣**	**–**

أجهزة تقرير السياسات

٢١-١٢٤ يقدم الجدولان ٢١-١٨ و ٢١-١٩ والشكل ٢١-ثالثاً معلومات عن الأجهزة الحكومية الدولية الدائمة وما يتصل بها من احتياجات من الموارد في إطار الميزانية العادية.

الجدول ٢١-١٨
أجهزة تقرير السياسات

الولاية	البيان	العضوية: الحكومات	العضوية: الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	الاعتمادات لعام ٢٠١٩	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
دورة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٦ (د-٦)	٦٠	–	١: الدورة الثامنة والثلاثون	٣٢٠,٥	٣٢٠,٥
هذه الدورة هي أهم اجتماع يجري كل سنتين تنظمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وهو بمثابة محفل للنظر في القضايا الإنمائية الملحّة بالنسبة لبلدان المنطقة، وفرصة أيضاً لاستعراض التقدم المحرز في أعمال اللجنة الاقتصادية. وتتيح الدورة أيضاً لحكومات الدول الأعضاء النظر في تقرير الأمانة عن أنشطة اللجنة، وبناء على ذلك تطّلع على ما أنجزته هذه اللجنة خلال السنتين السابقتين. وعلاوة على ذلك، من خلال برنامج العمل الذي تقره الحكومات والجدول الزمني للمؤتمرات الذي توافق عليه، تُحدِّد أيضاً الولايات التي ستسترشد بها اللجنة الاقتصادية في عملها مستقبلاً.					
لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي	قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣٥٨ (د-١٦)، الإعلان التأسيسي للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، ومهامها ونظامها الداخلي (E/CEPAL/1022)	٢٩	–	١: الدورة الثامنة والعشرون	٩٣,٠	٩٣,٠
أنشئت لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي من أجل تشجيع وتعزيز التعاون والتكامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بين بلدان منطقة البحر الكاريبي، وتعزيز التعاون بينها وبين البلدان وعمليات التكامل فيما بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.						
مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦٧٢ (د-٣٤)، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠١٢	٦٠	–	١: الدورة الثالثة	٨٩,٩	٨٩,٩
تشمل أهداف المؤتمر التشجيع على وضع سياسات وطنية بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار وسياسات بشأن تقدم مجتمع المعلومات والمعرفة وتحسين هذه السياسات.						
المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الاتفاق الأول للجنة المخصصة للسكان والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٠	–	١: الدورة الرابعة	٨٦,٢	٨٦,٢
في عام ٢٠١٢، غيرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عملاً بقرارها ٦٧٠ (د-٣٤)، تسمية اللجنة المخصصة للسكان والتنمية إلى المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويركّز المؤتمر على رصد واستعراض المسائل المتعلقة بالسكان والتنمية، والهجرة الدولية، والشعوب الأصلية، والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، وشيخوخة السكان.						

الولاية	البيان	العضوية: الحكومات	العضوية: الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): الاعتمادات لعام ٢٠١٩	الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة): التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
هيئة رئاسة المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦٨٢ (د-٣٥) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢/٢٠١٤	٦٠	–	١: الاجتماع الرابع	٣٣,٨	٣٣,٨
هيئة رئاسة المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	قرار اعتمدته اللجنة الجامعة في دورتها الاستثنائية الحادية عشرة المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧	٦٠	–	٢: الاجتماع السبعون والاجتماع الحادي والستون	٣٥,٤	٣٥,٤
هيئة رئاسة المجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي	قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣٤٠ (AC.66) الذي اعتمدته اللجنة الجامعة في دورتها الاستثنائية الثامنة	٣٣	–	١: الاجتماع الثامن والعشرون	٢٨,٧	٢٨,٧
اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين	قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٥٨٠ (د-١٨) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠٠٠	٦٠	–	١: الاجتماع التاسع عشر	٣١,٨	٣١,٨
لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى	قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٩ (د-٤)	٧	–	–	٥,٢	٥,٢

	الولاية	البيان	العضوية: الحكومات	العضوية: الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	الاعتمادات لعام ٢٠١٩ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)	الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠ (بآلاف دولارات الولايات المتحدة) (قبل إعادة تقدير التكاليف)
المؤتمر الوزاري بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦١٠ (د-٣٠)	بدأ حوار إقليمي في عام ٢٠٠٠ بشأن مجتمع المعلومات والمعرفة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأكدت فيه البلدان استعدادها لتصميم وتنفيذ برامج تيسّر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وفي عام ٢٠٠٥، عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، المؤتمرُ الوزاري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التحضيري للمرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وفي تلك المناسبة، أُقرت النسخة الأولى من خطة عمل مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (eLAC 2007) بوصفها رؤية إقليمية والتزاماً سياسياً من أجل الحد من الفجوة الرقمية. ويتمثل الهدف الرئيسي للمؤتمر في تصميم وتنفيذ برامج تيسّر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة واستخدامها.	٦٠	–	١: الدورة السابعة	٨٧,٢	٨٧,٢
لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى	قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣١٠ (د-١٤)	تقوم هذه اللجنة بدور محفل لتحليل العوامل التي تؤثر في تنفيذ وتقييم أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية في أمريكا اللاتينية (قرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣١٠ (د-١٤)، الفقرة ٥).	٣٣	–	١: الدورة الثالثة والعشرون	٥,٢	٥,٢
اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب	قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٨ وقرار اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦١١ (د-٣٠)	تستمد هذه الهيئة الفرعية ولايتها من قرار الجمعية العامة ٢٢٠/٥٨ بشأن التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، الذي حثت فيه الجمعية بلدان الجنوب على تكثيف التعاون فيما بينها، وأدى إلى إنشاء اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين البلدان والمناطق النامية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي وقت لاحق، وعملاً بقرار اللجنة الاقتصادية ٦١١ (د-٣٠)، تغير اسم تلك اللجنة إلى اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتسعى هذه اللجنة إلى تحقيق أهداف من أهمها تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي والتعاون المتعدد الأطراف.	٦٠	–	١: في إطار دورة اللجنة الاقتصادية	٤,٢	٤,٢
المجموع						٨٢١,١	٨٢١,١

٢١-١٢٥ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١٠٠ ٨٢١ دولار، وتعكس عدمَ وجود تغيير في الموارد مقارنةً بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وستغطي هذه الموارد تكاليفَ تقديم الخدمات لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية التابعة للجنة. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-١٩ وفي الشكل ٢١-ثالثا.

الجدول ٢١-١٩

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	المجموع (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٧٧٥,١	٨٢١,١	–	–	–	–	–	٨٢١,١

الشكل ٢١-ثالثا

أجهزة تقرير السياسات: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

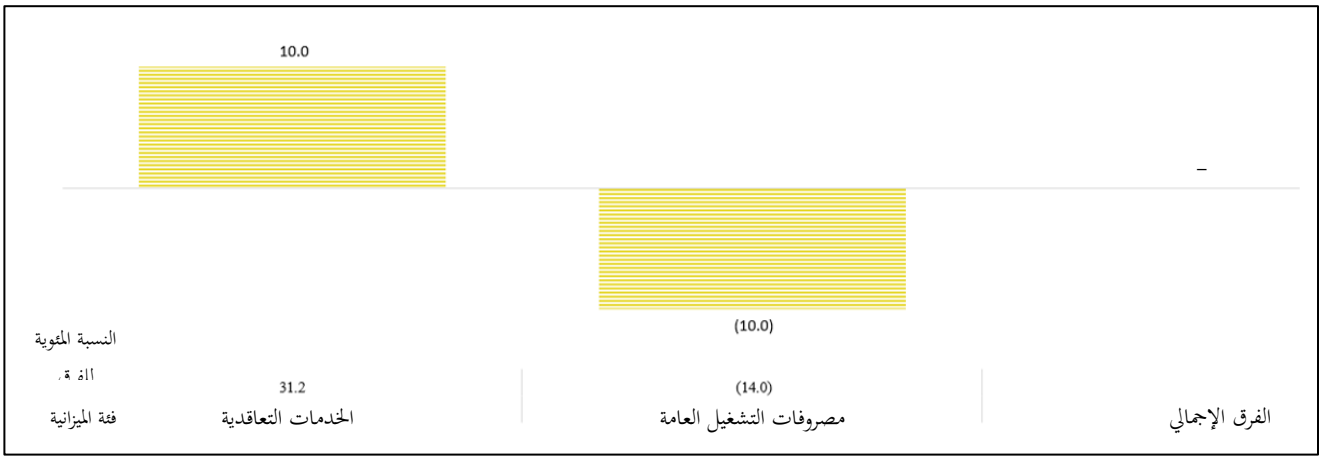

٢١-١٢٦ وتعكس التغييرات المقترحة إعادة توزيع الموارد داخل العنصر على أساس عدم التأثير على التكلفة من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٢١-١٢٧ تقع على عاتق الأمينة التنفيذية، بصفتها وكيلة للأمين العام، مسؤولية توجيه الإدارة والإشراف عليها وإدارتها بشكل عام في تنفيذ الولايات المنوطة بها وبرنامج عملها المعتمد. وهي مسؤولة عن تنسيق إعداد الوثيقة المؤسسية المتعلقة بالمسائل الموضوعية الرئيسية التي ستناقَش في دورة اللجنة التي تعقد كل سنتين، وهي مسؤولة كذلك عن المنشور المسمى 'استعراض اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *CEPAL Review*'. ويتولى مكتب الأمينة التنفيذية المسؤولية أيضا عن تنسيق إعداد التقرير المرحلي عن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة في

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتقرير المتعلق بمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد سنويا تحت رعاية اللجنة الاقتصادية. ويساعد الأمينة التنفيذية نائب الأمينة التنفيذية (برتبة مد-٢).

٢١-١٢٨ ويوفر مكتب الأمينة التنفيذية القيادة والتوجيه في مسائل السياسة العامة ويحدّد معايير تنسيق المتابعة في المنطقة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وخطة عمل أديس أبابا، وكذلك إدماج مسائل شاملة من قبيل المنظور الجنساني والمنظور المتعلق بالاستدامة، في كافة البرامج الفنية للجنة. ويتولى أيضا المسؤولية عن تنسيق برنامج عمل اللجنة مع سائر الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المنطقة. ويشمل مكتبُ الأمينة التنفيذية مكتبَ أمانة اللجنة، المسؤول عن تعهد العلاقات السياسية مع الحكومات وسلطات الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية، وعن أداء المهام الدبلوماسية والمهام المتعلقة بالمراسم، وهو مكلف بتقديم الخدمات للاجتماعات الحكومية الدولية.

٢١-١٢٩ وستواصل شعبة تخطيط البرامج والعمليات، برئاسة نائب الأمين التنفيذي للشؤون الإدارية (مد-٢)، توفير التنسيق الشامل والتوجيه والمشورة لمديري البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية فيما يتعلق بصياغة الخطة والأولويات السنوية المقترحة للبرامج وتنقيحاتها؛ وإعداد مشروع برنامج العمل والتقرير المتعلق بأنشطة اللجنة للنظر فيهما واعتمادهما في دورة اللجنة التي تعقد كل سنتين؛ وإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة السنوية والتقارير اللاحقة. وتتولى الشعبة أيضا رصد تنفيذ برنامج العمل وتنسيق عملية تنفيذ خطة التقييم الخاصة باللجنة وتنظيم هذه الخطة وتقديم التقارير بشأنها. وبالإضافة إلى ذلك، يضطلع نائب الأمين التنفيذي للشؤون الإدارية بمهام المدير الإداري في مجالي التنسيق والرقابة فيما يتعلق بالمهام المتصلة بالإدارة والدعم البرنامجي. ويتولى شاغل الوظيفة الاشراف على أنشطة الدعم البرنامجي في اللجنة، وهو مسؤول عن المهام الإدارية في كل من مقر اللجنة الاقتصادية وفي مكاتبها دون الإقليمية والوطنية.

٢١-١٣٠ وستواصل الشعبة القيام بما يلي: (أ) رصد وتقييم تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك عملية التقييم الذاتي الإلزامي والتقييمات الداخلية الخاضعة للسلطة التقديرية؛ و (ب) تعزيز العمل التقييمي من خلال الاضطلاع بتقييمات مختارة للمشاريع والبرامج الفرعية والمواضيع وفقا للمخاطر التي تتعرض لها المنظمة واحتياجاتها؛ و (ج) تخطيط الميزانية عن طريق اتباع المنهجية القائمة على النتائج فيما يتعلق بالميزنة وزيادة التوسُّع في إعمال اللجنة للممارسات الإدارية القائمة على النتائج؛ و (د) تنسيق وتوفير خدمات التوجيه والإشراف لبرنامج التعاون التقني للجنة الاقتصادية وأنشطة جمع الأموال ذات الصلة، المنفَّذة في وحدة إدارة المشاريع.

٢١-١٣١ وتمثل وحدة شؤون الإعلام في مقر اللجنة الاقتصادية عنصراً من عناصر التوجيه التنفيذي والإدارة. وتخضع الوحدة لمساءلة الأمين التنفيذي وتعمل بتنسيق وثيق مع إدارة التواصل العالمي التابعة للأمانة العامة.

٢١-١٣٢ ووفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ من أهداف التنمية المستدامة، التي تشجع المنظمات على إدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها، وبما يتفق مع الولاية الشاملة المبينة في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢، تعمل اللجنة الاقتصادية على إدراج ممارسات الإدارة البيئية في عملياتها. وفي عام ٢٠١٨، تحققت إحدى النتائج المتوخاة وهي حفر بئر جديدة للمياه لأغراض استخدام المياه وتركيب نظام كامل لتدفق المياه في جميع حدائق مجمّع المقر من أجل ترشيد الري وتخطيط المساحات الخضراء، مما يؤدي إلى الحد من استهلاك المياه. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن تعمل اللجنة الاقتصادية على تحقيق الاستخدام الأمثل لآبار المياه من خلال تنقية المياه وتعقيمها بمادة الكلور وإعادة تدويرها لجعلها مأمونة للشرب. وقد أدرجت اللجنة الاقتصادية في خطة الاستعراض الاستراتيجي للمرافق فيما يتعلق بمبانيها، خطة لتحقيق الاستهلاك الصافي الصفري للطاقة في مبانيها ووضعت استراتيجية شاملة لإدارة الموارد المائية، فضلا عن النظر في استخدام التكنولوجيات المتقدمة في القطاع لإجراء التحسينات الجزئية من

أجل المحافظة على هدفها في الحد من استهلاك الطاقة، مع تحسين ظروف العمل البيئية والوظيفية. ومع تسليم اللجنة الاقتصادية بأهمية زيادة استجابة الموظفين لممارسات ومبادرات الإدارة السليمة بيئياً، ورصدها والإبلاغ عنها؛ تقوم بأنشطة التوعية بشأن الآثار المترتبة على السفر الجوي والجوانب اللوجستية للاجتماعات، وكذلك بشأن الفرز الفعال للنفايات واستهلاك الطاقة والمياه. ولذلك، سوف تسعى اللجنة إلى التقليل إلى أدنى حد من تأثير الاجتماعات المقبلة والعمليات القائمة داخل اللجنة على المناخ. وتشمل التدابير التي يتعين اتخاذها الحد والتخفيف من الآثار البيئية للمؤتمرات والاجتماعات طوال عام ٢٠٢٠، وتطبيق عدة مبادرات يحتذى بها من خلال زيادة كفاءة استخدام الطاقة، والحد من استهلاك المياه المعبأة في زجاجات واستخدام الورق، والتقليل من النفايات إلى الحد الأدنى. وأخيرا، يتمثل الهدف الأكثر شمولاً في تنفيذ سياسة بيئية محلية شاملة تضم الناحية التشغيلية إلى جانب العمل المنجز من خلال عدد من الشُّعب الفنية التابعة للجنة والمتعلقة ببرامج التنمية المستدامة داخل المنطقة، التي تعمل بنشاط على زيادة الوعي ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات والممارسات عن طريق التعاون التقني.

٢١-١٣٣ ومن المتوقع أن يحقّق عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة نتائجه المتوخاة على افتراض ما يلي: (أ) استمرار النظراء الإقليميين ودون الإقليميين والوطنيين في التزامهم بالتعاون الإقليمي بشأن قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومنحه الأولوية؛ و (ب) استمرار الكيانات داخل منظومة الأمم المتحدة في التزامها بتعزيز اتساق السياسات على نطاق المنظومة، وتخصيصها الموارد الكافية لذلك.

٢١-١٣٤ وترد في الجدول ٢١-٢٠ معلومات عن مدى الالتزام بتقديم الوثائق في المواعيد المقررة والحجز المسبق لتذاكر الطيران.

الجدول ٢١-٢٠
معدل الامتثال

(النسبة المئوية)

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
تقديم الوثائق في المواعيد المقررة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تذاكر السفر الجوي التي يتم شراؤها قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل	١٠٠	٤٦	٦٠	٦٥

٢١-١٣٥ وتبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٨٠٠ ٩٧٥ ٣ دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره ٨٠٠ ٥٥ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكل ٢١-رابعا إلى الشكل ٢١-سادسا والجدول ٢١-٢١.

الشكل ٢١-رابعا

الموارد المتعلقة بالتوجيه التنفيذي والإدارة كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

الجدول ٢١-٢١

التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات				
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٣ ٧١٠,٩	٣ ٥١١,٤	–	–	–	–	–	٣ ٥١١,٤
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٣٧٧,٢	٥٢٠,٢	–	–	(٥٥,٨)	(٥٥,٨)	(١٠,٧)	٤٦٤,٤
المجموع	**٤ ٠٨٨,١**	**٤ ٠٣١,٦**	**–**	**–**	**(٥٥,٨)**	**(٥٥,٨)**	**(١,٤)**	**٣ ٩٧٥,٨**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١٢	–	–	–	–	–	١٢
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٢٠	–	–	–	–	–	٢٠
المجموع		**٣٢**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٣٢**

الشكل ٢١-خامسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

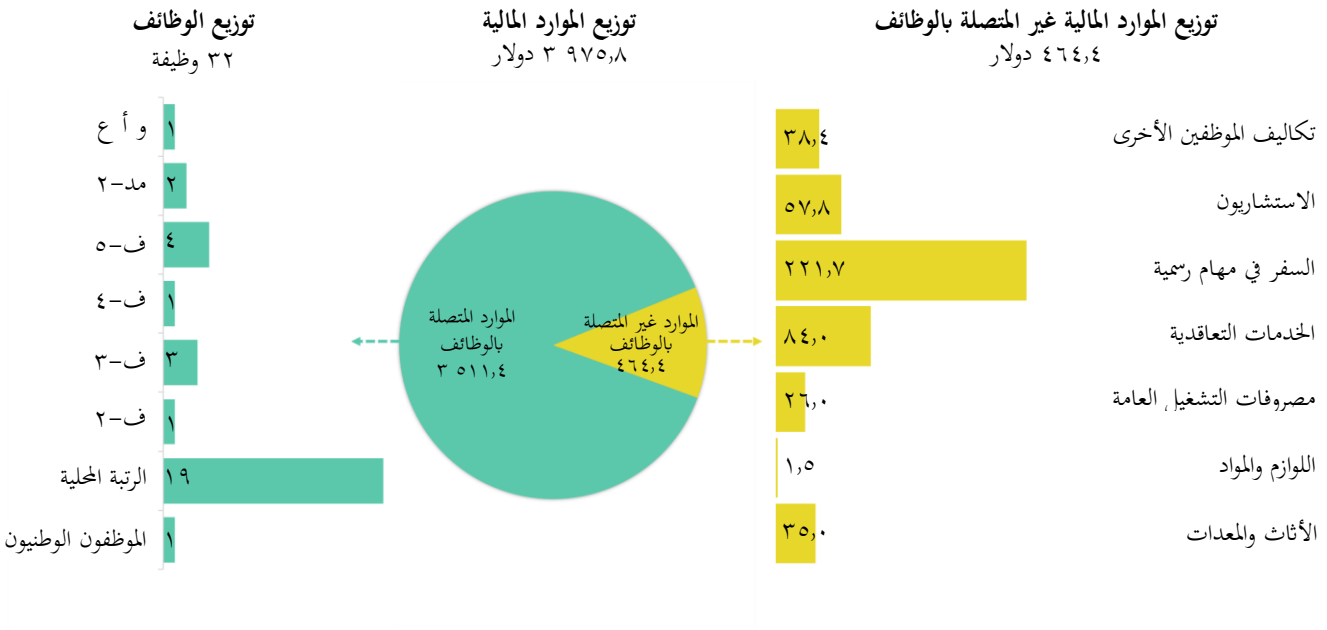

المختصرات: و أ ع = وكيلة الأمين العام.

الشكل ٢١-سادسا

التوجيه التنفيذي والإدارة: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

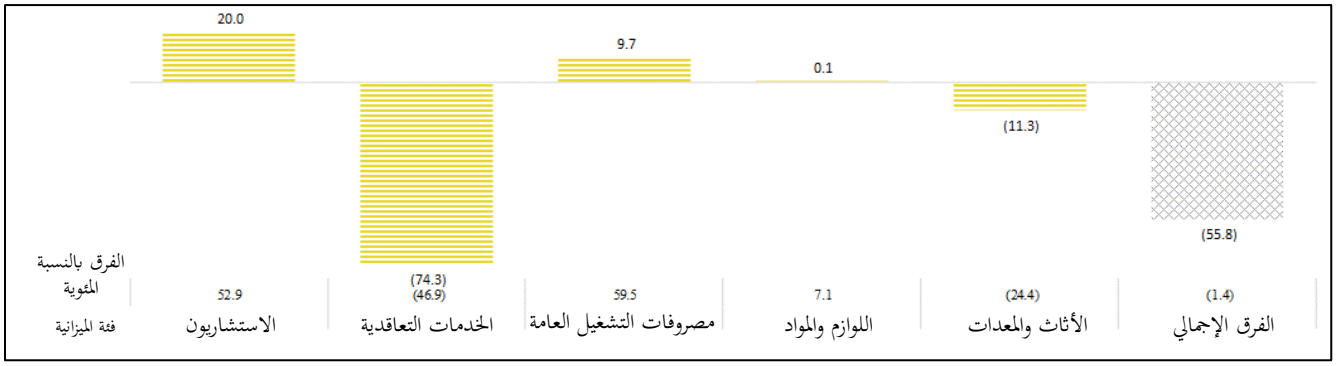

٢١-١٣٦ ويعكس الفرق البالغ ٥٥ ٨٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٥٥ ٨٠٠ دولار بانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالخدمات التعاقدية، والأثاث والمعدات (٨٥ ٦٠٠ دولار)، تقابله جزئيا زيادة في الاحتياجات من الاستشاريين ومصروفات التشغيل العامة واللوازم والمواد (٢٩ ٨٠٠ دولار).

٢١-١٣٧ ويموَّل هذا العنصر من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٠٠٠ ٤٣٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف وظيفتين وما يتصل بهما من احتياجات غير متصلة بالوظائف لتكملة أعمال العنصر. ويعكس النقصان البالغ ٠٠٠ ١٠ دولار مقارنةً بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروق في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

برنامج العمل

٢١-١٣٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٠٠٠ ٨٠٠ ٣٢ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٠٠٠ ٢٩٢ دولار مقارنةً بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ٢١-سابعا و ٢١-ثامنا والجدول ٢١-٢٢.

الشكل ٢١-سابعا

الموارد المخصصة لبرنامج العمل كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

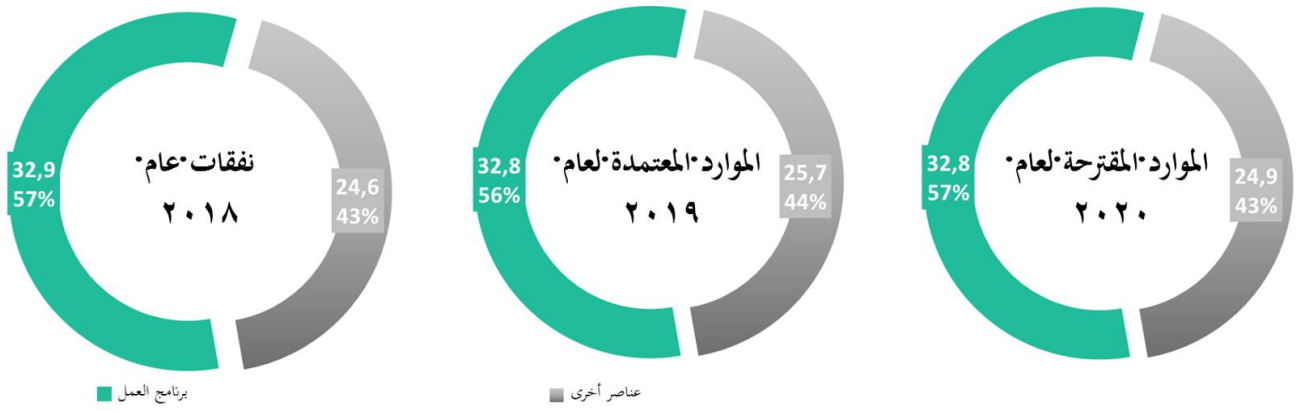

الجدول ٢١-٢٢

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسَّعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب البرنامج الفرعي								
١ - الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي	٣ ٤٦٥,٤	٣ ٠٨٢,٣	–	–	١٩٧,٢	١٩٧,٢	٦,٤	٣ ٢٧٩,٥
٢ - الإنتاج والابتكار	٢ ٩١٧,٧	٢ ٨٢١,٩	–	–	(٢٩٨,٠)	(٢٩٨,٠)	(١٠,٦)	٢ ٥٢٣,٩
٣ - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	٣ ٩٧٩,٣	٤ ٢٢٦,٧	–	–	٣٤,٠	٣٤,٠	٠,٨	٤ ٢٦٠,٧
٤ - التنمية الاجتماعية والمساواة	٢ ٢٤٥,١	٢ ١٢٨,١	–	–	(١٣٦,٣)	(١٣٦,٣)	(٦,٤)	١ ٩٩١,٨

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسَّعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
٥ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية	١ ١٤١,٢	١ ٠٦٢,٢	–	–	١٢٣,٨	١٢٣,٨	١١,٧	١ ١٨٦,٠
٦ - السكان والتنمية	١ ٧٨٢,٦	١ ٧٩٧,٩	–	–	(٢٣,٦)	(٢٣,٦)	(١,٣)	١ ٧٧٤,٣
٧ - التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية	٢ ٠٠٥,٧	٢ ١٩٣,٩	–	–	٧٥,٨	٧٥,٨	٣,٥	٢ ٢٦٩,٧
٨ - الموارد الطبيعية والبنى التحتية	٢ ١٩٤,٦	٢ ١٥٦,٠	–	–	(١٠٠,٢)	(١٠٠,٢)	(٤,٦)	٢ ٠٥٥,٨
٩ - التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية	١ ٠٣٤,٣	١ ٢٥١,٨	–	–	–	–	–	١ ٢٥١,٨
١٠ - الإحصاءات	٢ ٩٥٨,٧	٢ ٩٢٧,٩	–	–	(٢,٠)	(٢,٠)	(٠,١)	٢ ٩٢٥,٩
١١ - الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي	٤ ٤٨٤,٤	٤ ٢٥٥,٤	–	–	٢٢٦,٧	٢٢٦,٧	٥,٣	٤ ٤٨٢,١
١٢ - الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	٤ ١٥٩,٥	٤ ٢٦٧,٥	–	–	(٦٨,٢)	(٦٨,٢)	(١,٦)	٤ ١٩٩,٣
١٣ - دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي	٤٨٥,٠	٥٩٩,٢	–	–	–	–	–	٥٩٩,٢
المجموع	**٣٢ ٨٥٣,٥**	**٣٢ ٧٧٠,٨**	**–**	**–**	**٢٩,٢**	**٢٩,٢**	**٠,١**	**٣٢ ٨٠٠,٠**
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٣١ ١٩٨,٥	٣٠ ٦٧٨,٣	–	–	٣٣,٩	٣٣,٩	٠,١	٣٠ ٧١٢,٢
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١ ٦٥٥,٠	٢ ٠٩٢,٥	–	–	(٤,٧)	(٤,٧)	(٠,٢)	٢ ٠٨٧,٨
المجموع	**٣٢ ٨٥٣,٥**	**٣٢ ٧٧٠,٨**	**–**	**–**	**٢٩,٢**	**٢٩,٢**	**٠,١**	**٣٢ ٨٠٠,٠**
الموارد المالية حسب البرنامج الفرعي								
١ - الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي	٢٥	–	–	–	١	١	٤,٠	٢٦
٢ - الإنتاج والابتكار	٢٢	–	–	–	(٢)	(٢)	(٩,١)	٢٠
٣ - سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	٣٥	–	–	–	–	–	–	٣٥
٤ - التنمية الاجتماعية والمساواة	١٧	–	–	–	(١)	(١)	(٥,٩)	١٦
٥ - تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية	٨	–	–	–	١	١	١٢,٥	٩
٦ - السكان والتنمية	١٦	–	–	–	–	–	–	١٦
٧ - التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية	١٧	–	–	–	١	١	٥,٩	١٨
٨ - الموارد الطبيعية والبنى التحتية	١٨	–	–	–	(١)	(١)	(٥,٦)	١٧

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسَّعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
٩ - التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية		١٢	–	–	–	–	–	١٢
١٠ - الإحصاءات		٢٧	–	–	–	–	–	٢٧
١١ - الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي		٤٥	–	–	٤	٤	٨,٩	٤٩
١٢ - الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي		٣٧	–	–	(١)	(١)	(٢,٧)	٣٦
١٣ - دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي		٤	–	–	–	–	–	٤
المجموع		**٢٨٣**	**–**	**–**	**٢**	**٢**	**٠,٧**	**٢٨٥**

الشكل ٢١- ثامنا

توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

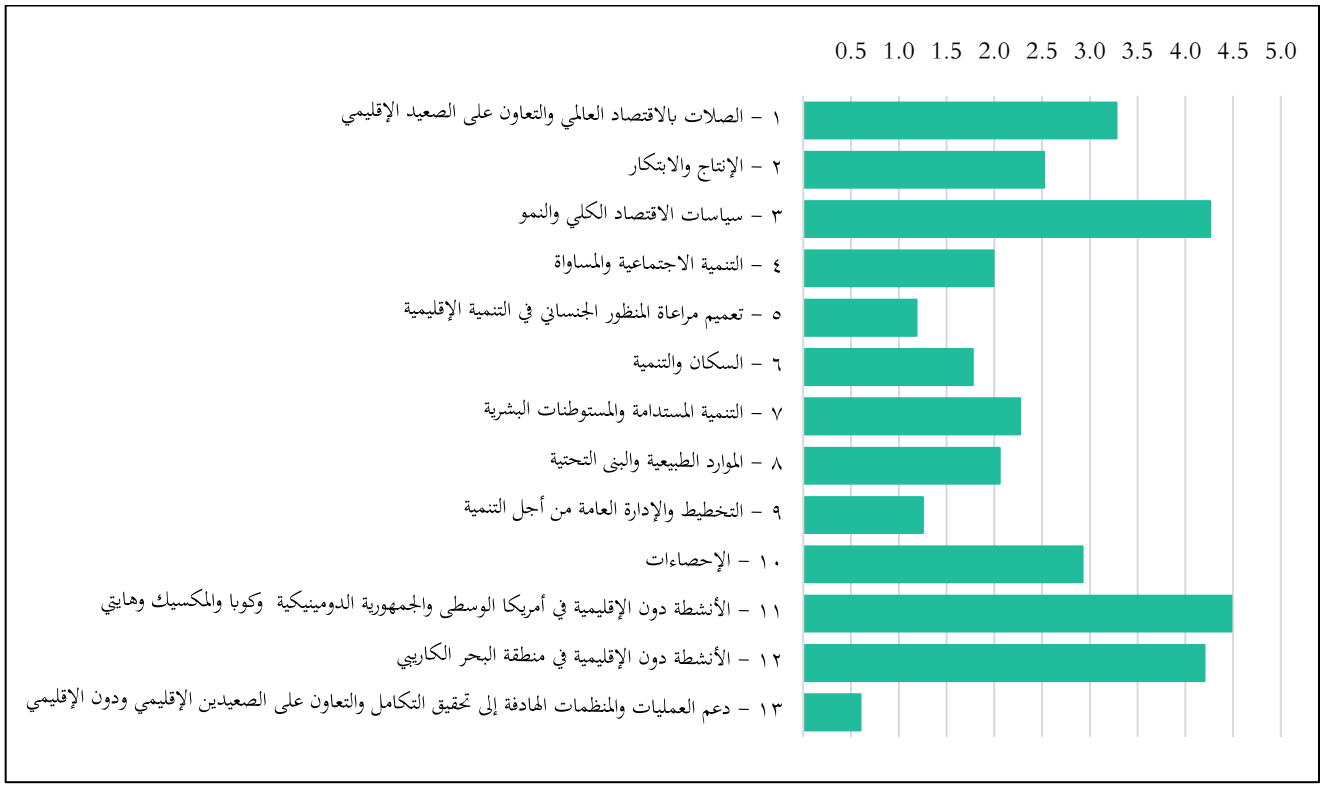

البرنامج الفرعي ١
الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

٢١-١٣٩ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٥٠٠ ٢٧٩ ٣ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٢٠٠ ١٩٧ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٢٣ وفي الشكلين ٢١-تاسعاً و ٢١-عاشراً.

الجدول ٢١-٢٣

البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات التقنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٣ ٣١٣,٧	٢ ٩٠٨,٧	–	–	١٩٧,٨	١٩٧,٨	٦,٨	٣ ١٠٦,٥
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٥١,٧	١٧٣,٦	–	–	(٠,٦)	(٠,٦)	(٠,٣)	١٧٣,٠
المجموع	**٣ ٤٦٥,٤**	**٣ ٠٨٢,٣**	**–**	**–**	**١٩٧,٢**	**١٩٧,٢**	**٦,٤**	**٣ ٢٧٩,٥**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٦	١٦	–	–	١	١	٦,٣	١٧
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٩	٩	–	–	–	–	–	٩
المجموع	**٢٥**	**٢٥**	**–**	**–**	**١**	**١**	**٤,٠**	**٢٦**

الشكل ٢١-تاسعاً

البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

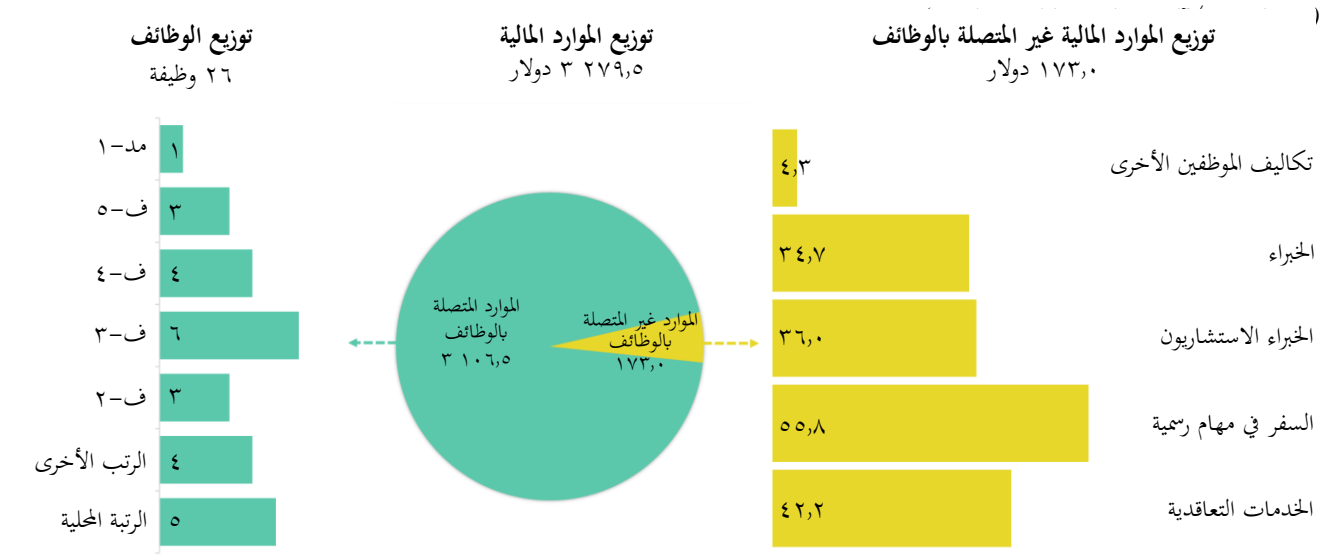

الشكل ٢١-عاشراً

البرنامج الفرعي ١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

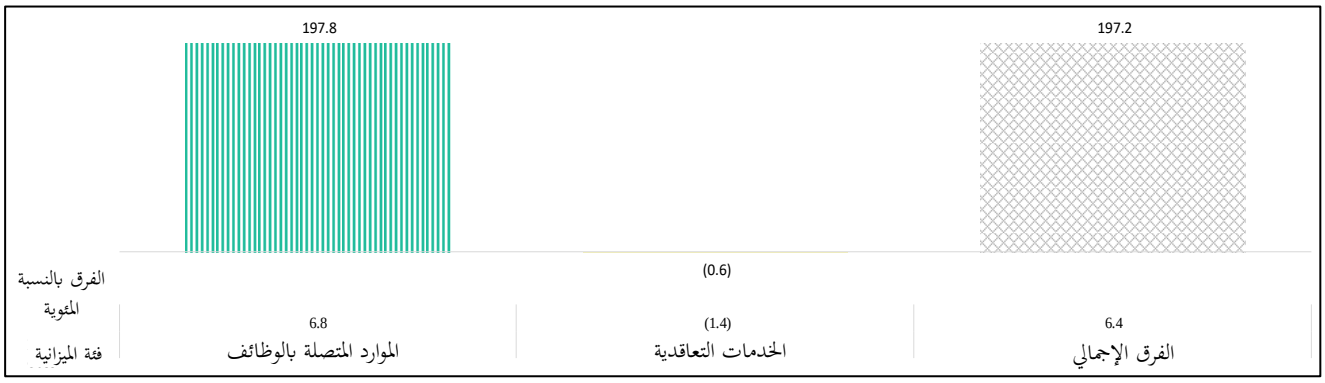

٢١-١٤٠ يعكس الفرق البالغ ٢٠٠ ١٩٧ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - تتعلق الزيادة الصافية البالغة ٢٠٠ ١٩٧ دولار بالنقل الداخلي المقترح لوظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون الاقتصادية (ف-٥)، ووظيفة واحدة لموظف للشؤون الاقتصادية (ف-٣) من البرنامج الفرعي ٢ (٠٠٠ ٢٩٨ دولار)، يقابلها جزئياً النقل الخارجي لوظيفة واحدة لموظف إداري معاون (ف-٢) إلى البرنامج الفرعي ٦ (٢٠٠ ١٠٠ دولار)؛ وانخفاض الاحتياجات من الخدمات التعاقدية (٦٠٠ دولار).

٢١-١٤١ ويموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٠٠٠ ٣٥٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب، عند الطلب، لتعزيز قدرات الكيانات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والجامعات والهيئات الإقليمية والدولية على تصميم وتنفيذ السياسات التجارية مع التركيز على التجارة والتنمية المستدامة، ومشاركة المنطقة (لا سيما مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم) في شبكات سلاسل الإمداد العالمية في مجال التصنيع وقطاع الخدمات والمنتجات القائمة على الموارد الطبيعية. وستستخدم الموارد أيضاً لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. وتعكس الزيادة البالغة ٠٠٠ ٢٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروق في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٢
الإنتاج والابتكار

٢١-١٤٢ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٩٠٠ ٥٢٣ ٢ دولار، وتعكس انخفاضاً قدره ٠٠٠ ٢٩٨ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٢٤ وفي الشكل ٢١-حادي عشر.

الجدول ٢١-٢٤

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات التقنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ٧٧٥,٧	٢ ٦٦٢,١	–	–	(٢٩٨,٠)	(٢٩٨,٠)	(١١,٢)	٢ ٣٦٤,١
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٤٢,٠	١٥٩,٨	–	–	–	–	–	١٥٩,٨
المجموع	**٢ ٩١٧,٧**	**٢ ٨٢١,٩**	**–**	**–**	**(٢٩٨,٠)**	**(٢٩٨,٠)**	**(١٠,٦)**	**٢ ٥٢٣,٩**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٦	١٦	–	–	(٢)	(٢)	(١٢,٥)	١٤
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٦	٦	–	–	–	–	–	٦
المجموع	**٢٢**	**٢٢**	**–**	**–**	**(٢)**	**(٢)**	**(٩,١)**	**٢٠**

الشكل ٢١-حادي عشر

البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

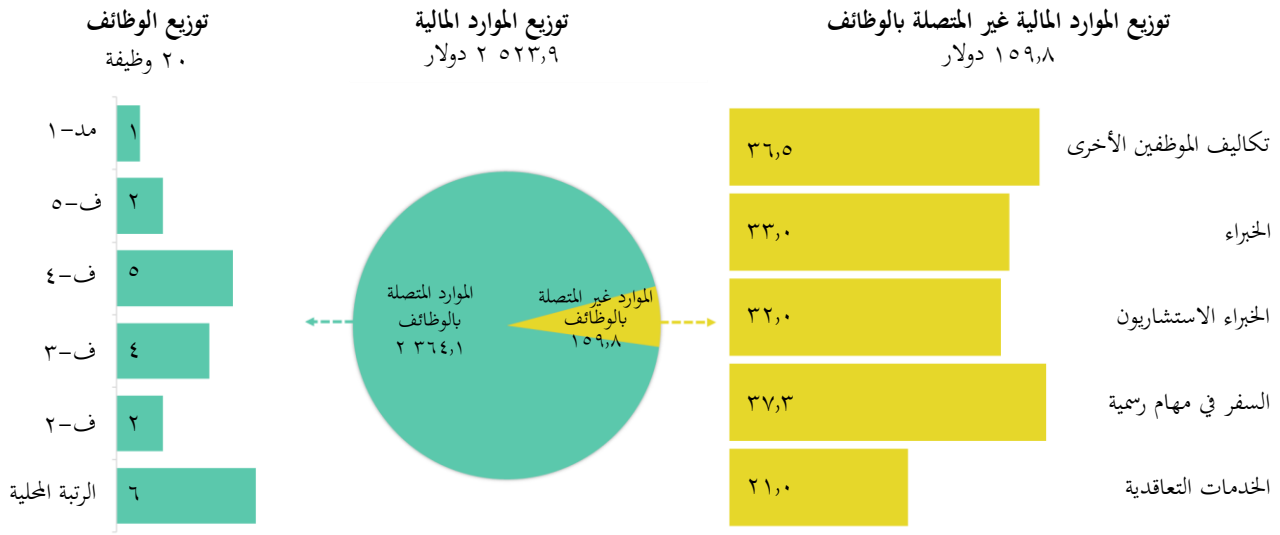

٢١-١٤٣ يعكس الفرق البالغ ٠٠٠ ٢٩٨ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتعلق النقصان البالغ ٠٠٠ ٢٩٨ دولار بالنقل الخارجي المقترح لوظيفة واحدة لكبير موظفي الشؤون الاقتصادية (ف-٥) ووظيفة واحدة لموظف للشؤون الاقتصادية (ف-٣) إلى البرنامج الفرعي ١.

٢١-١٤٤ ويموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٠٠٠ ٤٠٠ ١ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف ثلاث وظائف وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزّز قدرات الكيانات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والجامعات والهيئات الإقليمية على تحليل آخر التطورات والاتجاهات في هيكل الإنتاج للمنطقة، وتحليل سلوك الجهات الفاعلة الاقتصادية الرئيسية في المنطقة وتحليل الاتجاهات في مجالات الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة. وستستخدم الموارد أيضاً لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ولا سيما تعزيز العمالة المنتجة، وتعزيز شراكة عالمية من أجل التنمية، وتعميم منافع التكنولوجيات الجديدة. وتعكس الزيادة البالغة ٠٠٠ ١٠٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروق في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٣
سياسات الاقتصاد الكلي والنمو

٢١-١٤٥ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٧٠٠ ٢٦٠ ٤ دولار وتعكس زيادة قدرها ٠٠٠ ٣٤ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٢٥ وفي الشكلين ٢١-ثاني عشر و ٢١-ثالث عشر.

الجدول ٢١-٢٥

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات التقنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٣ ٨٠٦,٨	٣ ٩٤١,٦	–	–	٢٣,٦	٢٣,٦	٠,٦	٣ ٩٦٥,٢
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٧٢,٥	٢٨٥,١	–	–	١٠,٤	١٠,٤	٣,٦	٢٩٥,٥
المجموع	**٣ ٩٧٩,٣**	**٤ ٢٢٦,٧**	**–**	**–**	**٣٤,٠**	**٣٤,٠**	**٠,٨**	**٤ ٢٦٠,٧**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٢٢	–	–	–	–	–	٢٢
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		١٣	–	–	–	–	–	١٣
المجموع		**٣٥**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٣٥**

الشكل ٢١-ثاني عشر

البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

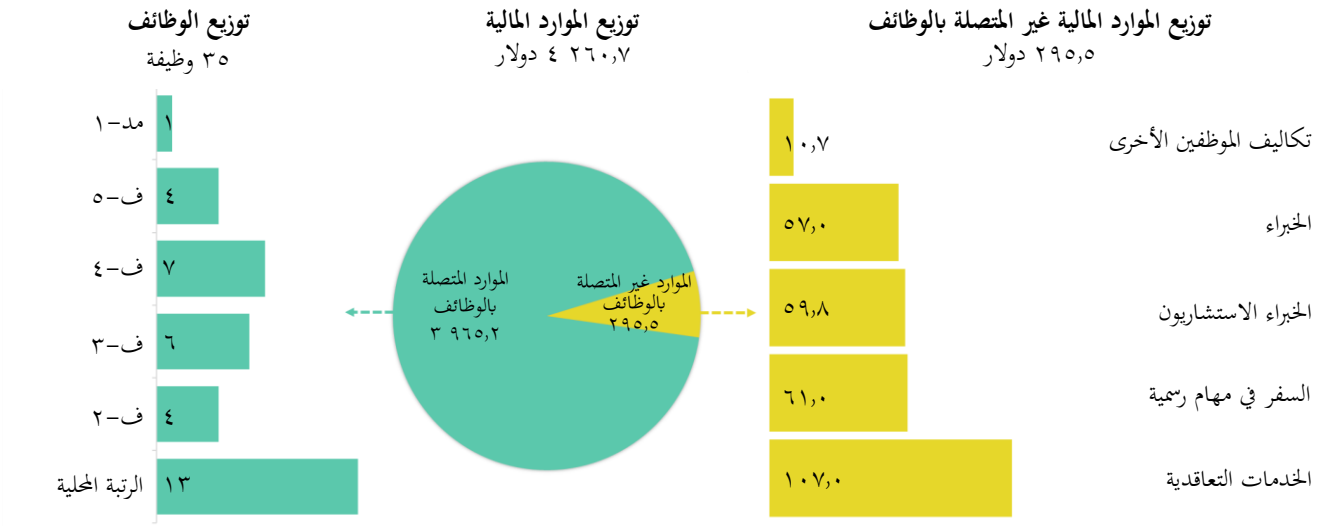

الشكل ٢١-ثالث عشر

البرنامج الفرعي ٣: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

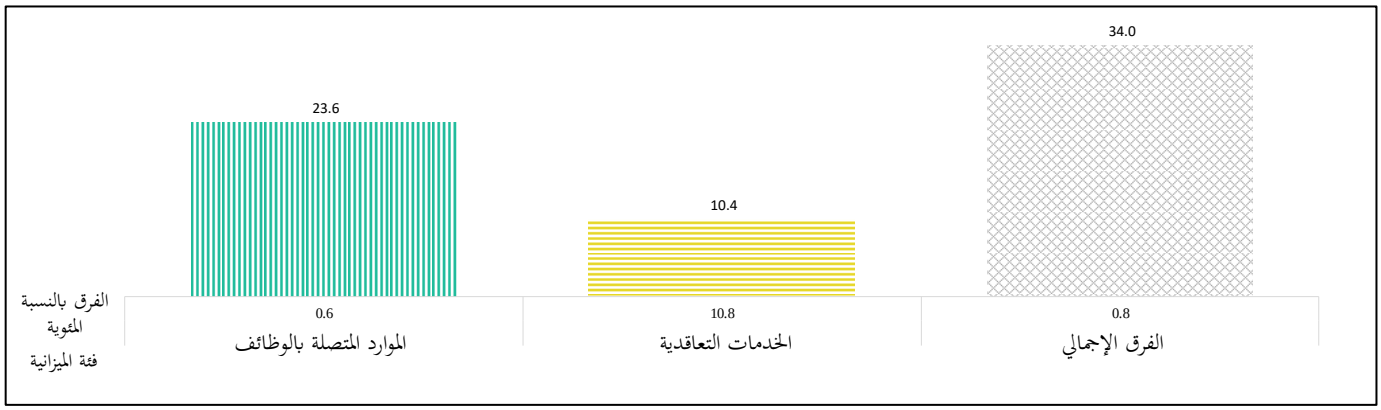

٢١-١٤٦ يعكس الفرق البالغ ٣٤ ٠٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - تتعلق الزيادة البالغة ٣٤ ٠٠٠ دولار بالنقل الداخلي المقترح لوظيفة واحدة لموظف شؤون السكان (ف-٣) من البرنامج الفرعي ٦ (٨٠٠ ١٢٣ دولار)، يقابلها جزئياً الإلغاء المقترح لوظيفة واحدة لموظف معاون لإدارة البرامج (ف-٢) (٢٠٠ ١٠٠ دولار)؛ وزيادة الاحتياجات من الخدمات التعاقدية (٤٠٠ ١٠ دولار).

٢١-١٤٧ ويموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٩٥٠ ٠٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف ثلاث وظائف وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزّز

قدرات الكيانات الحكومية والهيئات الإقليمية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ خطة عمل أديس أبابا. وستستخدم الموارد أيضاً لدعم تنفيذ سياسات ملائمة في مجال الاقتصاد الكلي وتعزيز النمو الطويل الأجل مع التركيز على تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي؛ وتصميم وتنفيذ السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية؛ واستحداث نظم لرصد التنمية الاقتصادية ووضع نماذج لها؛ وتصميم مؤشرات تحليلية.

البرنامج الفرعي ٤
التنمية الاجتماعية والمساواة

٢١-١٤٨ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٨٠٠ ٩٩١ ١ دولار، وتعكس انخفاضاً صافياً قدره ٣٠٠ ١٣٦ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٢٦ وفي الشكلين ٢١-رابع عشر و ٢١-خامس عشر.

الجدول ٢١-٢٦

البرنامج الفرعي ٤: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات				
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات التقنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ١٠٧,٧	١ ٩٨٢,٥	–	–	(١٢٣,٨)	(١٢٣,٨)	(٦,٢)	١ ٨٥٨,٧
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٣٧,٤	١٤٥,٦	–	–	(١٢,٥)	(١٢,٥)	(٨,٦)	١٣٣,١
المجموع	**٢ ٢٤٥,١**	**٢ ١٢٨,١**	**–**	**–**	**(١٣٦,٣)**	**(١٣٦,٣)**	**(٦,٤)**	**١ ٩٩١,٨**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٢	١٢	–	–	(١)	(١)	(٨,٣)	١١
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٥	٥	–	–	–	–	–	٥
المجموع	**١٧**	**١٧**	**–**	**–**	**(١)**	**(١)**	**(٥,٩)**	**١٦**

الشكل ٢١-رابع عشر

البرنامج الفرعي ٤: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

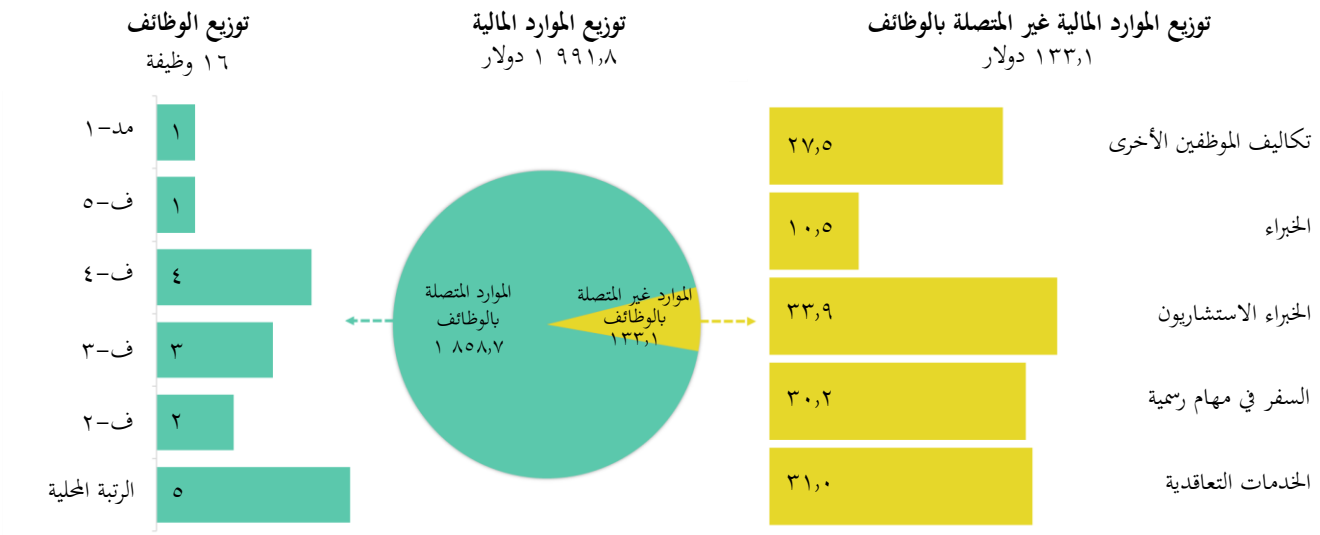

الشكل ٢١-خامس عشر

البرنامج الفرعي ٤: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

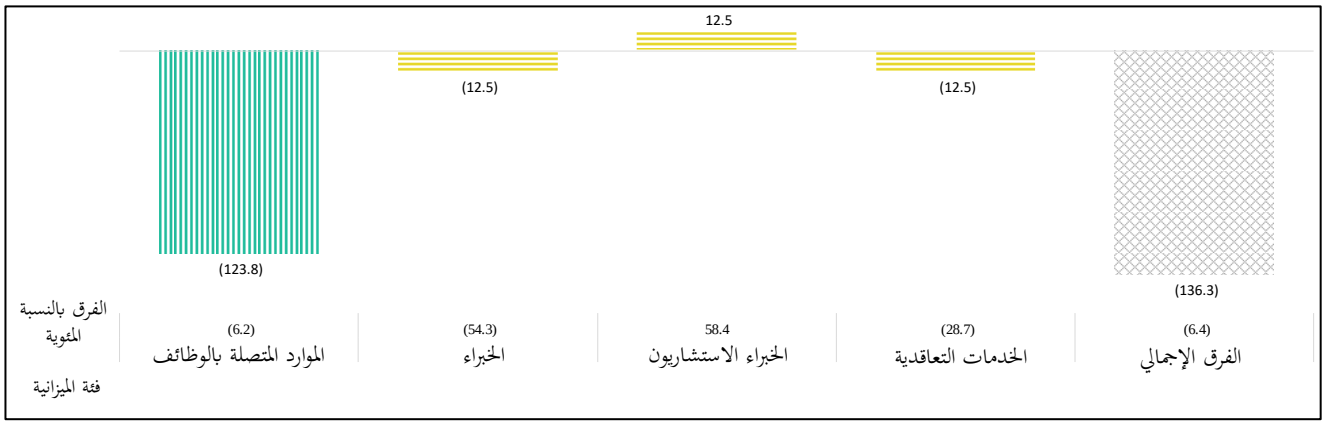

٢١-١٤٩ يعكس الفرق البالغ ٣٠٠ ١٦٣ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتعلق النقصان الصافي البالغ ٣٠٠ ١٣٦ دولار بالنقل الخارجي المقترح لوظيفة واحدة لموظف للشؤون الاجتماعية (ف-٣) إلى البرنامج الفرعي ٥ (٨٠٠ ١٢٣ دولار) وانخفاض الاحتياجات من الخدمات التعاقدية (٥٠٠ ١٢ دولار). وتعكس التغييرات المقترحة أيضاً إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

٢١-١٥٠ ويموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف أربع وظائف وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، عن طريق توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزّز قدرات الكيانات الحكومية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومتابعة نتائج دورات المؤتمر الإقليمي المعني بإدماج المرأة في التنمية في أمريكا اللاتينية. وستستخدم الموارد أيضاً لتوسيع نطاق سياسات الحماية الاجتماعية في إطار نهج مستدام وقائم على الحقوق، مع التركيز على الحقوق الاجتماعية ومزيج من ركائز الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وغير القائمة على الاشتراكات وتقييم الاستثمار الاجتماعي وأثره في إعادة التوزيع. وتعكس الزيادة البالغة ٠٠٠ ١٠٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروق في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٥
تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية

٢١-١٥١ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٠٠٠ ١٨٦ ١ دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها ٨٠٠ ١٢٣ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٢٧ وفي الشكلين ٢١-سادس عشر و ٢١-سابع عشر.

الجدول ٢١-٢٧

البرنامج الفرعي ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٠٩٣,٠	٩٦٧,٥	–	–	١٢٣,٨	١٢٣,٨	١٢,٨	١ ٠٩١,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٤٨,٢	٩٤,٧	–	–	–	–	–	٩٤,٧
المجموع	**١ ١٤١,٢**	**١ ٠٦٢,٢**	**–**	**–**	**١٢٣,٨**	**١٢٣,٨**	**١١,٧**	**١ ١٨٦,٠**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٦	٦	–	–	١	١	١٦,٧	٧
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٢	٢	–	–	–	–	–	٢
المجموع		**٨**	**–**	**–**	**١**	**١**	**١٢,٥**	**٩**

الشكل ٢١-سادس عشر

البرنامج الفرعي ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

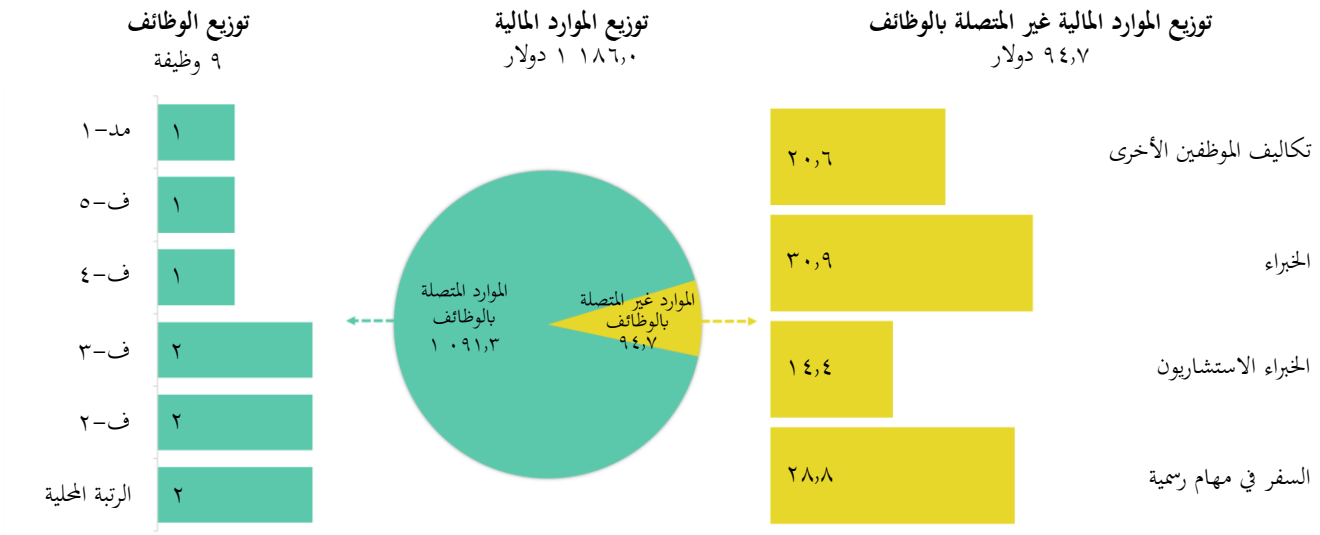

الشكل ٢١-سابع عشر

البرنامج الفرعي ٥: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

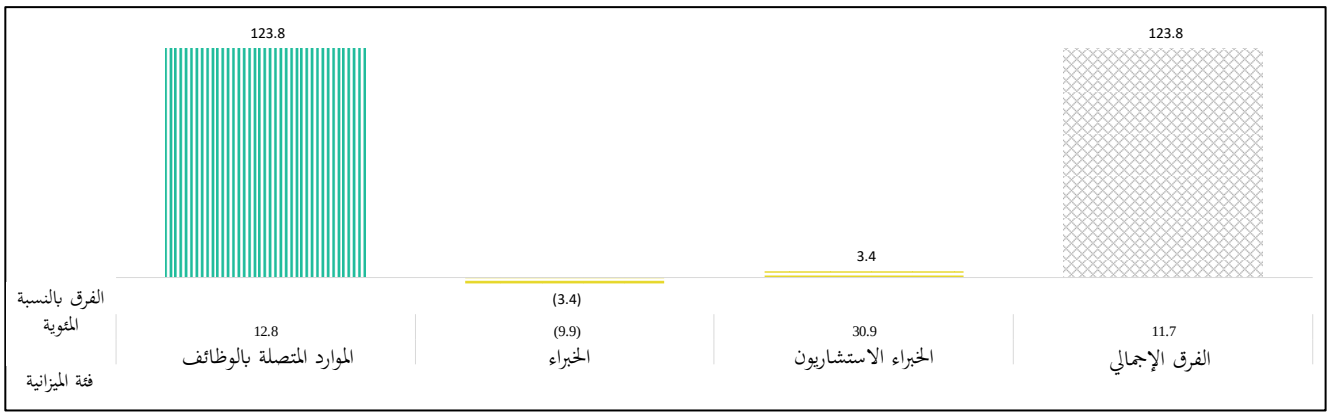

٢١-١٥٢ يعكس الفرق البالغ ١٢٣ ٨٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - تتعلق الزيادة الصافية البالغة ١٢٣ ٨٠٠ دولار أساساً بالنقل الداخلي المقترح لوظيفة واحدة لموظف للشؤون الاجتماعية (ف-٣) من البرنامج الفرعي ٤. وتعكس التغييرات المقترحة أيضاً إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة، من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

٢١-١٥٣ ويموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٠٠٠ ٦٥٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف ثلاث وظائف وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزز قدرات الكيانات الحكومية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومتابعة نتائج المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والعمل في مجالات تتصل، على سبيل المثال لا الحصر، بإعداد السياسات العامة لغرض تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وبناء المؤسسات الموجهة إلى الوكالات والكيانات الحكومية المسؤولة عن السياسات والبرامج المعنية بالمرأة، والمنهجيات والأدوات اللازمة لوضع السياسات العامة، بما في ذلك إعداد المؤشرات الجنسانية واستخدامها؛ ودعم مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع تجميع وتبادل الأدلة المتعلقة بالسياسات الفعالة من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين.

البرنامج الفرعي ٦
السكان والتنمية

٢١-١٥٤ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٣٠٠ ٧٧٤ ١ دولار، وتعكس انخفاضاً قدره ٦٠٠ ٢٣ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٢٨ وفي الشكل ٢١-ثامن عشر.

الجدول ٢١-٢٨

البرنامج الفرعي ٦: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات				
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات التقنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٧٠١,٦	١ ٧٠٤,٣	–	–	(٢٣,٦)	(٢٣,٦)	(١,٤)	١ ٦٨٠,٧
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٨١,٠	٩٣,٦	–	–	–	–	–	٩٣,٦
المجموع	**١ ٧٨٢,٦**	**١ ٧٩٧,٩**	**–**	**–**	**(٢٣,٦)**	**(٢٣,٦)**	**(١,٣)**	**١ ٧٧٤,٣**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٨	٨	–	–	–	–	–	٨
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٨	٨	–	–	–	–	–	٨
المجموع	**١٦**	**١٦**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٦**

الشكل ٢١-ثامن عشر

البرنامج الفرعي ٦: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

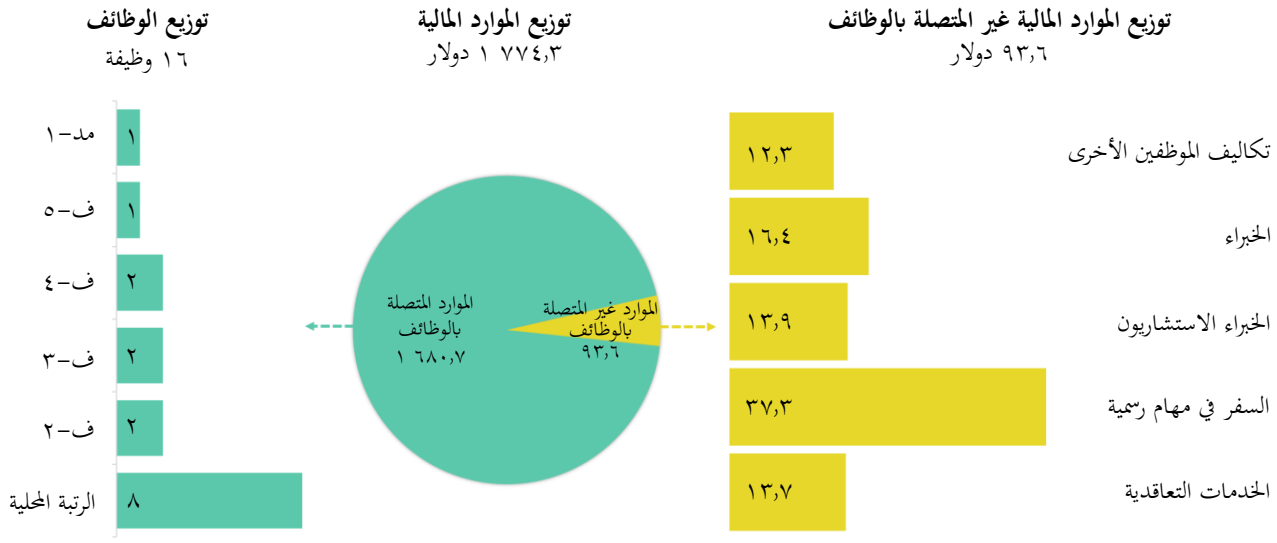

٢١-١٥٥ يعكس الفرق البالغ ٦٠٠ ٢٣ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتعلق النقصان البالغ ٦٠٠ ٢٣ دولار بالنقل الخارجي المقترح لوظيفة واحدة لموظف لشؤون السكان (ف-٣) إلى البرنامج الفرعي ٣ (٠٠٠ ١٢٣ دولار)، يقابله جزئياً النقل الداخلي المقترح لوظيفة واحدة لموظف إداري معاون (ف-٢) من البرنامج الفرعي ١ (٢٠٠ ١٠٠ دولار).

٢١-١٥٦ ويموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف وظيفة واحدة وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزز قدرات الكيانات الحكومية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيفيديو بشأن السكان والتنمية، ونتائج الاستراتيجية الإقليمية لتنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتعكس الزيادة البالغة ٠٠٠ ٣٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروق في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٧
التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية

٢١-١٥٧ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٧٠٠ ٢٦٩ ٢ دولار، وتعكس زيادة قدرها ٨٠٠ ٧٥ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٢٩ وفي الشكل ٢١. تاسع عشر.

الجدول ٢١-٢٩

البرنامج الفرعي ٧: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات التقنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٩١٩,٥	٢ ٠٧٧,٩	–	–	٧٥,٨	٧٥,٨	٣,٦	٢ ١٥٣,٧
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٨٦,٢	١١٦,٠	–	–	–	–	–	١١٦,٠
المجموع	**٢ ٠٠٥,٧**	**٢ ١٩٣,٩**	**–**	**–**	**٧٥,٨**	**٧٥,٨**	**٣,٥**	**٢ ٢٦٩,٧**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٤	١٤	–	–	–	–	–	١٤
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٣	٣	–	–	١	١	٣٣,٣	٤
المجموع		**١٧**	–	–	**١**	**١**	**٥,٩**	**١٨**

الشكل ٢١ -تاسع عشر

البرنامج الفرعي ٧: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

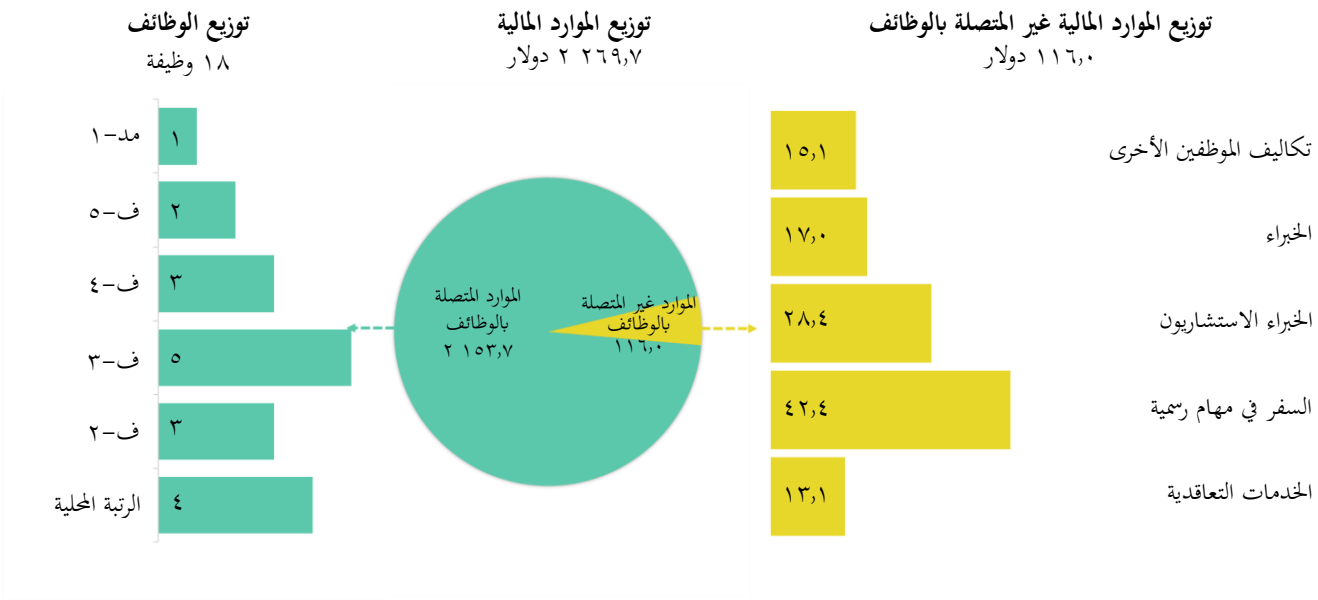

٢١-١٥٨ يعكس الفرق البالغ ٨٠٠ ٧٥ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - تتعلق الزيادة البالغة ٨٠٠ ٧٥ دولار بالنقل الداخلي المقترح لوظيفة واحدة كبير مساعدي شؤون نظم المعلومات (الرتبة المحلية) من دعم البرامج.

٢١-١٥٩ ويُموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي الموارد تكاليف وظيفتين وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزز قدرات الكيانات الحكومية والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعميم منظوري تغير المناخ وإدارة المناطق الحضرية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المتعلقة باستخدام الأراضي وكذلك في استراتيجياتها وبرامجها المتعلقة بالتنمية المستدامة. وستنفذ أنشطة محددة لدعم البلدان في تنفيذ النتائج التي تمخض عنها اتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا، ولا سيما بشأن تمويل الأنشطة المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والخطة الحضرية الجديدة. ويعكس الانخفاض البالغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروق في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٨
الموارد الطبيعية والبنى التحتية

٢١-١٦٠ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٨٠٠ ٠٥٥ ٢ دولار وتعكس نقصانا صافيا قدره ٢٠٠ ١٠٠ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٣٠ وفي الشكلين ٢١-عشرين و ٢١-حادياً وعشرين.

الجدول ٢١-٣٠

البرنامج الفرعي ٨: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات التقنية*	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ٠٩٦,٣	٢ ٠١٣,٠	–	–	(١٠٠,٢)	(١٠٠,٢)	(٥,٠)	١ ٩١٢,٨
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٩٨,٣	١٤٣,٠	–	–	–	–	–	١٤٣,٠
المجموع	**٢ ١٩٤,٦**	**٢ ١٥٦,٠**	**–**	**–**	**(١٠٠,٢)**	**(١٠٠,٢)**	**(٤,٦)**	**٢ ٠٥٥,٨**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٢	١٢	–	–	(١)	(١)	(٨,٣)	١١
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٦	٦	–	–	–	–	–	٦
المجموع	**١٨**	**١٨**	**–**	**–**	**(١)**	**(١)**	**(٥,٦)**	**١٧**

الشكل ٢١ -عشرين

البرنامج الفرعي ٨: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

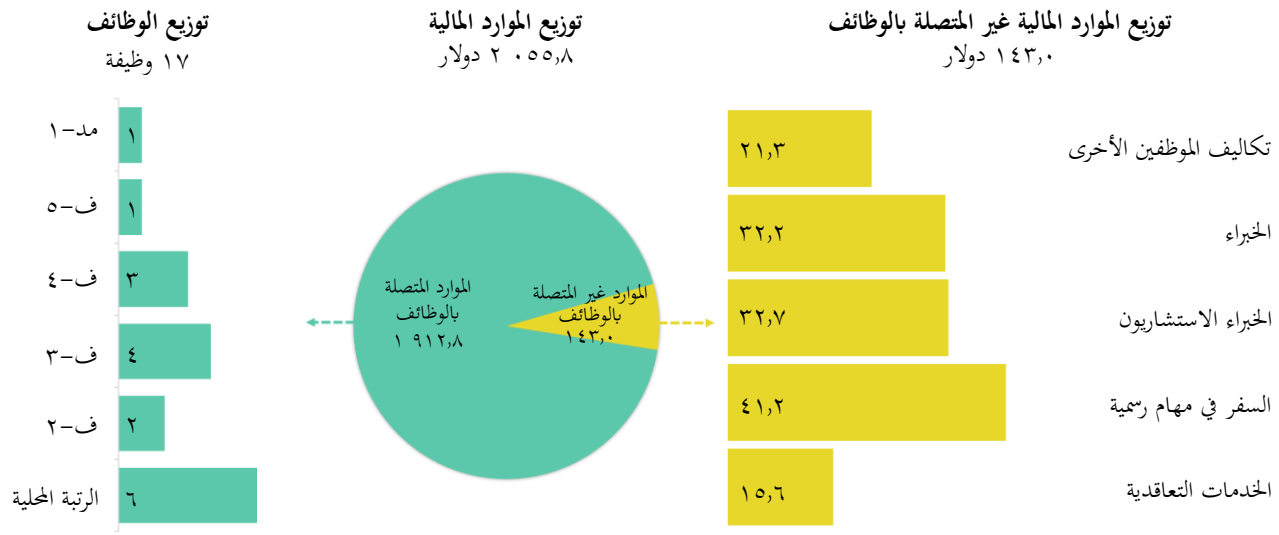

الشكل ٢١-حادياً وعشرين

البرنامج الفرعي ٨: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

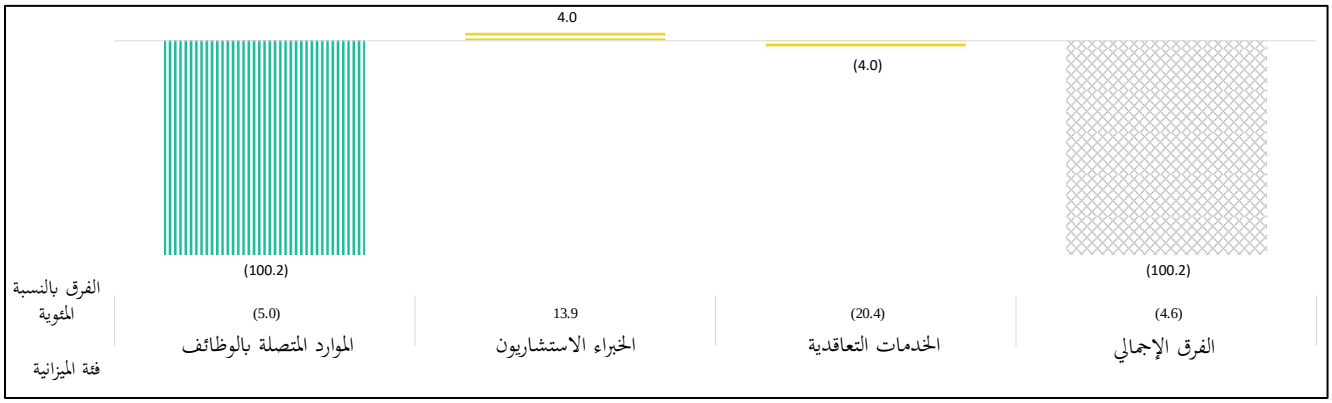

٢١-١٦١ يعكس الفرق البالغ ٢٠٠ ١٠٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتعلق النقصان الصافي البالغ ٢٠٠ ١٠٠ دولار أساساً بالإلغاء المقترح لوظيفة موظف معاون لإدارة البرامج (ف-٢). وتعكس التغييرات المقترحة أيضاً إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

٢١-١٦٢ ويُموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستوفر الموارد الدعمَ للدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزز قدرات الكيانات الحكومية والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستُستخدَم الموارد أيضا في تعزيز القدرة التنافسية والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية من خلال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتوفير خدمات البنية التحتية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وإجراء دراسات تحليلية وتنظيم المعلومات والبيانات المتعلقة بتنظيم وإدارة الموارد الطبيعية وتوفير المرافق العامة وخدمات البنية التحتية. وتعكس الزيادة البالغة ٠٠٠ ٥٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروق في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ٩
التخطيط والإدارة العامة من أجل التنمية

٢١-١٦٣ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٨٠٠ ٢٥١ ١ دولار وتعكس عدم وجود تغيير في الموارد مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٣١ وفي الشكل ٢١-ثانياً وعشرين.

الجدول ٢١-٣١

البرنامج الفرعي ٩: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات التقنية*	*الولايات الجديدة/ الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١ ٠١٤,٢	١ ٢٠٠,٣	–	–	–	–	–	١ ٢٠٠,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٢٠,٢	٥١,٥	–	–	–	–	–	٥١,٥
المجموع	**١ ٠٣٤,٤**	**١ ٢٥١,٨**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١ ٢٥١,٨**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٤	٤	–	–	–	–	–	٤
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٨	٨	–	–	–	–	–	٨
المجموع	**١٢**	**١٢**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**١٢**

الشكل ٢١-ثانياً وعشرين

البرنامج الفرعي ٩: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

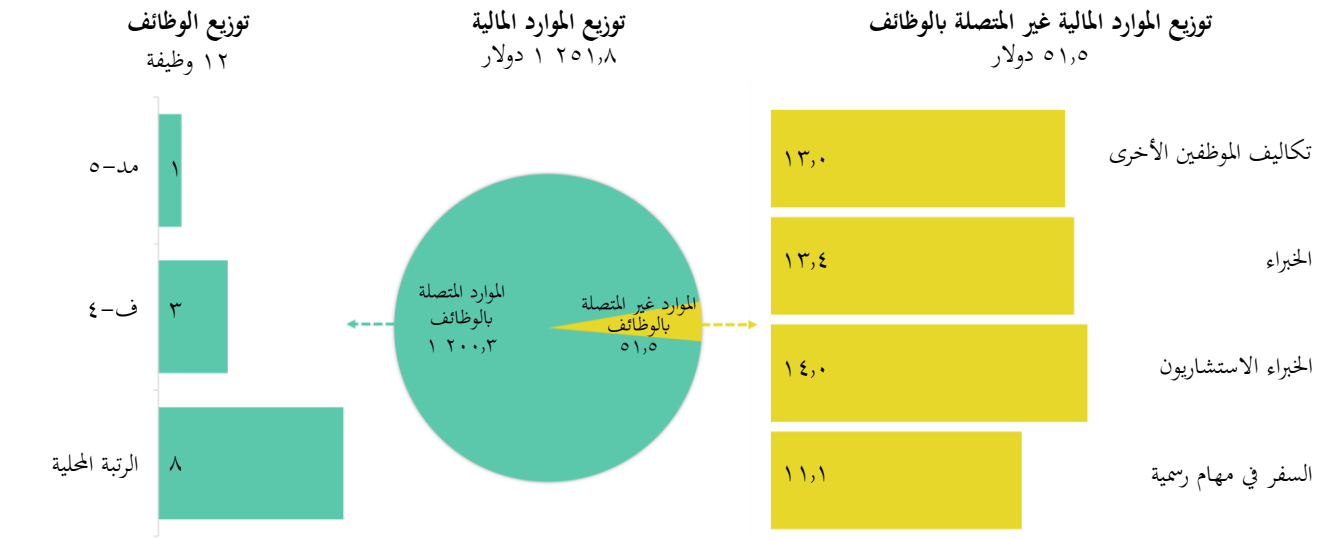

٢١-١٦٤ يُموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ١ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي الموارد تكاليف ١٠ وظائف وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزز قدرات الكيانات الحكومية والهيئات دون الإقليمية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستستخدم الموارد أيضا في دعم تصميم وتقييم السياسات العامة والمشاريع والبرامج؛ والنهوض بعمليات الحوكمة والتخطيط المتعددة المستويات؛ وتصميم عمليات الاستشراف ورصدها وتقييمها؛ وتعزيز التخطيط والميزنة التشاركيين وتقييم الاستثمار العام وتنفيذ الحكومة المفتوحة والحكومة الإلكترونية؛ وتنفيذ التخطيط الإنمائي على الصعيدين المحلي والإقليمي.

البرنامج الفرعي ١٠
الإحصاءات

٢١-١٦٥ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٩٠٠ ٩٢٥ ٢ دولار وتعكس نقصاناً قدره ٠٠٠ ٢ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٣٢ وفي الشكل ٢١-ثالثاً وعشرين.

الجدول ٢١-٣٢

البرنامج الفرعي ١٠: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات				
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٢ ٧٩٥,٧	٢ ٧٦٠,٠	–	–	–	–	–	٢ ٧٦٠,٠
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٦٣,٠	١٦٧,٩	–	–	(٢,٠)	(٢,٠)	(١,٢)	١٦٥,٩
المجموع	**٢ ٩٥٨,٧**	**٢ ٩٢٧,٩**	**–**	**–**	**(٢,٠)**	**(٢,٠)**	**(٠,١)**	**٢ ٩٢٥,٩**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		١٢	–	–	–	–	–	١٢
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		١٥	–	–	–	–	–	١٥
المجموع		**٢٧**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢٧**

الشكل ٢١-ثالثاً وعشرين

البرنامج الفرعي ١٠: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

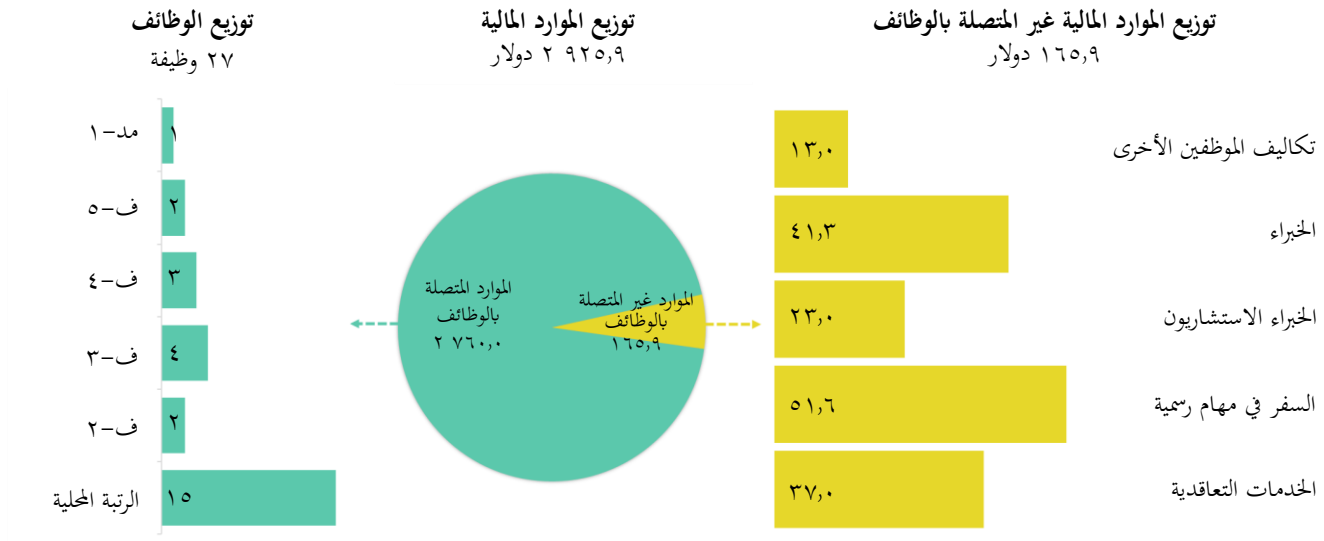

٢١-١٦٦ يُموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٥٠٠ دولار كما هو مبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي الموارد تكاليف وظيفة واحدة وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزز قدرات الكيانات الحكومية والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومتابعة نتائج اجتماعات المؤتمر الإحصائي للأمريكيتين. وستستخدم الموارد في إطار مشاريع التعاون التقني لتوفير الدعم للبلدان في تحسين منهجيات تصميم ومواءمة الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية؛ وتشجيع اعتماد ونشر معايير مشتركة فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية؛ ودعم تنفيذ نظام المحاسبة البيئية – الاقتصادية لعام ٢٠١٢؛ ودعم مواءمة الإحصاءات الاقتصادية الأساسية واعتماد أحدث التسميات الدولية المنقحة، وكذلك نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛ وتحسين القدرات التقنية للمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرها من الهيئات الحكومية في المجالات المتصلة بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، والمؤشرات والإحصاءات الاجتماعية وقياس وتحليل الفقر وعدم المساواة والتماسك الاجتماعي. وتعكس الزيادة البالغة ٠٠٠ ٢٥ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروق في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ١١
الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي

٢١-١٦٧ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ١٠٠ ٤٨٢ ٤ دولار وتعكس زيادة صافية قدرها ٧٠٠ ٢٢٦ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٣٣ وفي الشكلين ٢١-رابعاً وعشرين و ٢١-خامساً وعشرين.

الجدول ٢١-٣٣

البرنامج الفرعي ١١: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات التقنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٤ ٢٤٠,٦	٣ ٩٦٥,٦	–	–	٢٢٦,٧	٢٢٦,٧	٥,٧	٤ ١٩٢,٣
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٢٤٣,٨	٢٨٩,٨	–	–	–	–	–	٢٨٩,٨
المجموع	**٤ ٤٨٤,٤**	**٤ ٢٥٥,٤**	**–**	**–**	**٢٢٦,٧**	**٢٢٦,٧**	**٥,٣**	**٤ ٤٨٢,١**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٢٤	٢٤	–	–	١	١	٤,٢	٢٥
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٢١	٢١	–	–	٣	٣	١٤,٣	٢٤
المجموع	**٤٥**	**٤٥**	**–**	**–**	**٤**	**٤**	**٨,٩**	**٤٩**

الشكل ٢١-رابعاً وعشرين

البرنامج الفرعي ١١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

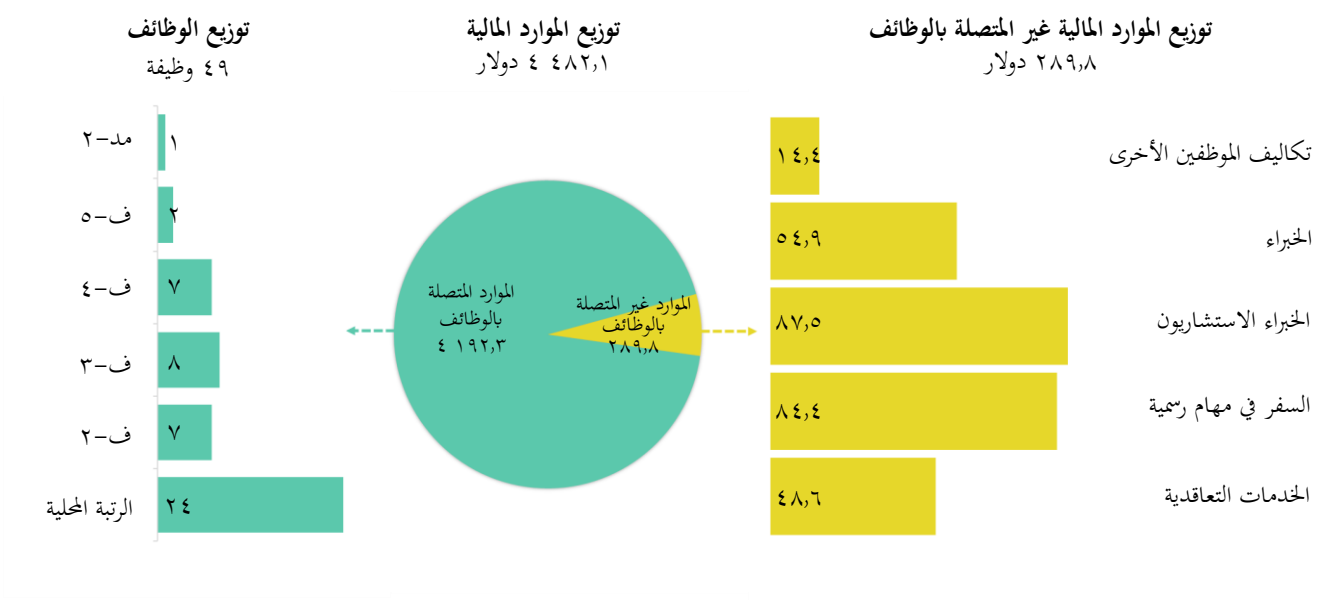

الشكل ٢١-خامساً وعشرين

البرنامج الفرعي ١١: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠، والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

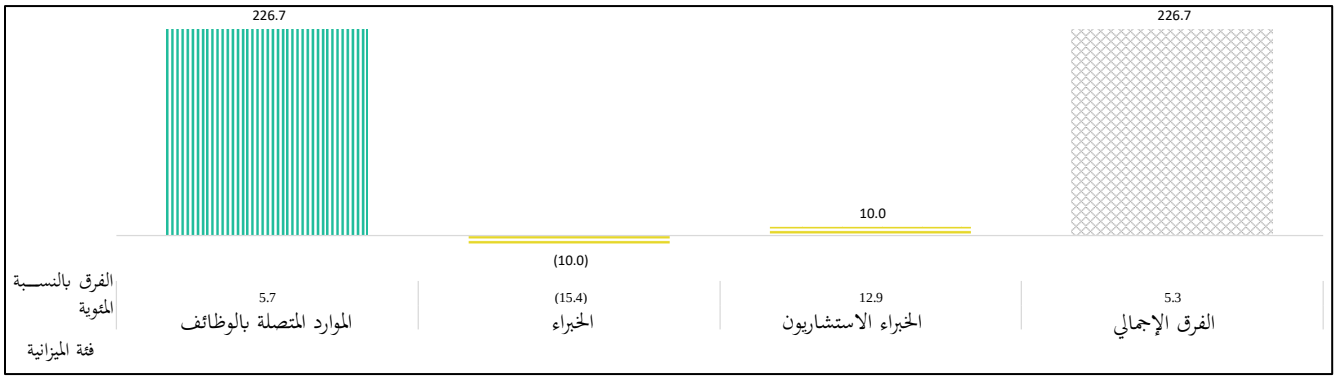

٢١-١٦٨ يعكس الفرق البالغ ٧٠٠ ٢٢٦ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - تتعلق الزيادة الصافية البالغة ٧٠٠ ٢٢٦ دولار أساسا بما يلي:

(أ) النقل الداخلي المقترح لوظيفة موظف معاون للشؤون الاقتصادية (ف -٢) ووظيفة مساعد باحث (الرتبة المحلية) من مركز موارد المعلومات وتوزيع الوثائق التابع للمقر دون الاقليمي للجنة الاقتصادية في المكسيك (٣٠٠ ١٤١ دولار)؛

(ب) النقل الداخلي المقترح لوظيفة مساعد لشؤون تحليل البرامج (الرتبة المحلية) ووظيفة مساعد فريق من دعم البرامج (٤٠٠ ٨١ دولار)؛

(ج) اقتراح برفع رتبة وظيفة رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية (مد-١) إلى مد-٢ (٠٠٠ ٤ دولار).

٢١-١٦٩ وتعكس التغييرات المقترحة أيضًا إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

٢١-١٧٠ ويُموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٦٥٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي الموارد تكاليف ثلاث وظائف وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني في جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والقيام بأنشطة التدريب وتعزيز قدرات الكيانات الحكومية والهيئات دون الإقليمية على معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما ما يتعلق منها بالمساواة المتعددة الأبعاد (بما في ذلك المسائل الجنسانية والعرقية وقضايا الأراضي)؛ وتعزيز قدرتها على وضع استراتيجيات وسياسات من شأنها تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي؛ وزيادة القدرة التقنية على تصميم وتنفيذ وتقييم السياسات العامة في مجالات التنمية الاقتصادية والتحويل الهيكلي والتجارة والتكامل والتنمية المستدامة، بما في ذلك الطاقة والزراعة وتغير المناخ.

البرنامج الفرعي ١٢
الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي

٢١-١٧١ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٣٠٠ ١٩٩ ٤ دولار وتعكس نقصانا صافياً قدره ٢٠٠ ٦٨ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٣٤ وفي الشكلين ٢١-سادساً وعشرين و ٢١-سابعاً وعشرين.

الجدول ٢١-٣٤

البرنامج الفرعي ١٢: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التغييرات*					*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
			التعديلات التقنية	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*التغييرات الأخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٣ ٨٩٢,٩	٣ ٩٦٢,٧	–	–	(٦٨,٢)	(٦٨,٢)	(١,٧)	٣ ٨٩٤,٥
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٢٦٦,٦	٣٠٤,٨	–	–	–	–	–	٣٠٤,٨
المجموع	**٤ ١٥٩,٥**	**٤ ٢٦٧,٥**	**–**	**–**	**(٦٨,٢)**	**(٦٨,٢)**	**(١,٦)**	**٤ ١٩٩,٣**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٨	١٨	–	–	–	–	–	١٨
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١٩	١٩	–	–	(١)	(١)	(٥,٣)	١٨

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات التقنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: التغييرات الأخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
المجموع		**٣٧**	**–**	**–**	**(١)**	**(١)**	**(٢,٧)**	**٣٦**

الشكل ٢١-سادساً وعشرين

البرنامج الفرعي ١٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

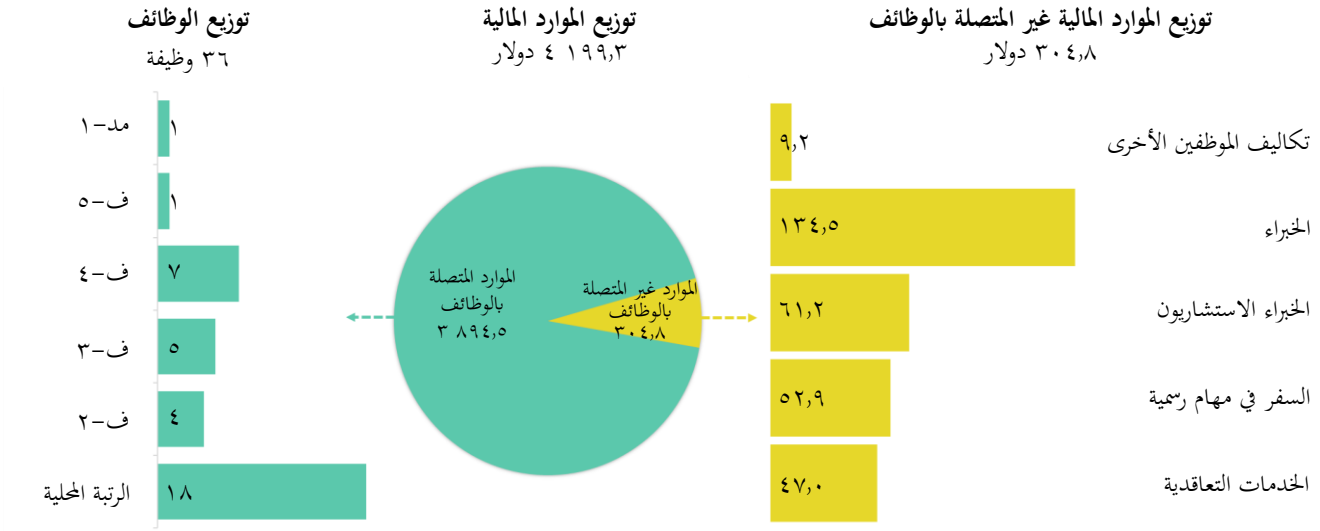

الشكل ٢١-سابعاً وعشرين

البرنامج الفرعي ١٢: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠، والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

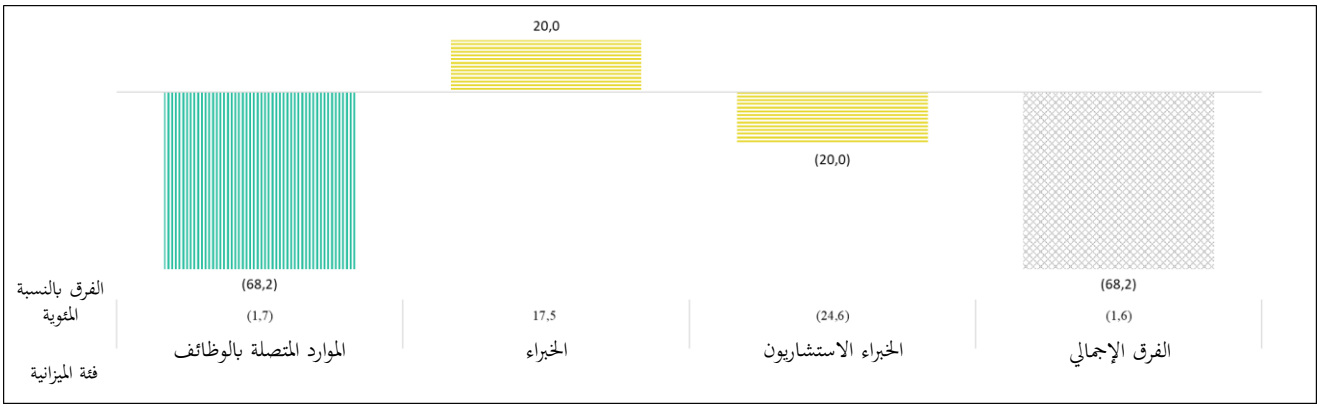

٢١-١٧٢ يعكس الفرق البالغ ٢٠٠ ٦٨ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتعلق النقصان الصافي البالغ ٢٠٠ ٦٨ دولار أساسا بالإلغاء المقترح لوظيفة مساعد إداري (الرتبة المحلية). وتعكس التغييرات المقترحة أيضاً إعادة توزيع الموارد داخل البرنامج الفرعي على أساس عدم التأثير على التكلفة من أجل تقديم دعم أفضل لاحتياجاته التشغيلية لعام ٢٠٢٠.

٢١-١٧٣ يُموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطى الموارد تكاليف وظيفتين وموارد غير متصلة بالوظائف لتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، من خلال توفير الخدمات الاستشارية وخدمات التعاون التقني وأنشطة التدريب التي تعزز قدرات الكيانات الحكومية فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي والتكامل الإقليمي؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ومجتمعات المعلومات واقتصادات المعرفة؛ وفي مجالات التنمية الاجتماعية والسكانية والمساواة بين الجنسين في المنطقة. وسيولى اهتمام خاص إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية ومواءمة الخطط والاستراتيجيات الإنمائية مع إجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس. وتعكس الزيادةُ البالغة ٠٠٠ ٥٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروقَ في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

البرنامج الفرعي ١٣
دعم العمليات والمنظمات الهادفة إلى تحقيق التكامل والتعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٢١-١٧٤ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٢٠٠ ٥٩٩ دولار وتعكس عدم وجود تغيير في الموارد مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٣٥ وفي الشكل ٢١-ثامناً وعشرين.

الجدول ٢١-٣٥

البرنامج الفرعي ١٣: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات					
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات التقنية	الولايات الجديدة والموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	٤٤٠,٨	٥٣٢,١	-	-	-	-	-	٥٣٢,١
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٤٤,٢	٦٧,١	-	-	-	-	-	٦٧,١
المجموع	**٤٨٥,٠**	**٥٩٩,٢**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٥٩٩,٢**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٣	٣	-	-	-	-	-	٣
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١	١	-	-	-	-	-	١
المجموع	**٤**	**٤**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**٤**

الشكل ٢١-ثامناً وعشرين

البرنامج الفرعي ١٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

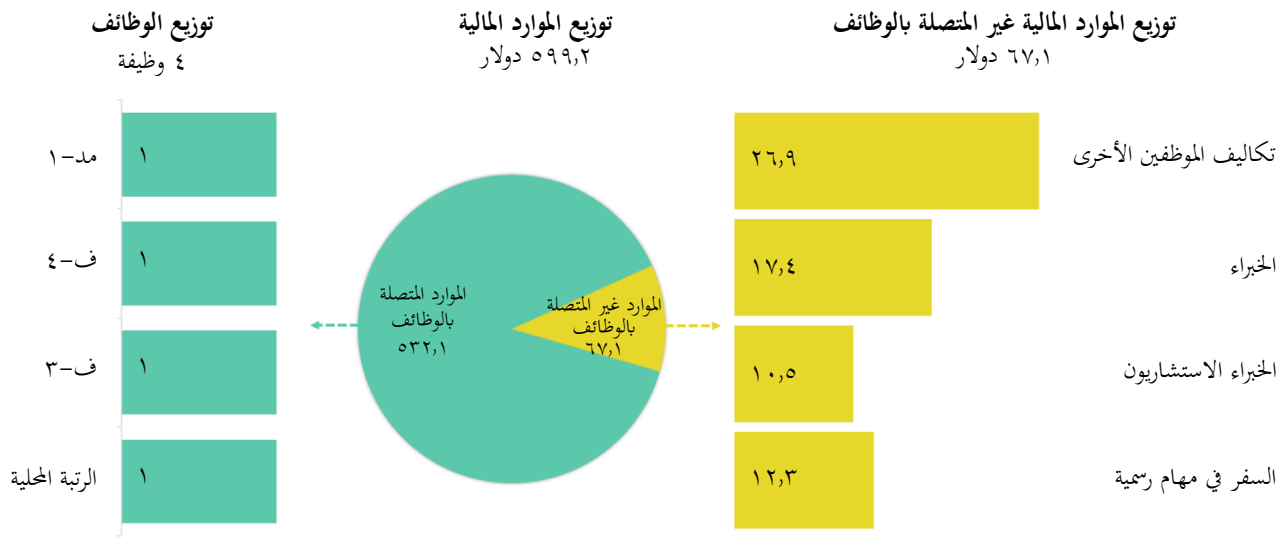

دعم البرامج

٢١-١٧٥ تشمل الأنشطة المضطلع بها في إطار دعم البرامج خدمات المؤتمرات والوثائق، وخدمات المكتبة، وإدارة أنشطة التعاون التقني والإدارة، والخدمات المشتركة في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سانتياغو، والمقر دون الإقليمي للجنة في المكسيك، والمقر دون الإقليمي للجنة في منطقة البحر الكاريبي، ومكتب الاتصال التابع للجنة في واشنطن العاصمة، والمكاتب الوطنية التابعة للجنة الاقتصادية في بوينس آيرس وبرازيليا وبوغوتا ومونتيفيديو.

٢١-١٧٦ تشمل أنشطة دعم البرامج ما يلي:

(أ) خدمات المؤتمرات والوثائق، التي تتصل وظائفها بتقديم الخدمات الفنية لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتقديم خدمات المؤتمرات والوثائق إلى اللجنة الاقتصادية، وبرنامج المنشورات، وتوزيع منشورات اللجنة الاقتصادية ومنشورات مقر الأمم المتحدة؛

(ب) خدمات المكتبة التي توفر الخدمات الإعلامية لموظفي اللجنة والمستخدمين الخارجيين، وإصدار النشرات والقوائم الببليوغرافية بصورة دورية، وتوفير الخدمات للمستخدمين عن بُعد عن طريق الإنترنت. وعلاوة على ذلك، تقوم مكتبة اللجنة بدور المكتبة الإيداعية للأمم المتحدة في شيلي، حيث تُجمع كل الوثائق الرسمية التي تصدر عن المنظمة؛

(ج) إدارة أنشطة التعاون التقني التي صُممت لتكملة المخصصات من موارد الميزانية العادية. ويرمي هذا العنصر إلى تعزيز برنامج البحوث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتوسيع نطاقه وتطبيق نتائج البحوث على أنشطة توفير الخدمات الاستشارية والتدريب لصالح الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية؛

(د) الإدارة والخدمات المشتركة التي تكفل إدارة الخدمات الإدارية وتنسيقها عموماً، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية، وخدمات الدعم العام، والتدريب اللغوي، وأنشطة المعلومات الإلكترونية، ودعم تنفيذ المبادرات المؤسسية، مثل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ نظام أوموجا.

٢١-١٧٧ تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام ٢٠٢٠ مبلغاً قدره ٠٠٠ ١٠٢ ٢٠ دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره ٠٠٠ ٧٢٤ دولار مقارنة بالاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ٢١-٣٦ وفي الأشكال ٢١-تاسعاً وعشرين إلى ٢١-حادياً وثلاثين.

الشكل ٢١-تاسعاً وعشرين

الموارد المخصصة لدعم البرامج كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

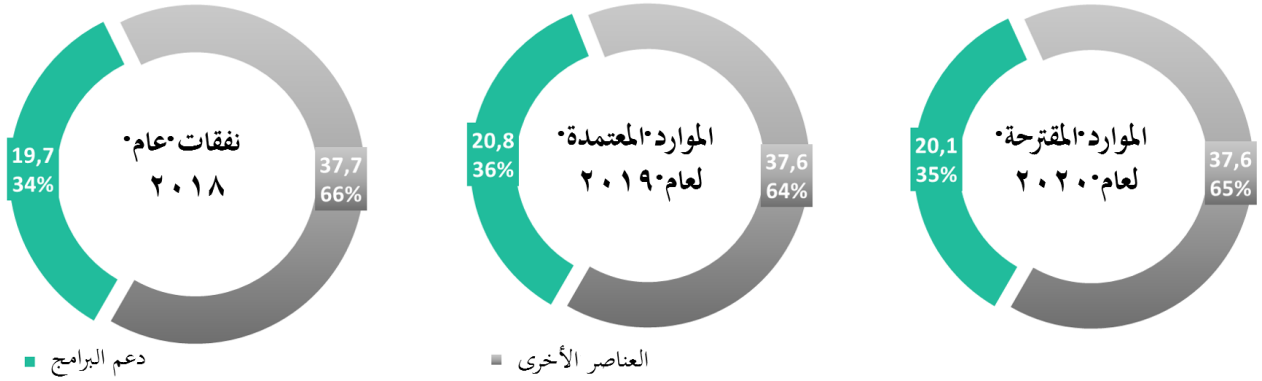

الجدول ٢١-٣٦

دعم البرامج: تطور الموارد المالية والموارد المتصلة الوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغييرات				
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات التقنية	الولايات الجديدة والموسعة	التغييرات الأخرى	المجموع	النسبة المئوية	التقديرات لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتصلة بالوظائف	١٣ ٩٥٠,٠	١٣ ٨٩٩,٤	–	–	(٢٩٨,٥)	(٢٩٨,٥)	(٢,١)	١٣ ٦٠٠,٩
الموارد غير المتصلة بالوظائف	٥ ٧٨٣,٩	٦ ٩٢٦,٦	(٢٣١,٧)	–	(١٩٣,٨)	(٤٢٥,٥)	(٦,١)	٦ ٥٠١,١
المجموع	**١٩ ٧٣٣,٩**	**٢٠ ٨٢٦,٠**	**(٢٣١,٧)**	**–**	**(٤٩٢,٣)**	**(٧٢٤,٠)**	**(٣,٥)**	**٢٠ ١٠٢,٠**
الموارد المتصلة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٣٨	–	–	–	(١)	(١)	(٢,٦)	٣٧
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١٢٨	–	–	–	(٤)	(٤)	(٣,١)	١٢٤
المجموع	**١٦٦**	**–**	**–**	**–**	**(٥)**	**(٥)**	**(٣,٠)**	**١٦١**

الشكل ٢١-ثلاثين

دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

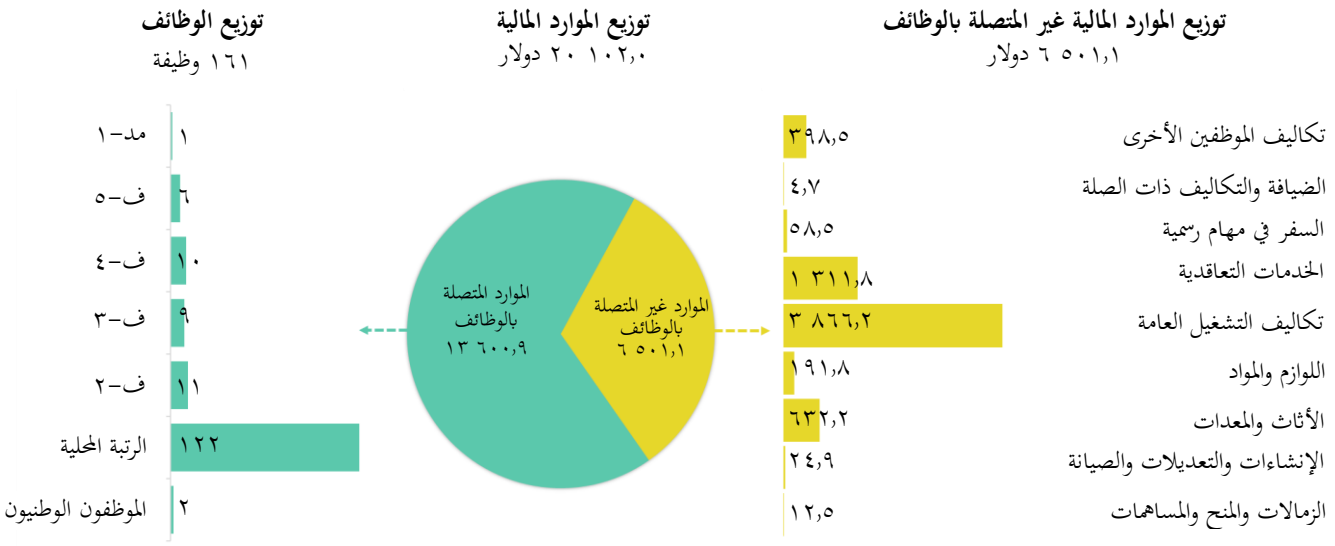

الشكل ٢١-حادياً وثلاثين

دعم البرامج: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩ حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

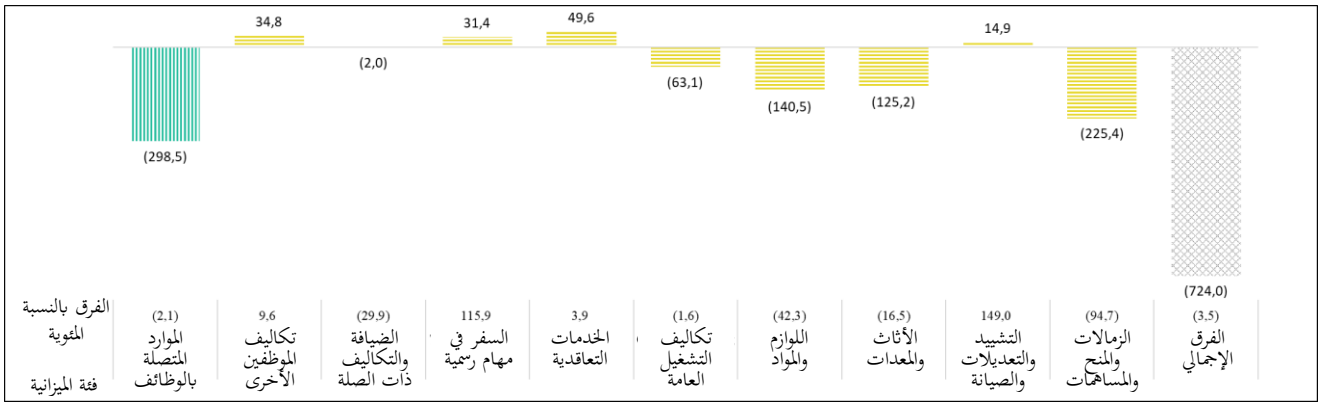

٢١-١٧٨ يعكس الفرق البالغ ٠٠٠ ٧٢٤ دولار ما يلي:

(أ) **التعديلات التقنية:** يعكس نقصان قدره ٠٠٠ ٧٠٠ ٢٣١ دولار إلغاء احتياجات غير متكررة لمشروع المبنى الشمالي في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ب) **التغييرات الأخرى:** يتصل نقصان صافٍ قدره ٠٠٠ ٣٠٠ ٤٩٢ دولار أساسا بما يلي:

'١' النقل الخارجي المقترح لوظيفة مساعد تحليل البرامج (الرتبة المحلية) ووظيفة مساعد فريق (الرتبة المحلية) من قسم الإدارة في المكسيك إلى البرنامج الفرعي ١١ (٤٠٠ ٨١ دولار)؛

'٢' النقل الخارجي المقترح لوظيفة مساعد للشؤون الاقتصادية (ف-٢) ووظيفة مساعد لشؤون البحوث (الرتبة المحلية) من مركز موارد المعلومات وتوزيع الوثائق في المقر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية في المكسيك إلى البرنامج الفرعي ١١ (٣٠٠ ١٤١ دولار)؛

'٣' النقل الخارجي المقترح لوظيفة كبير مساعدين لشؤون نظم المعلومات (الرتبة المحلية) إلى البرنامج الفرعي ٧ (٨٠٠ ٧٥ دولار)؛

'٤' انخفاض الاحتياجات من خدمات الطباعة والشحن والحقيبة الدبلوماسية وخدمات السعاة الناجم عن تنقيح استراتيجية اللجنة الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الوثائق (٨٠٠ ١٩٣ دولار).

٢١-١٧٩ يموَّل هذا البرنامج الفرعي من موارد خارجة عن الميزانية تقدّر بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ١ دولار على النحو المبين في الجدول ٢١-١٤. وستغطي هذه الموارد تكاليف ست وظائف وستغطي التكاليف الإضافية غير المباشرة اللازمة لدعم الأنشطة الممولة من مساهمات خارجة عن الميزانية. وتعكس الزيادة البالغة ٠٠٠ ١٠٠ دولار مقارنة بتقديرات عام ٢٠١٩ الفروق في النفقات المتوقعة من الموارد الخارجة عن الميزانية.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لعام ٢٠٢٠

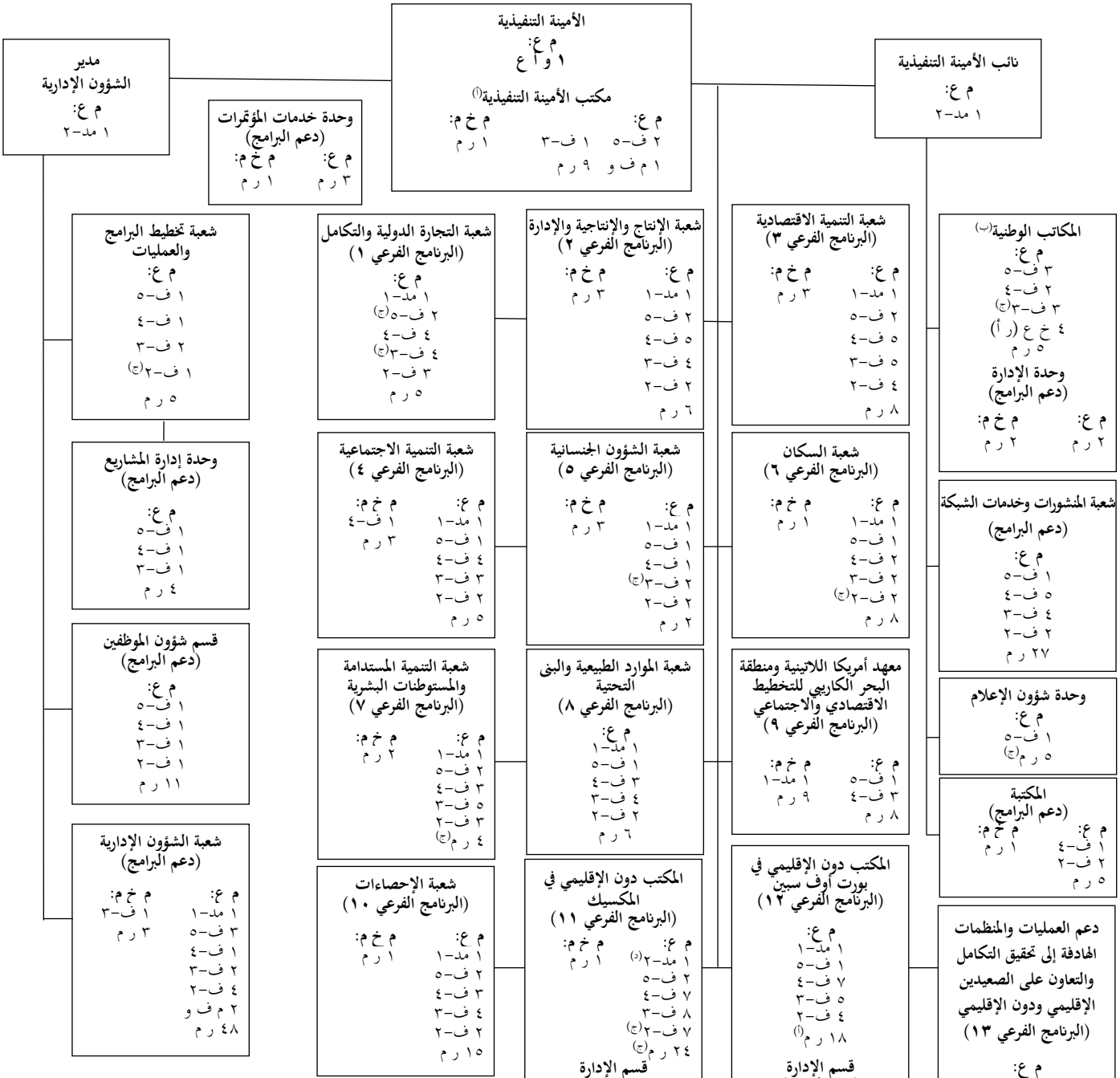

المختصرات: خ ع (ر أ) = الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ ر م = الرتبة المحلية؛ م ف و = موظف فني وطني؛ ر أ = الرتب الأخرى؛ م ع = الميزانية العادية؛ و أ ع = وكيل الأمين العام؛ م خ م = الموارد الخارجة عن الميزانية.

(أ) تشمل مكتب أمين اللجنة.

(ب) تشمل مكاتب اللجنة في برازيليا وبوغوتا، وبوينس آيرس، وواشنطن العاصمة ومونتفيديو.

(ج) نقل وظائف.

(د) إعادة تصنيف.

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العنصر والبرنامج الفرعي

	الوظائف	*الرتبة*	*الوصف*	*سبب التغيير*
البرنامج الفرعي ١ الصلات بالاقتصاد العالمي والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي	١	ف-٣	**نقل** موظف للشؤون الاقتصادية من البرنامج الفرعي ٢	إعادة توزيع العمل المقررة في إطار البرنامج الفرعي
	(١)	ف-٢	**نقل** موظف إداري معاون إلى البرنامج الفرعي ٦	
	١	ف-٥	**نقل** كبير موظفي الشؤون الاقتصادية من البرنامج الفرعي ٢	
البرنامج الفرعي ٢ الإنتاج والابتكار	(١)	ف-٣	**نقل** موظف للشؤون الاقتصادية من البرنامج الفرعي ١	إعادة توزيع العمل المقررة في إطار البرنامج الفرعي
	(١)	ف-٥	**نقل** كبير موظفي الشؤون الاقتصادية من البرنامج الفرعي ١	
البرنامج الفرعي ٣ سياسات الاقتصاد الكلي والنمو	(١)	ف-٢	**إلغاء** وظيفة موظف معاون لإدارة البرامج	تبسيط العمليات وإعادة توزيع العمل في إطار البرنامج الفرعي
	١	ف-٣	**نقل** موظف لشؤون السكان من البرنامج الفرعي ٦	
البرنامج الفرعي ٤ التنمية الاجتماعية والمساواة	(١)	ف-٣	**نقل** موظف للشؤون الاجتماعية إلى البرنامج الفرعي ٥	إعادة توزيع العمل في إطار البرنامج الفرعي
البرنامج الفرعي ٥ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية الإقليمية	١	ف-٣	**نقل** موظف للشؤون الاجتماعية من البرنامج الفرعي ٤	إعادة توزيع العمل في إطار البرنامج الفرعي
البرنامج الفرعي ٦ السكان والتنمية	١	ف-٢	**نقل** موظف إداري معاون إلى البرنامج الفرعي ١	
	(١)	ف-٣	**نقل** موظف لشؤون السكان من البرنامج الفرعي ٣	إعادة توزيع العمل في إطار البرنامج الفرعي
البرنامج الفرعي ٧ التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية	١	الرتبة المحلية	**نقل** وظيفة كبير مساعدي شؤون نظم المعلومات من دعم البرامج	إعادة توزيع العمل في إطار البرنامج الفرعي
البرنامج الفرعي ٨ الموارد الطبيعية والبنى التحتية	(١)	ف-٢	**إلغاء** وظيفة موظف معاون لإدارة البرامج	تبسيط العمليات وإعادة توزيع العمل في إطار البرنامج الفرعي
البرنامج الفرعي ١١ الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي	(١)	مد-١	**إعادة** تصنيف وظيفة رئيس دائرة الشؤون الاقتصادية بترفيعه إلى رتبة مد-٢	يعكس المستوى المرتفع نسبيا للموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف المدارة في إطار البرنامج الفرعي. وعلاوة على ذلك، يعزى الطلب إلى ازدياد مستويات الواجبات والمسؤوليات المنوطة بالوظيفة، فيما يتعلق بضرورة رفع مستوى التمثيل في منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية، وزيادة الطلب على المكتب من حيث بروز دوره وتفاعله مع الجهات الحكومية النظيرة في الآونة الأخيرة.
	١	مد-٢	**إعادة** تصنيف وظيفة مدير من الرتبة مد-١ إلى الرتبة مد-٢	

	الوظائف	*الرتبة*	*الوصف*	*سبب التغيير*
	١	ف-٢	**نقل** موظف معاون للشؤون الاقتصادية من مركز موارد المعلومات وتوزيع الوثائق من دعم البرامج (المقر دون الإقليمي للجنة في المكسيك)	إعادة توزيع العمل في إطار البرنامج الفرعي
	١	الرتبة المحلية	**نقل** مساعد لشؤون البحوث من مركز موارد المعلومات وتوزيع الوثائق من دعم البرامج (المقر دون الإقليمي للجنة في المكسيك)	
	١	الرتبة المحلية	**نقل** كبير مساعدين للموارد البشرية من دعم البرامج (المقر دون الإقليمي للجنة في المكسيك)	
	١	الرتبة المحلية	**نقل** كبير مساعدين إداريين من دعم البرامج (المقر دون الإقليمي للجنة في المكسيك)	
البرنامج الفرعي ١٢ الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي	(١)	الرتبة المحلية	**إلغاء** وظيفة مساعد إداري	تبسيط العمليات وإعادة توزيع العمل في إطار البرنامج الفرعي
دعم البرامج	(١)	الرتبة المحلية	**نقل** كبير مساعدي شؤون نظم المعلومات إلى البرنامج الفرعي ٧	إعادة توزيع العمل في إطار البرنامج الفرعي
	(١)	ف-٢	**نقل** موظف معاون للشؤون الاقتصادية إلى البرنامج الفرعي ١١	
	(١)	الرتبة المحلية	**نقل** مساعد لشؤون البحوث إلى البرنامج الفرعي ١١	
	(١)	الرتبة المحلية	**نقل** مساعد لتحليل برامج إلى البرنامج الفرعي ١١	
	(١)	الرتبة المحلية	**نقل** مساعد فريق إلى البرنامج الفرعي ١١	
المجموع	**(٣)**			